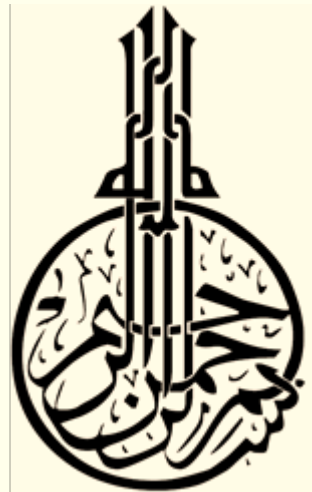


لجنة تسيوية المنازعات المصرفية
الأمانة العامة

المنازعات المصرفية

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م



**أهم المبادئ التي تضمنتها قرارات اللجنة
منذ بدء عملها في عام ١٤٠٨ هـ
حتى عام ١٤٢٦ هـ**

- الفصل الأول:** موجز للمبادئ التي تضمنتها قرارات اللجنة من عام ١٤٠٨ هـ حتى ١٤٢٦ هـ
- الفصل الثاني:** عرض للمبادئ التي تضمنتها قرارات اللجنة من عام ١٤٠٨ هـ حتى ١٤٢٦ هـ

الفصل الأول

موجز للمبادئ التي تضمنتها قرارات اللجنة
من عام ١٤٠٨ هـ حتى ١٤٢٦ هـ

(أ)

أولاً: أوراق تجارية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١	المطالبة بقيمة السندات لأمر الضامنة للتسهيلات ليست من اختصاص اللجنة.
٢	إلزام البنك بالتعويض لعدم صحة انتظام التظهيرات على الشيك.
٣	للبنك إجراء قيد عكسي للشيك المصرفي المقدم للتحصيل في حالة عدم استيفاء قيمته.
٤	إلزام البنك برد السند لأمر الضامن للمديونية عند الوفاء بالدين.
٤	تظهير المدين للبنك السندات المدين بها مدينه ليس تجديداً للالتزام.
٥	عدم قبول اعتراض من ليس طرفاً في الشيك على صرفه.

ثانياً: الاختصاص

أ . اختصاص ولائي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦	المطالبة بتسليم السند لأمر الموجود تحت يد البنك لأنه يمثل عمولات لاحق للبنك فيها ليست من اختصاص اللجنة.
٧	عدم اختصاص اللجنة بطلبات المنع من السفر في القضايا المحكوم فيها من الجهات القضائية الأخرى.
٨ - ٢١	عدم اختصاص اللجنة بالنزاع غير المصرفي.
٩	عدم اختصاص اللجنة بالمنازعات المتعلقة بالمطالبة بقيمة سند لأمر.
١٠	اختصاص اللجنة بالمنازعات المصرفية.
١١	لا اختصاص للجنة بالعلاقة بين شركات تجارية ليس بينها مصرف.
١٢	طلب استرجاع صكوك باقية لدى البنك ليست منازعة مصرفية.
١٣	مطالبة الضامن للورقة التجارية يخرج عن اختصاص اللجنة.
١٤	عدم اختصاص اللجنة بالنزاع حول العلاقة التعاقدية بين أحد أطراف النزاع المصرفي وآخر غير طرف في العلاقة المصرفية.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٥	اختصاص اللجنة بالنزاع المصرفي الذي طرفه شركة تحت التصفية.
١٦	لا تختص اللجنة بطلب التعويض عن سوء إدارة بنك لشركة.
١٧	عدم اختصاص اللجنة بالنزاع الناشئ عن عقد مقاوله مع البنك لممارسة نشاطه كشخص معنوي.
١٨	لا تختص اللجنة بطلب بيع العقار المرهون لاستيفاء المديونية.
١٩	اختصاص اللجنة ينيست على الكفالات الشخصية المقدمة للبنوك.
٢٠	لا يعد رجوع شركة التأمين على البنك بعد وفائها للمؤمن له دعوى مصرفية وتخرج عن اختصاص اللجنة.
٢٢	يترتب على تخلف صفة البنك أو المصرف التجاري فيمن صدر عنه النشاط موضوع المنازعة خروجه عن اختصاص اللجنة.
٢٣	عدم اختصاص اللجنة بالنظر في المنازعات الناشئة عن علاقة البنك ببعض المساهمين لديه.
٢٤	لا اختصاص للجنة بالمنازعة في بيع العقار المرهون.
٢٥	مباشرة المصرف على سبيل الاحتراف شراء العقارات والمنقولات بقصد بيعها أو تأجيرها بغية الربح من الأعمال المصرفية التي تدخل في اختصاص اللجنة.
٢٦	المنازعة في تسليم صكوك عقارية تتعلق بمديونية حساب جار تعتبر تابعة للمديونية وتختص اللجنة بنظر النزاع حولها.
٢٧	عدم اختصاص اللجنة بدعاوى مخاصمة موظف البنك بصفة شخصية.
٢٨	اختصاص اللجنة بدعاوى المنشآت المالية الممثلة للبنوك الأجنبية المصدرة للشيكات السياحية وعملائها.
٢٩	اختصاص اللجنة في صرف البنك شيكاً بطريق الخطأ لشخص لا تربطه به علاقة مصرفية.
٣٠	عدم اختصاص اللجنة بالنظر في النزاع حول إفراغ عقار مقابل تحمل حوالة حق دون رابطة مصرفية لطرفيه.
٣١	اختصاص اللجنة بالنزاع حول التسهيلات المصرفية لتمويل شراء عقار.
٣٢	لا تختص اللجنة بالإقرار بالمديونية الذي لا علاقة له بمعاملة مصرفية.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣	اختصاص اللجنة بالدعاوى الخاصة بخدمات البنوك في التوسط في عمليات بيع وشراء الأسهم والأوراق المالية عن طريق غرف التداول لديها.
٣٤	لا اختصاص للجنة بالمنازعة الناشئة عن ارتكاب موظف البنك خطأ وظيفي.
٣٥	المنازعة المتعلقة بملكية عقار مرهون تخرج عن اختصاص اللجنة.
٣٦	لا اختصاص للجنة بالعلاقة التي يحكمها نظام العمل والعمال.
٣٧	طلب التعويض عن إجراءات بيع الأرض المرهونة ليس نزاعاً مصرفياً.
٣٨	الطعن على قرار إنهاء خدمة موظف بالبنك ليس من اختصاص اللجنة.
٣٩	الاختصاص في نظر المنازعات المصرفية ينعقد للجنة.
٤٠	طلب رفع الحجز الصادر بناء على أمر سامي على أرصدة عدد من المؤسسات والأشخاص يخرج عن اختصاص اللجنة.
٤١	طلب التعويض عن إفادة بشأن شيك صادر من البنك من اختصاص اللجنة.
٤٢	الاختصاص الولائي من النظام العام.
٤٢	الاتفاق باللجوء الى التحكيم في المنازعات المختصة للجنة بنظر منازعاتها أصلاً لا بد من أجل تطبيقه أن يكون متفقاً مع أحكام نظام التحكيم.
٤٣	لا تختص اللجنة بالنظر في طلب شطب دعوى مقامة أمام جهة قضائية مختصة.
٤٤	تختص اللجنة بطلب الحجز التنفيذي على أموال المدين.
٤٥	لا تختص اللجنة بطلب الدعاوى المقامة أمام مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية للنظر فيها.
٤٦	استلام الأمر بفتح الاعتماد للبضاعة لا ينفي الصفة المصرفية عن النزاع الناشئ عن الاعتماد.

ب: اختصاص دولي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٧	عدم وجود المانع في تفضيل المواطن لمقاضاة خصمه الأجنبي في الخارج
٤٨-٤٩-	جواز الاتفاق على مخالفة قواعد الاختصاص الدولي.
٥٠-٥٢	

٥٥	٥١-٥٤- عدم اختصاص اللجنة قبل صدور نظام المرافعات الشرعية بنظر الدعاوى التي يقع موطن المدعى عليه فيها في الخارج.
٥٣	الاختصاص بنظر دعوى المدين ينسحب على الكفيل الأجنبي.
٥٦	اختصاص اللجنة بطلب المقاصة على حساب دائن بالمملكة، ولو كان الحساب مملوكاً لشخص أجنبي مقره خارج المملكة.
٥٧	تختص اللجنة بنظر دعاوى البنك الأجنبي ضد مدين يقيم بالمملكة.

ثالثاً . اعتماد مستندي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٨	حق البنك في الامتناع عن تسليم مستندات الاعتماد بالاطلاع للآمر لعدم دفع قيمتها كاملة.
٥٩	تنازل الأمر في الاعتماد غير القابل للتحويل عن حقوقه والتزاماته للغير هو حوالة لحقه الناشئ عن الاعتماد وليس تحويلاً له.
٥٩	تعليق الوفاء بالدفعة الأخيرة للاعتماد على تقديم شهادة حسن تنفيذ شرط ملزم للبنك.
٦٠	تظهير سند الشحن لأمر البنك قرينة على أن المستندات مرهونة له.
٦٠	أثر عدم ورود أمر الشحن من بين المستندات المطلوبة في الاعتماد. سند الشحن الغير نظيف.
٦١	شحن البضاعة على دفعات " الشحن الجزئي " على بواخر مختلفة أو في رحلات بحرية مختلفة مرده اتفاق أطراف الاعتماد.
٦١	يجوز للناقل تصحيح الكشط في سند الشحن.
٦٢	تخصيص المستفيد من الاعتماد البضاعة للآمر مجرد ملكيته لها.
٦٣	مسئولية الوكيل البحري في حالة مخالفة التزامه بتسليم البضاعة لمن له الحق في استلامها.
٦٣	عدم قبول طلب الوكيل الملاحي إدخال المستورد في الدعوى المرفوعة من البنك.
٦٤	مسئولية الناقل البحري ووكيله في حالة عدم تسليم البضاعة للمظهر لأمره المستندات وسندات الشحن وسند التأمين.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٥	تسليم البضاعة إلى المشتري بضمانته الشخصية دون حيازة لمستنداتها من مسؤوليه الناقل.
٦٦	حق البنك في حبس سندات الشحن حتى سداد الأمر للمبلغ المستحق عليه ومسئوليه الوكيل البحري والأمر عن تسليم البضاعة لغير البنك.
٦٧	إقرار العميل الأمر باطلاعه على مستندات الاعتماد وقبولها بحالتها يجعله مسؤولاً عن ذلك تجاه البنك فاتح الاعتماد.
٦٨	قيام البنك المراسل بتبليغ الاعتماد الى المستفيد لا يعتبر تأييداً له.
٦٩	حق البنك في حبس مستندات الاعتماد حتى يسدد الأمر الجزء غير المسدد من قيمة الاعتماد.
٧٠	التزام الأمر بدفع قيمة المستندات إلى البنك من تاريخ تلقيه الإخطار من الأخير بوجود المستندات لديه. عدم جواز احتجاج الأمر بشروط لم يرد ذكرها بطلب فتح الاعتماد.
٧١	على المتمسك بوجود عقد اعتماد إقامة الدليل على ذلك.
٧٢	مسئولية البنك المنشئ للاعتماد التحقق من المستندات في ظاهرها وعدم تحميله أي تبعه عن الشكل أو الكفاية أو الدقة للمستندات ولا عن حالة البضاعة.
٧٢	مسئولية البنك تقف عند حد فحص المستندات المثبتة والمثلة للبضائع وليس البضائع ذاتها.
٧٢	لا يجوز للأمر طلب مستندات أخرى بخلاف المنصوص عليه في شروط الاعتماد.
٧٢	لا يجوز للأمر مطالبة البنك برد قيمة غطاء الاعتماد بعد تنفيذه.
٧٣	ليس للوكيل الملاحى مطالبة البنك مصدر الاعتماد بباقي قيمة المستندات.
٧٤	مسئولية البنك في حالة التناقض بين المستندات.
٧٥	مسئولية البنك في حالة اتخاذه موقفاً سلبياً تجاه البضاعة بعد رفض العميل استلام مستنداتها.
٧٦	ليس للوكيل الملاحى أن يتمسك قبل البنك بعدم دفع قيمة المستندات أو البضائع للمستفيد للتحلل من مسؤوليته عن تسليم البضائع على غير ما تقضي به النظم والعقود.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٧	التزام البنك بعد التحقق من مطابقة المستندات لشروط الاعتماد بدفع القيمة للمستفيد.
٧٨	لا يسأل البنك فاتح الاعتماد عن التعديلات في شروط الاعتماد بعد استلام الأمر للمستندات دون اعتراض واستلامه البضاعة.
٧٩	عدم تحديد مدة لتقديم المستندات يلزم البنك برفضها بعد مرور أكثر من ٢١ يوماً من تاريخ إصدار مستندات الشحن.
٨٠	يجب أن تكون مطابقة المستندات كلية وحرفية لشروط الاعتماد، ومخالفة البنك ذلك ترتب مسؤولية.
٨١	إلزام البنك بأن يرد إلى الأمر المتبقي من قيمة الاعتماد بعد خصم ما ثبت استلام الأمر له.
٨٢	صدور المستندات للتداول على قوة الاعتماد المستندي لأمر البنك فاتح الاعتماد لا يعني ملكيته للبضائع محل المستندات.
٨٢	التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد بمجرد ثبوت التطابق بين المستندات والصيغة المشروطة بالاعتماد.
٨٣	تسليم الوكيل البحري البضاعة إلى المشتري دون حيازته للمستندات يترتب مسؤوليته.
٨٤	يترتب على تحول قيمة الاعتماد إلى مفرد مدين في الحساب الجاري عدم جواز الادعاء من قبل البنك بحقوق ترتكبن إلى الاعتماد المستندي محل المنازعة.
٨٥	يجب الاتفاق بين طالب فتح الاعتماد والبنك الفاتح والمستفيد على تعديل الاعتماد.
٨٦	إلزام البنك بأن يدفع إلى الأمر قيمة الدفعة المقدمة النقدية إذا لم يخصمها من المستفيد.
٨٧	التزام البنك فاتح الاعتماد بسداد قيمة المستندات إلى بنك المستفيد إذا لم يعترض عليها.
٨٨	فشل البنك في إعادة المستندات أو وضعها تحت تصرف مقدمها لا يجيز له أن يتمسك بالامتناع عن الدفع لعدم مطابقتها.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٨٩	فشل البنك في إعادة المستندات أو وضعها تحت تصرف مقدمها لا يجوز له أن يطالب بقيمة الاعتماد.
٩٠	يترتب على قيام البنك بالوفاء بكامل التزاماته بفحص المستندات الناتجة عن فتح الاعتماد التزام العميل الأمر بدفع كامل قيمة المستندات للبنك ليتسنى له استلام البضاعة من الناقل.
٩٠	للبنك الحق في حبس المستندات حتى يستوفي قيمتها من الأمر كما أن له تسلم البضاعة والتنفيذ عليها كدائن مرتقن.
٩١	مسئولية البنك المراسل لمخالفته تبليغ المعلومة في الوقت المناسب.
٩٢	إلزام العميل الأمر بسداد قيمة الاعتماد محل المطالبة بعد استلامه المستندات وقيد قيمتها عليه.
٩٣	لا شأن للبنك فاتح الاعتماد بالمخالفات التي ينسبها الأمر للمستفيد من الاعتماد المستندي.
٩٤	ليس للبنك فاتح الاعتماد الامتناع عن الوفاء للمستفيد طالما قدم الأخير مستندات ثبت صحتها ومطابقتها.
٩٤	وفاة العميل الأمر أو حجر عليه أو إشهار إفلاسه لا يخل بالتزام البنك فاتح الاعتماد من الوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد.
٩٥	عدم جواز تحميل العميل فرق سعر الصرف عند استحقاق دفعات الاعتماد.
٩٦	عدم مسؤولية البنك فاتح الاعتماد عند رفضه سداد الدفعة الأخيرة من الاعتماد لانتهاء صلاحيته.
٩٧	قبول الأمر للمستندات مقابل تسليم البضاعة يترتب عليه عدم جواز تمسكه بالمخالفات التي تلحق بالمستندات قبل البنك.
٩٨	استلام الأمر للبضاعة قبل وصول مستنداتها يفيد تجاوزه عن أية شائبة تشوب المستندات.

رابعاً . انتهاء الخصومة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٩٩ إلى ١٠٥	مناطق قيام الخصومة أو استمرارها وجود نزاع بين الطرفين. يترتب على تسوية النزاع بين الطرفين أثناء نظر الدعوى انتهاء الخصومة.
١٠٦	إبراء البنك ذمة الكفيل بعد سداد جزء من المديونية. أثره. انتهاء الخصومة.
١٠٧	إخراج خصم من الدعوى بعد تحقق الغاية من إدخاله يؤدي الى انتهاء الخصومة قبله.

خامساً . انقطاع سير الخصومة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٠٨	يترتب على وفاة أحد الخصوم أثناء السير في الدعوى انقطاع سير الخصومة في الدعوى.
١٠٩	يشترط لانقطاع سير الخصومة أن تكون غير مهياة للفصل في موضوعها.

سادساً . إثبات

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١١٠ - ١٢٦-١٢٩	عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي.
١١١	سداد المديونية للبنك لا تثبت بشهادة الشهود.
١١٢	وسيله إبلاغ التعليمات بين البنوك هي ذاتها المتعين اتباعها في حالة تعديل التعليمات أو تغييرها.
١١٣-١٠١	للجنة الاعتماد بالتقرير المحاسبي المودع بالأوراق.
١١٤	العبرة في الإثبات في تحديد الكفالة بما هو ثابت بالأوراق.
١٢١-١١٥	العبرة في الإثبات بالمستندات الموقعة من العميل.
١١٦	اليمين الحاسمة لا توجه لغير الخصم ولا من غير الخصم أما اليمين المتممة فتكون لتكملة الدليل الناقص.
١١٧	إقفال العميل لعمليات المتاجرة بالهامش دليل علمه وموافقته عليها.
١١٧	الاعتماد بتسجيل الحادثة الهاتفية بين العميل والبنك.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١١٨	أحوال وقوع عبء الإثبات على عاتق البنك المدعى عليه.
١١٩	عدم متابعة مبدي الطعن بالتزوير لإجراءات طعنه يرتب صرف النظر عنه.
١٢٠	إثبات إدارة الأدلة الجنائية تزوير توقيع العميل يلزم البنك.
-١٢٢	فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من سلطة اللجنة.
١٢٣-١٢٧	
١٢٢-١٣٤	مدعي التزوير عليه عبء الإثبات.
١٢٤	عدم سلامة إتمام عملية السحب من مكائن الصراف الآلي بعد تجاوزها لسقف السحب اليومي يعد قرينة على عدم قيام العميل بأي عملية سحب خلال تلك الفترة.
١٢٥	إثبات الرهن التجاري بكافة طرق الإثبات.
-١٢٧	للجنة تقدير رأى الخبير دون معقب عليها.
١٣٧-١٣٨	
١٢٨	حجية كشوف الحساب.
١٣٠	ثبوت تعامل المورث مع البنك، أثره إلزام ورثته بالمديونية.
١٣١	اللجنة غير ملزمة بنذب خبير آخر في الدعوى.
١٣٢	مسئولية العميل عن محتوى المستند حال خلو الأوراق مما يثبت تزويره.
١٣٣	للجنة سلطة تقدير أدلة التزوير.
١٣٥	حجية الإقرار قاطعة على المقر و لا تنجزاً إلا إذا تعلق الإقرار بوقائع متعددة.
١٣٦	إخلال البنك بواجبه في الاحتفاظ بالتسجيلات الهاتفية للعميل. أثره تحمل البنك تبعه عدم الاحتفاظ بها كدليل له في مواجهة العميل.
١٣٩	للجنة الأخذ بتقرير إدارة الرقابة على الأسهم بمؤسسة النقد.
١٤٠	يقع على البنك عبء إثبات أمر صرف يحدد العميل توقيعه عليه.
١٤١	ثبوت المديونية بكشوف الحساب دون تقديم العميل طلباً كتابياً بها.
١٤٢	حجية صور المستندات متى كانت مطابقة للأصل وكشوف الحساب.
١٤٣	حجية المستند العرفي قائمة ما لم ينكر التوقيع عليه أو يطعن بالتزوير.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٤٤	الأصل براءة الذمة.
١٤٥	مدعي خلاف الظاهر عليه عبء إثبات دعواه.
١٤٦	للجنة الالتفات عن الطعن بالتزوير غير المنتج.
١٤٧	مستند دفع قيمة القرض الموقع من العميل يثبت استلامه القرض.
١٤٨	للجنة الاستناد إلى تقرير الخبير المقدم في دعوى أخرى.
١٤٩	للجنة مضاهاة التوقيعات بالإمضاء بالعين المجردة.
١٥٠	استخلاص الرضاء بالتصرف من اطلاقات اللجنة.
١٥١	تنفيذ العقد وفق ما أشتمل عليه.

سابعاً: إجراءات

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٥٢	انقطاع سير الخصومة وجوب تعجيلها قبل الورثة.
١٥٣	تفسير القرارات وتصحيح الأخطاء المادية بما يتم بدون تحديد جلسة.
١٥٤	يترتب على عدم تقديم الوكيل لسند وكالته عدم قبول الدعوى.
١٥٦-١٥٥	عدم متابعة المدعي لدعواه المؤجلة لأجل غير مسمى يوجب وضع حد لها أمام اللجنة.
١٥٧	يترتب على تراخي المدعي في إعلان المدعى عليه بلائحة الدعوى شطبها.
١٦٦-١٥٨	تنازل طرفي الدعوى عن دعواهما مؤداه انتهاء الخصومة.
١٥٩	طلب المدعي وقف الدعوى ترك لها.
١٦٠	ترك الخصومة يكون بتبليغ يوجهه المدعي لخصمه أو بمذكرة موقع عليها منه أو من وكيله.
١٦٤-١٦١	للجنة تقرير الإجراءات التي تراها لضمان تنفيذ قراراتها في الموضوع.
١٦٢	يترتب على عدم وفاء المدعي بأتعاب الخبير المقررة عليه شطب الدعوى.
١٦٣	يترتب على عدم تقديم البنك لكشوف الحساب شطب الدعوى.
١٦٥	يترتب على وفاة المدعى عليه قبل إعلانه أثره عدم انعقاد الخصومة.
١٦٧	أحوال ترك الخصومة.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٦٦-١٦٨	أحوال انتهاء الخصومة.
١٦٩	إلزام المدين وكفيله بقيمة التسهيلات رغم تخلفهما عن حضور الجلسة متى ثبت إعلانهما.
١٧٠	عدم إعلان المدعى عليه باللائحة أو الإحالة.
١٧١	شروط انقطاع سير الخصومة.
١٧٢	أثر إدخال شخص في الدعوى دون اعتباره خصماً فيها.
١٧٣	توقف البت في طلب التعويض على مسألة أولية لا تختص بها اللجنة.
١٧٤	تحقق الغاية من إدخال شخص في الدعوى يترتب عليه إخراجه منها.
١٧٥	للجنة الالتفات عن طلب إدخال خصم في الدعوى.
١٧٦	بطلان الاتفاق على عدم اللجوء للقضاء.
١٧٧	طلب المتدخل الحكم له يعد تدخلاً اختصاصياً.
١٧٨	للجنة أن تعدل عن قرار الإدخال بعد إصداره.
١٧٩	يعتبر باب المرافعة مقفلاً بانتهاء الميعاد المحدد لتقديم المذكرات.
١٨٠	الأثر الرجعي للأنظمة لا يسري إلا بنص خاص.

ثامناً . إقرار

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٨١	عدم جواز تجزئة الإقرار.
١٨٢	إقرار المورث بصحة حسابه ومديونيته للبنك حجة على ورثته.
١٨٣	الإقرار حجة قاطعة يتعين الاعتماد عليها.
١٨٤	الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير اللجنة.
١٨٤	أثر الخطأ في الإقرار.

تاسعاً . إعسار

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٨٥-١٨٧	ثبوت إعسار المدين لا تأثير له على ثبوت المديونية لتعلقه بالتنفيذ.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٨٦	لا يجوز إعسار المدين دون تسوية النزاع بينه وبين البنك.

عاشراً . أسهم

رقم المبدأ	موجز المبدأ
١٨٨	مسئولية البنك عن أخطاء موظفيه بوحداث تداول الأسهم.
١٨٩	توقيع أوامر بيع الأسهم على بياض لا يمنع العميل من الاعتراض على البيع.
١٩٠	شروط مسؤولية البنك عن التأخر في بيع الأسهم المرهونة تحقق الضرر للعميل.
١٩١	يلتزم البنك برد الفرق للعميل في بيع الأسهم المرهونة بمبلغ يفوق المديونية.
١٩٤-١٩١	وجوب التزام البنك بشروط البيع المحددة من العميل.
١٩٢	بيع البنك لأسهم عميله عن طريق شخص غير ذي صفة يرتب مسؤولية البنك.
١٩٣	عدم إشعار البنك للعميل ببيع أسهمه لا يلزم العميل بالبيع.
١٩٤	تصديق بنك على تفويض بيع أسهم تين تزويره ينفي خطأ البنك البائع.
١٩٥	العمليات التي يديرها صندوق الاستثمار لا تحتاج موافقة العميل.
١٩٥	يجب على البنك إثبات تقدم العميل بطلب لشراء وحدات في صندوق الاستثمار.
١٩٦	أثر مخالفة مشتري الأسهم التأكد من صفة البائع وصلاحيته في البيع.
١٩٨	عدم جواز مطالبة البنك بصفته شركة مساهمة بالتصريح له ببيع أسهم عميله المدين التي يملكها في رأس مال البنك المدعي سداداً لرصيد حسابه المدين.
١٩٩-١٩٧	شروط حق البنك في بيع الأسهم المرهونة.
٢٠٠-١٩٩	أثر ثبوت بيع الأسهم بناء على طلب العميل.
٢٠١	عدم إثبات العميل أن بيع البنك للأسهم لم يكن في الوقت المناسب.
٢٠١	بيع الأسهم قرب حلول ميعاد دفع الأرباح أو مضاعفتها ليس دليلاً على خطأ البنك في البيع.
٢٠٢	ثبوت وفاة مالك الأسهم في تاريخ سابق على التفويض بالبيع المنسوب له.

حادي عشر . استرداد

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٠٣	يترتب على قيد البنك لمبالغ بالخطأ بالجانب الدائن للعميل حق البنك في استردادها.

ثاني عشر . إفلاس

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٠٤	حرمان الدائنين منذ صدور حكم الإفلاس من اتخاذ إجراءات انفرادية على أموال المفلس.

ثالث عشر . إثراء بلا سبب

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٠٥	حق البنك في الرجوع على الساحب بقيمة الشيك الذي أوفى به للمستفيد.
٢٠٦	يترتب على وفاء البنك للمستفيد حقه في الرجوع على الساحب.
٢٠٧	إيداع البنك لمبالغ في حساب العميل بطريق الخطأ إثراء بلا سبب للعميل.
٢٠٨	تحصيل البنك مبالغ بالزيادة عن المستحق له.
٢٠٩	إيداع البنك قيمة شيك بطريق الخطأ في حساب عميل.
٢١٠	أثر الإثراء دون سبب مشروع.

رابع عشر : استثمار خارجي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢١١	أثر عدم اعتراض العميل على التعزيزات المرسله منه للبنك حجية ما ورد فيها.
٢١٢	حق العميل في البيع في حساب الوساطة الدولية ضمن سعر السوق بصرف النظر عن الربح والخسارة.
٢١٣	مسئولية البنك عن إدارة الصندوق الاستثماري في حالة مخالفة النظام أو العقد أو التقصير.
٢١٤	حق البنك في اتفاقية المتاجرة بالهامش بتصفية مركز العميل إذا لم يتمكن الأخير من تغذية حسابه.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢١٥	جرى العمل المصرفي على أن التعامل على حساب المتاجرة بالهامش يتطلب الخبرة والدراية الكافية بأسواق المال. أثره. عدم مسئولية البنك الوسيط عن خسائر عميله الذي يتسم بتلك الصفات.

خامس عشر: أمر تحصيل

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢١٦-٢١٧	مسئولية البنك عند إخلاله بالتزامات البنك في التحصيل.
٢١٧	جواز عكس القيد في حال عدم تحصيل قيمة الورقة التجارية.
٢١٨	عدم إيصال البنك تعليمات العميل إلى البنك المحصل يعني إخلاله بالتزاماته.

(ب)

أولاً: بطاقات ائتمانية وصرف آلي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢١٩	انتهاء عقد استخدام بطاقة فيزا غير محدد المدة يكون بترك التعامل.
٢٢٠	حامل البطاقة مسئول عن ديونها حتى إخطاره البنك بفقدانها أو سرقتها.
٢٢٠	مديونية البطاقة تتحدد بالمستندات.
٢٢٠	تأخر قيد البنك للفواتير بكشف الحساب يرتب استبعاد المصاريف.
٢٢١	التزامات العميل لدى استخدامه بطاقة الفيزا.
٢٢٢	تحديد رصيد البطاقة بتاريخ آخر حركة سحب مع مراعاة القيود المدينة والدائنة اللاحقة.
٢٢٣	التزام التاجر بالمحافظة على النقطة الطرفية لنظام نقاط البيع بمتجره.
٢٢٤	عقد إصدار البطاقة هو الأساس في تسوية النزاع حولها.
٢٢٥	تأخر العميل في الإبلاغ عن فقد بطاقته يرتب مسؤوليته عن استعمالها قبل الإبلاغ.
٢٢٦	العبرة في حالة سرقة البطاقة بموعد التبليغ.
٢٢٧	كيفية استخراج مديونية بطاقة الائتمان.
-٢٢٨	حجية التقرير الفني في صحة عملية السحب.
٢٣٥-٢٣٣	
٢٢٩	حالات حق البنك والعميل في إيقاف التعامل على البطاقة.
٢٣٠	جواز الاتفاق بين البنك والعميل على تجاوز السقف اليومي المحدد للسحب الآلي.
٢٣١	مسئولية التحقق من صحة توقيع حامل البطاقة تقع على التاجر.
-٢٣٢	يترتب على استعمال بطاقة العميل ورقمه السري الذي لا يعلمه سواه صحة عملية السحب.
٢٣٥-٢٣٣	
٢٣٤	اعتراض حامل البطاقة على عمليات شراء بها تمت خارج المملكة.
٢٣٤	مدة الاعتراض على عمليات الشراء.
٢٣٦	أثر تقدم وقت حركات السحب ببطاقة الصرف الآلي على وقت إيقاف البطاقة.
٢٣٧	مسئولية البنك عن استخراج بطاقة صراف آلي بتوقيع مزور منسوب للعميل.

ثانياً: بنوك

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٣٨	أحوال مزاولة البنك لنشاط الوساطة بالمضاربة في الذهب والفضة.

ثالثاً . بيع بالتقسيط

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٣٩	جواز حط الأرباح عن الأقساط غير المستحقة في حال السداد المبكر.

(ت)

أولاً: تسهيلات ائتمانية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٤٠	شروط إنهاء البنك لاتفاقية التسهيلات غير محددة المدة. حسن النية والوقت المناسب وإخطار العميل قبل الإنهاء ما لم تنص الاتفاقية على غير ذلك.
٢٤١	السند لأمر الموقع من العميل لا يعني المديونية بالمبلغ الثابت به.
٢٤٢	عقد التسهيلات غير محدد المدة يقفل بالاتفاق بين طرفيه أو بالإرادة المنفردة.
٢٤٣	عقد التسهيلات غير محدد المدة يقفل بتوقف التعامل عليه.
٢٤٤	التزام الكفيل بالمديونية في عقد التسهيلات المحدد المدة في حدود المبلغ المبين في العقد.
٢٤٥	يقفل الحساب عند آخر حركة نشطة فعلية مديونة في التعامل بموجب عقد فتح الاعتماد بالجاري مدين غير محدد المدة.
٢٤٦	الحساب الجاري مدين المحدد المدة يقفل بانتهاء مدة العقد.
٢٤٧	الأصل استقلال حسابات العميل المفتوحة لدى البنك، ويجوز اتفاق الطرفين على اندماج تلك الحسابات وإجراء المقاصة بينها.
٢٤٨	تجاوز التسهيلات للحد الأقصى المتفق عليه لا يؤثر على الحق في المطالبة بالرصيد النهائي.
٢٤٩	التمويل المشروط لا يتم إلا بتحقيق الشرط.
٢٥٠	يترتب على إلغاء البنك للتسهيلات الممنوحة للعميل اعتبار الحساب مقفلاً من تاريخ الإلغاء.
٢٥١- ٢٦٦-٢٦٦	السحب على المكشوف ينتهي بانتهاء المدة المتفق عليها أو ترك التعامل على الحساب.
٢٥٢	سلطة البنك تقديرية في السماح بتجاوز حد التسهيلات أو السحب على المكشوف.
٢٥٣-٢٨٣	الرصيد النهائي للحساب يحدد في تاريخ انتهاء العقد وقفل الحساب.
٢٥٤- ٢٥٨-٢٨٢	استمرار التعامل بعقد التسهيلات بعد انتهاء مدته بمثابة إرادة ضمنية لطرفيه في تمديده لمدة غير محددة.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٥٥	عدم التعامل بعقد التسهيلات لا يترتب أثراً في مديونية العميل.
٢٥٦	مسئولية العميل عن سداد مبلغ المديونية عند انتهاء العمل بالاعتماد وقفل الحساب.
٢٥٧	حق البنك في إيقاف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل.
٢٥٩	المنازعة حول قرض ناتج عن خصم ورقة تجارية تتم تسويتها في ضوء ما يسفر عنه كشف الحساب.
٢٦٠	تشغيل الحساب بالسحب والإيداع يعد اتفاقاً على منح التسهيلات ولو لم يوقع العميل على عقد بها.
٢٦١	القيود الدائنة بعد قفل الحساب تخصم من المديونية.
٢٦٣	سلطة اللجنة في أن تغض النظر عن الخدمات البنكية المترتبة على العقد الذي لم يتم تنفيذه فعلاً.
٢٦٤	تحدد المديونية عند آخر حركة نشطة على الحساب في عقد فتح الاعتماد بالجاري مدين ويسأل الكفيل في حدود كفالته.
٢٦٥	مسئولية البنك عن التراخي في بيع المال المرهون.
٢٦٦-٢٦٧ ٢٧٠-٢٧٥ ٢٨٢	يتحدد الرصيد النهائي بتاريخ انتهاء العقد أو وقف التعامل على الحساب في التسهيلات المصرفية بكل أنواعها وصورها المختلفة.
٢٦٨	تسوية القرض في ضوء سجلاته وما تقضي به القواعد والأعراف المصرفية.
٢٦٩	توقيع اتفاقية تسهيلات لم يعمل بها يترتب عليه الالتفات عما ينتج عنها من خدمات بنكية.
٢٧١	رصيد حساب القرض يتحدد في تاريخ قفله.
٢٧٢-٢٧٧	عقد الاعتماد المالي في الحساب الجاري تحت الطلب يعتبر غير محدد المدة.
٢٧٣	الأصل أنه يترتب على الوفاة انتهاء التسهيلات.
٢٧٤	يترتب على انكشاف الحساب الجاري الدائن تحديد المديونية في ضوء كشف الحساب.
٢٧٥	عبء إثبات تعسف البنك في وقف التسهيلات يقع على العميل.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٧٦	باستمرار التسهيلات بعد نهاية العقد يجعل التسهيلات غير محددة المدة ويقفل الحساب عند آخر حركة تعامل فعلي مدين عليه.
٢٧٨	غرامات التأخير التي يحصلها البنك من المقترض تعتبر إثراء غير مشروع.
٢٨٥-٢٨٠	يترتب على عدم استفادة العميل من القرض عدم الاعتداد به.
٢٨١	الحساب الجاري تحت الطلب يتوقف بتوقف التعامل عليه.
٢٨٣	أثر تضمين عقد التسهيلات التزام العميل بسداد العمولات.
٢٨٤	ثبوت عدم العمل بإحدى اتفاقيات التسهيلات. أثره عدم التعويل عليها في تصفية الحساب.
٢٨٥-٢٨٠	أثر ثبوت أن عقد القرض كان لتخفيض مديونية العميل.
٢٨٧	حصول شركتين على تسهيلات دون تحديد نصيب كل منهما.
٢٨٨	كيفية تحديد الخصومة الناشئة عن القرض.
٢٨٩	أثر تجديد الدين في تغيير مصدر الالتزام وضمائنه.

ثانياً: تحويل مصرفي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٩٠	براءة ذمة البنك المأمور بالتحويل بمجرد تمامه.
٢٩١	مسئولية البنك عن تعويض العميل المتضرر في حالة عدم التحقق من صحة أمر التحويل أو عدم تنفيذه في الوقت المناسب أو فشله في التنفيذ وفقاً لتعليمات العميل.

ثالثاً: ترك

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٩٣-٢٩٢	ترك الخصومة لا يعني التنازل عن أصل الحق المطالب به.
٢٩٤	الرغبة في عدم الاستمرار في الدعوى مفاده ترك الخصومة.
٢٩٥	ترك الخصومة.
٢٩٦	شروط قبول طلب الترك.

رابعاً: تفسير

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٢٩٧	القرار الصادر بتفسير ما شاب القرار المفسر من غموض أو إبهام يعتبر متمماً له.
٢٩٨	عدم اعتراض العميل على تفسير البنك لتعليماته يعني إقراره له.

خامساً: تدابير

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٠٣ إلى ٢٩٩	آثار عدم تعاون المحكوم عليه في تنفيذ قرار التسوية.
٣٠٤	أثر ثبوت انقضاء الدين.
٣٠٥	شرط الحجز على مستحقات العميل ومنعه من السفر.
٣٠٦	عدم جواز إدراج اسم شركة بقائمة العملاء الممنوع التعامل معهم بسبب مديونية أحد الشركاء بها نظراً لاستقلال شخصية كل منهما عن الآخر.

سادساً: تنفيذ

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٠٧	حق العميل في التمسك بالتسوية التي أقرتها اللجنة لمديونته عند تنفيذ قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية.
٣٠٨	التنفيذ المباشر دون حكم لا يكون إلا بموجب نص في النظام.

سابعاً: تحكيم

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٠٩	يترتب على اتفاق الطرفين على التحكيم عدم قبول الدعوى.
٣١٠	فشل الطرفين في الاتفاق على وثيقة التحكيم يؤدي إلى يقوم العقد المبرم بينهما مقام الوثيقة.

ثامناً: تسوية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣١١	عدم جواز العدول عن قبول التسوية المشروطة بعد تحقق الشرط.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣١٢	يترتب على عدم التزام العميل بعقد التسوية تسوية النزاع وفقاً للعقود وكشوف الحساب.
٣١٣	تقدير اللجنة لمبلغ المديونية المعروض من العميل من أجل تسوية النزاع على أساسه.
٣١٤	الأخذ بتراضي طرفي الدعوى على التسوية.
٣١٥	أثر إصدار البنك مخالصة عامة واستيفاء المديونيات الثابتة بها.

تاسعاً: تجميد الضمانات

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣١٦	تجميد الضمانات إجراء وقفي مرتبط مع المنازعة التي صدر فيها.

عاشراً: تعسف

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣١٧	من حالات التعسف في استعمال الحق قصد الإضرار بالغير أو تحقيق مصلحة قليلة الأهمية.

حادي عشر: تعويض

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣١٨	لا حق للعميل في التعويض عن خطأ خارج عن إرادة البنك.
٣١٩	اقتضاء المضرور التعويض المناسب ممن ألحق به الضرر. عدم جواز مطالبته بتعويض آخر عن ذات الضرر.
٣١٩	لابد من تحقق أركان المسؤولية المتمثلة في الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما لكي يمكن مطالبة البنك بالتعويض.
٣٢٠	مخالفة البنك لتعليمات عميله ببيع الأسهم يترتب مسؤوليته المدنية.
٣٢١	يترتب على مساهمة المضرور في تحقق الضرر تحمله لنصيبه من قيمة الضرر بمقدار مساهمته.
٣٢١	ثبوت تحقق مسؤولية بنكين عن الضرر يرر توزيع المسؤولية بينهما.
٣٢٢	خطأ موظف البنك يترتب مسؤولية البنك عن الضرر.

ثاني عشر: تحديد مديونية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٢٣	مخالفة العميل للاتفاق مع البنك على السداد يترتب عليه عدم إعمال بنود الاتفاق بشأن تخفيض المديونية.
٣٢٤	يترتب على الاتفاق على تحديد المديونية عدم جواز النظر في تصفية الحساب ومراجعته.

ثالث عشر: تظلم

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٢٥	لصاحب الشأن الحق في التظلم من القرار الصادر ضده.

رابع عشر: تدخل

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٢٦	تدخل الاختصاص يعتبر المتدخل طرفاً في الدعوى.
٣٢٧	تحقق الغاية من إدخال خصم.
٣٢٨	للجنة الالتفات عن طلب إدخال خصم في الدعوى.
٣٢٩	التدخل الاختصاصي.
٣٣٠	للجنة العدول عن قرار إدخال خصم في الدعوى.

خامس عشر: تضامن

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣١	التضامن لا يفترض.
٣٣٢	أثر الكفالة التضامنية.

سادس عشر: تحصيل

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣٣	أثر قيد قيمة الورقة تحت التحصيل وطبيعته.
٣٣٤	مسئولية البنك والعميل عن مخاطر عدم الوفاء بالأوراق المقدمة للتحصيل.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣٥	حق البنك في إجراء قيد عكسي حال عدم استيفاء قيمة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل.

سابع عشر: تنازل

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣٦	شروط صحة النزول عن الحق وأثره.

(ح)

أولاً: حساب جاري

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٣٧	الآثار المترتبة على إنهاء عقد الحساب غير محدد المدة والتخلي عن التعامل عليه.
٣٣٨	تستفاد الإرادة الضمنية المنفردة لإنهاء عقد الحساب وقفله بترك التعامل عليه.
٣٣٩	تحديد مديونية المدين بمصادقة على كشف الحساب.
٣٤٠	لا يجوز الاستجابة لدعوى مراجعة الحساب الجاري.
٣٤٠-٣٥٥	قبول طرفي الحساب لتسويته يمنع إعادة النظر فيه.
٣٤٠	يجوز تصحيح بعض مفردات الحساب مع بقاء الحساب قائماً بذاته.
٣٤٠	يشترط لقبول طلب التصحيح تحديد المفردات المطلوب تصحيحها.
٣٤٠-٣٥٥	تسوية الحساب باتفاق طرفيه يعتبر صلاحاً مانعاً لدعوى تصحيح الحساب.
٣٤١	جواز طلب إنهاء الحساب غير المحدد المدة من أي من طرفيه.
٣٤٢	الأصل استقلالية كل حساب عن الآخر إلا إذا قصد طرفاه وجود رابطة بينهما.
٣٤٣	للبنك المطالبة برد قيمة الشيك الذي صرفه العميل من حسابه دون وجود رصيد.
٣٤٤	استناد الدعوى إلى وقوع خطأ مادي قبل قفل الحساب لا يحول دون نظرها.
٣٤٥	مسئولية البنك عن فتح حساب لعميل دون تفويض بذلك للوكيل.
٣٤٦	التعامل على الحساب المودعة فيه حصص التأسيس المودعة لدى البنك من قبل الشركاء رغم رفض الجهة الإدارية الترخيص بإنشاء الشركة، أثره عدم مسؤولية البنك عن المبالغ التي تم سحبها من الحساب من قبل الشركاء.
٣٤٧	تحدد حقوق والتزامات الطرفين في عقد فتح الحساب الجاري وفقاً لكشوف الحساب.
٣٤٨	السحب على المكشوف عقد تسهيلات غير محدد المدة.
٣٤٩	السحب على المكشوف من الحساب الجاري بخطأ من البنك أثره إلزام العميل برد ما سحبه دون أي عمولات أو مصروفات.
٣٥٠	يترتب على كشف الحساب الجاري تحت الطلب تسوية الحساب وفقاً لكشوف الحساب.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٥١	حق البنك في الرجوع على صاحب الحساب ولو بعد قفله بسبب قيد قيمة شيك في حسابه بطريق الخطأ.
٣٥٢	عدم جواز الاعتراض على مفردات الحساب بعد إقفاله لمدة طويلة.
٣٥٣	تحديد مديونية الحساب بعد قيد قيمة خطاب ضمان.
٣٥٤	النقل المصرفي حق يختص به صاحب الحساب.
٣٥٥	استظهار رضا الطرفين بالحساب الجاري لا يلزم فيه شكل خاص.
٣٥٧	استقلال الحسابات المفتوحة لشخص واحد لدى البنك.
٣٥٨	اندماج الحسابات بناء على اتفاق العميل والبنك.
٣٥٩	عدم جواز طلب إعادة مراجعة الحساب بعد تسويته باتفاق طرفيه.
٣٦٠	تفاسد العميل عن الاعتراض على العمليات التي جرت على حسابه مدة طويلة لا يجيز له إعادة المجادلة فيها.
٣٦١	شروط صحة اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش وأثرها.
٣٦٢	بطلان شرط عدم اللجوء للقضاء الوارد في اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش دون أثر على باقي بنودها.

ثانياً: حساب مشترك

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٦٣	التضامن لا يفترض في الحساب المشترك.
٣٦٤	استمرار التعامل على الحساب المشترك مدة طويلة دون اعتراض الشركاء.

ثالثاً: حجية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٦٥- ٣٦٧-٣٧٥	يترتب على حجية الشيء المقضي فيه عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.
٣٦٦	قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بالإلزام بدفع جزء من الدين لا يمنع المطالبة بباقي الدين أمام اللجنة.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٦٦	عدم سماع دعوى البنك أمام مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية لا يمنع نظرها أمام اللجنة.
٣٦٨	الحكم النهائي الصادر من ديوان المظالم حجة أمام اللجنة.
٣٦٩	جواز التمسك بقرار اللجنة عند تنفيذ قرار مكتب الفصل.
٣٧٠	مناط إعمال أثر الحجية اتحاد الخصوم ذوي الحق محلاً وسبباً.
٣٧١	يترتب على اختلاف الحساب في دعويين انتفاء الحجية.
٣٧٢	تحصن القرار الصادر بتحديد المديونية.
٣٧٣	تقييد القاضي المدني بأحكام البراءة من نسبة الواقعة إلى المتهم.
٣٧٤	حجية الحكم الجنائي أمام اللجنة.
٣٧٥	أثر صيرورة الحكم نهائياً.
٣٧٦	شروط المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها.
٣٧٧	أثر استيفاء الدائن حقه بدعوى الدين الأصلي.
٣٧٨	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام.
٣٧٩	القرار النهائي الصادر من اللجنة له قوة الأمر المقضي فيما يكون قد فصل فيه.
٣٨٠	يعمل بقاعدة قوة الأمر المقضي بالنسبة لسائر القرارات القطعية التي أُنهت الخصومة.
٣٨١	الأحكام الغيائية والأحكام الصادرة بانقضاء الدعوى الجنائية والأحكام الوقتية والتحضيرية لا تحوز حجية أمام القاضي المدني.
٣٨٢	فصل المحكمة الجنائية في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف النظامي لهذا الفصل ونسبته لفاعله.
٣٨٣	الحكم الذي يصدر للدائن ضد الشركة التضامنية حجة على الشريك فيها.
٣٨٤	التزام اللجنة بالحكم الجنائي بإثبات تزوير شيك بموجب تقرير أدلة جنائية.
٣٨٥	صدور قرار من اللجنة القانونية بوزارة التجارة بعدم سماع الدعوى المصرفية لا يمنع من اللجوء للجنة للمطالبة بالمديونية بناءً على العلاقة المصرفية.

رابعاً: حجز

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٨٦	الحجز على رصيد المدعي بناء على أمر إداري لا علاقة للجنة به.
٣٨٧	للجنة توقيع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير.
٣٨٨	يزول القرار الصادر بتوقيع الحجز التحفظي بانتهاء النزاع صلحاً أو انتهاء الخصومة.
٣٨٩	توقيع الحجز على الأرصدة الدائنة لأحد البنوك لدى بنك آخر. لا يجوز للأخير استهلاك الأرصدة في سداد مديونيات ترتبت بعد الحجز.
٣٩٠	شروط حجز ما للمدين لدى الغير.
٣٩١	التزامات المحجوز لديه.
٣٩٢	أثر امتناع المحجوز لديه عن الدفع.

خامساً: حارس قضائي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٩٣	يترتب على قبول البنك لتعليمات الحارس القضائي التي تتجاوز المهمة الموكلة إليه إلزام البنك بإعادة الحال الى ما كان عليه.

سادساً: حوالة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٣٩٤	يترتب على وفاء البنك لمبلغ الحوالة مرتين إلزام العميل برد ما صرف له دون وجه حق.
٣٩٥	وجوب رضا البنك الدائن لحوالة الدين حتى تسري في حقه.
٣٩٦	عدم جواز سقوط الشرط في الحوالة المشروطة.
٣٩٧	قبول البنك إحالة دينه يعد إبراءً لذمة مدينه المُحيل.
٣٩٨	حوالة دين العميل لآخر بموافقة البنك يجعل ذلك الآخر المحال عليه مديناً للبنك.
٣٩٩	لا يجوز إجبار البنك على قبول الحوالة.

(خ)

أولاً: خطاب ضمان

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٠٠	طلب العميل إعادة كفالة الضمان إلى البنك يترتب عليه التزام الأخير بإعادة التأمين النقدي للعميل.
٤٠١	يترتب على انتهاء صلاحية خطاب الضمان التزام البنك المصدر برد قيمته للآمر.
٤٠٢-٤٠٤	يترتب على وفاء البنك مصدر خطاب الضمان بقيمته للمستفيد رجوعه على الأمر بالقيمة.
٤٠٣	العلاقة الناشئة عن خطاب الضمان بين البنك المصدر والمستفيد مستقلة عن العلاقة بينه وبين الأمر وعن العلاقة بين الأمر والمستفيد.
٤٠٤	التزام البنك بموجب خطاب الضمان قبل المستفيد.
٤٠٥	طلب سداد مبلغ الضمان بعد فوات مدة الصلاحية لا يعتد به.
٤٠٦	التزام الأمر بقيمة خطاب الضمان المصادر بغض النظر عن اشتراط البنك المصدر دفع الدفعات المستحقة عن تنفيذ العملية لأمره.
٤٠٧	عدم جواز التمسك بالمقاصة من قبل البنك عند الوفاء بقيمة خطاب الضمان للمستفيد.
٤٠٨- ٤١٢-٤٢١	يترتب على عدم مصادرة خطاب الضمان أن مطالبة البنك بقيمته سابقة لأوانها.
٤٠٩	صدور خطاب الضمان باسم غير الأمر بناء على طلبه لا يؤثر في مسئولية الأمر عن تحمل قيمة الضمان في حالة مصادرتة.
٤١٠	لا يجوز للمستفيد تحويل خطاب الضمان أو تظهيره وليس لدائنيه استعمال حقه فيه.
٤١١	التزام البنك بخطاب الضمان مجرد عن السبب ومستقل عن علاقة البنك بعميله أو علاقة الأخير بالمستفيد.
٤١١	يترتب على طلب المستفيد من البنك مصادرة خطاب الضمان أن تصبح قيمته حقاً له في ذمة البنك.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤١١	لا يجوز للبنك إثارة سبق سداد قيمة خطاب الضمان خصماً من قيمة مستندات البضاعة التي تسلمها المستفيد.
٤١٣	يترتب على الإفراج عن خطاب الضمان أن تكون قيمة التأمين حقاً للعميل.
٤١٤	يترتب على انقضاء خطاب الضمان بغير الوفاء أن للعميل استرداد غطاء الخطاب من البنك.
٤١٥	عدم تبعية التزام البنك المصدر لالتزام الأمر من حيث صحته وبطلانه.
٤١٦- ٤٣٤-٤٣١	على البنك حسم التأمين في حالة مصادرة خطاب الضمان ومطالبة الأمر بالباقي.
٤١٧	طالباً إصدار خطاب الضمان يلتزمان بالتضامن بسداد قيمته لدى مصادرته في حالة تضامنها.
٤١٨	يترتب على عدم مصادرة خطاب الضمان أنه لا تدخل قيمته في مديونية الأمر.
٤١٨	لا يجوز للبنك الامتناع عن سداد قيمة خطاب الضمان للمستفيد استناداً إلى أسباب أو دفعوع من جانب الأمر.
٤١٩	أثر خطاب الضمان بين المصدر والأمر.
٤٢٠-٤٣٣	التزام المصدر بتسييل خطاب الضمان بمجرد طلب المستفيد مصادرته.
٤٢٢-٤٢٥	لا يجوز امتناع المصدر للضمان عن الوفاء بقيمته للمستفيد لسبب راجع إلى علاقة الأخير بالأمر.
٤٢٣	لا يعتد بجهل البنك في تحديد اسم المستفيد من خطاب الضمان.
٤٢٤	عدم جواز مصادرة خطاب الضمان إذا ثبت إخفاق البنك في تقديم ما يفيد استلام عميله الأمر للدفعة المقدمة التي صدر خطاب الضمان من أجلها مادام التسليم يتم عن طريق البنك ومناولته.
٤٢٦	إذا كان الضمان غير مشروط وتمت المصادرة صحيحة يترتب على ذلك انتهاء العلاقة بين البنك والمستفيد.
٤٢٦	للأمر الرجوع على المستفيد فيما يخص العلاقة بينهما.
٤٢٧	لا يتوقف دفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد على تغطية قيمة الخطاب بالكامل.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٢٧	كيفية تحديد سعر تحويل قيمة الضمان بالعملة الأجنبية، وتحديد سعر تحويل قيمة التأمين النقدي.
٤٢٨	يلتزم البنك بطلب المصادرة طالما أنه لا يوجد غش أو تحايل من جانب المستفيد.
٤٢٩	يترتب على المصادرة الجزئية لقيمة خطاب الضمان حق البنك الرجوع على الأمر بقيمتها.
٤٣٠	خطاب الضمان للدفعة المقدمة يتناقص بمقدار ما استرد من قيمته.
٤٣٢	توجيه طلب تجديد خطاب الضمان إلى أحد فروع البنك منتج لأثره في مواجهة البنك.
٤٣٥	الأحوال التي يجوز فيها للبنك الامتناع عن صرف قيمة خطاب الضمان للمستفيد.
٤٣٦	أثر اتفاق البنك مع العميل على عدم التزام الأول بالحصول على موافقة العميل على دفع قيمة خطاب الضمان إلى المستفيد.
٤٣٧	حدود القواعد التي تحكم خطابات الضمان.
٤٣٧	طبيعة خطاب ضمان الدفعة المقدمة.
٤٣٧	مسئولية البنك مصدر خطاب الضمان قبل المستفيد.
٤٣٧	حدود الالتزامات الناشئة في ذمة البنك من خطاب الضمان.
٤٣٨	ليس للبنك حق المطالبة بالمتبقي من قيمة خطابات الضمان ما دامت سارية.
٤٣٩	الإفراج عن خطاب الضمان يترتب عليه إضافة التأمين إلى حساب العميل تلقائياً.
٤٤٠	وجوب قيام البنوك بأداء التزاماتها المترتبة على خطابات الضمان، ما لم يصدر حكم قضائي يمنعها من ذلك.

ثانياً: خصم

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٤١	ليس للبنك الحق في الخصم من رواتب العميل التقاعدية من تلقاء نفسه سداداً لدينه.

(٥)

دعوى

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٤٢	شطب الدعوى لعدم حضور المدعي أو وكيله الجلسة رغم إعلانه.
٤٤٣	حصول البنك على قرار من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية ضد العميل لا يحول دون نظر اللجنة لدعوى العميل بتصفية الحساب مع البنك.
٤٤٤	أثر انتهاء الخصومة.
٤٤٥	استيفاء الدائن حقه بالدعوى المصرفية يمنعه من الاستيفاء بدعوى العلاقة الأصلية إلا إذا لم يترتب على الدعوى المصرفية استيفاء كامل حقوقه.
٤٤٦	لا يترتب البطلان على عدم تقديم المدعي للأدلة والمستندات المؤيدة لدعواه كاملة رفق لائحة دعواه.
٤٤٧	يترتب على خلو الشيك من بيان جوهرى عدم اعتباره شيكا ولا مجال للدفع بعدم جواز سماع الدعوى لمضي أكثر من ستة أشهر على تقديمه للبنك.
٤٤٨	وفاة أحد الخصوم بعد إقامة الدعوى وقبل التهيئة للحكم في موضوعها يترتب عليه انقطاع سير الخصومة.
٤٤٩	عدم اختصاص الكفيل كشريك في الشركة المكفولة مؤداه عدم جواز الدفع بأنه ليس شريكاً .
٤٥٠	سلطة اللجنة في إسباغ التكييف القانوني الصحيح على وقائع الدعوى.
٤٥١	العبرة في تحديد طلبات المدعي تكون لطلباته الختامية.
٤٥٢	الصفة في الدعوى شرط لقبولها.
٤٥٣	صاحب الصفة في الدعوى هو صاحب الحق المراد حمايته أو من يقوم مقامه.
٤٥٤	المصفي هو صاحب الصفة في تمثيل الشركة أثناء أعمال التصفية.

(ر)

رهن

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٦٧.٤٥٥	يترتب على القرض بضمان رهن عقاري استمرار الرهن حتى تمام الوفاء.
٤٥٦	البيع الذي في حقيقته رهن لا يجوز المطالبة بثمنه.
٤٥٧	لا تختص للجنة بطلب البنك بيع الأرض المرهونة سداداً للدين.
٤٥٨	لا يجوز الإفراج عن العقار المرهون إلا بعد سداد الدين.
٤٥٩	إفراج المدين العقار المرهون للبنك سداداً للمديونية يسقط حقه في المطالبة به.
٤٦٠	طلب البنك التنفيذ على العقار المرهون لسداد جزء من المديونية بعد صدور قرار اللجنة بالتسوية ليس من اختصاص اللجنة.
٤٦١	تراخي البنك في بيع الأسهم المرهونة عند تحقق أجل الدين يترتب مسئوليته المدنية.
٤٦١	تراخي البنك في التنفيذ على المال المرهون وقت استحقاق الدين يترتب عليه إعفاء المدين من الخدمات المصرفية بعد تاريخ الاستحقاق.
٤٦٢	يترتب على عدم الوفاء بالمديونية في تاريخ استحقاقها أحقية البنك في بيع الأسهم المرهونة وفاء لها.
٤٦٣	استحقاق الدائن المرتهن لأرباح الأسهم المرهونة تحت يد الغير.
٤٦٣	عدم جواز مطالبة البنك بأرباح أسهم غير مرهونة له.
٤٦٣	لا يجوز افتراض استلام الراهن لأرباح الأسهم المرهونة.
٤٦٤	لا يجوز المطالبة برد الرهن إلا بعد سداد المديونية.
٤٦٥	ضوابط بيع البنك للأسهم المرهونة.
٤٦٦	سداد المدين لمديونته يترتب التزام على البنك برد الصكوك المودعة لديه ضماناً للمديونية.
٤٦٨	احتساب قيمة المرهون تكون بقيمته وقت بيعه.
٤٦٩	إفراج العقار للبنك ضماناً للتسهيلات لا يعتبر بيعاً.
٤٧٠	المال المرهون يظل محبوساً بيد الدائن المرتهن حتى أداء الدين بتمامه.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٧١	عدم سداد العميل مديونيته للبنك بعد انتهاء عقد التسهيلات وتحديد مركزه المالي. أثره. للبنك التنفيذ على المال المرهون.
٤٧٢	إهمال البنك في حفظ الأسهم المرهونة.

(س)

سداد مبكر

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٧٣	يترتب على خلو الأوراق مما يفيد حق البنك في الحصول على رسوم للسداد المبكر أنه ليس له الحق في اقتضاؤها.
٤٧٤	ليس للبنك تقاضي عمولات عند السداد المبكر.
٤٧٥	إعفاء المقترض من دفع أرباح الدين عند السداد المعجل.

(ش)

أولاً: شيك

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٠٣-٤٧٦	البنك ملزم بالتحقق من انتظام التظاهرات ولا يسأل عن عدم صحتها.
٤٧٧	المخاطب بأحكام المادة ١٦٢ من نظام الشركات هو البنك الذي يحتفظ لديه بحساب الشركة تحت التأسيس.
٤٧٨	يترتب على خلو الورقة من كلمة "شيك" اعتبارها أمراً بالتحويل.
٤٧٩	لا يشترط لصحة المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك أن تكون كتابة.
٤٨٠	يترتب على التظهير التوكيلي أن للملتزم بالورقة التجارية الاحتجاج على حاملها بالدفوع التي يحتج بها على المظهر.
٤٩٣-٤٨١ ٤٩٥-٤٩٤ ٥١٦	يجوز صرف الشيك للأمر للشخص الوارد اسمه بعد كلمات "مناولة أو بواسطة أو تسليم".
٤٨٢	مسئولية البنك عن التصديق على صحة توقيع على شيك ثبت تزويره.
٤٨٢	في حالة وجود ما يثير الريبة في التظاهرات فعلى البنك التحقق من صحتها.
٤٨٣	لا محل لدفع دعوى المسؤولية استناداً على المادة ١١٦ من نظام الأوراق التجارية.
٤٨٣	يترتب على ذكر صرف الشيك مناولة أحد البنوك دفع قيمته في حساب المستفيد لدى البنك المحدد للمناولة.
٤٨٣	صرف الشيك للمستفيد مباشرة وليس لمن ورد اسمه بعد كلمة مناولة يترتب مسؤولية البنك المدنية.
٤٨٤	ليس كل تظهير يقع من الوكيل يعتبر توكيلاً.
٤٨٤	عدم التزام البنك بمطالبة كل مظهر بما يثبت وكالته.
٤٨٥	تكون المسؤولية مشتركة بين البنك والعميل إذا لم يحافظ الأخير على دفتر شيكاته.
٤٨٦	لا يجوز للعميل إصدار شيكات دون وجود حساب له في البنك.
-٤٨٧ ٥١٧-٥٠٥	يتعين على البنك التحقق من شخصية المستفيد مقدم الشيك وإثبات إمضاءه أو بصمته أو خاتمه.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٨٨	يترتب على صدور شيك لأمر شخص معنوي أن يكون صرفه للمخول بالتوقيع نيابة عنه.
٤٨٧-٤٨٨	عدم تحقق البنك من شخصية من يجب الوفاء له بقيمة الشيك يترتب مسئوليته المدنية.
٤٨٩	يترتب على تعدد المستفيدين من الشيك ضرورة إتمام التظهير من جانبهم جميعاً أو ممن يمثلهم.
٤٩٠	لا يجوز للمسحوب عليه مطالبة المستفيد برد قيمة الشيك لعدم وجود ختم بجانب توقيع الساحب وفق نموذج توقيعه لدى البنك.
٤٩١	يترتب على ثبوت تزوير الشيك الذي تحت التحصيل بعد دخوله في الحساب أن للبنك استرداد قيمته.
٤٩٢	تترتب مسئولية البنك المدنية عند صرف الشيك لشخص دون تظهير من المستفيد منه.
٤٩٦	مسئولية مستلم قيمة الشيك عن المبلغ إذا لم يكن المستفيد الحقيقي.
٤٩٧-٥٠١	صرف البنك لشيك مزور خطأ يتحمل تبعته.
٤٩٨	الشيك ليس من الأوراق التجارية التي يتم خصمها وأخذ عمولة على الخصم.
٤٩٩	لا يقصر الحق في المعارضة في الوفاء بالشيك المفقود على الساحب بل للمستفيد ذات الحق.
٤٩٩	تترتب مسئولية البنك المدنية عند عدم الاستجابة لبلاغ الساحب للبنك المسحوب عليه بفقدان الشيك وطلبه إيقاف صرفه.
٥٠٠	ينتقل مقابل الوفاء في الشيك إلى المستفيد الحامل منذ سحب الشيك أو تظهيره ولا يجوز لدائن الساحب الحجز على مقابل الوفاء.
٥٠٢	يتعين على البنك إعادة أصل الشيك إلى المستفيد في حالة الإخفاق في التحصيل.
٥٠٣	أثر عدم إبلاغ المستفيد من الشيك عن فقدانه.
٥٠٣	يعتبر الصرف صحيح في حال ثبوت عدم علم البنك بانعدام أهلية المستفيد من الشيك ومظهره قبل الصرف.
٥٠٣	عدم كتابة اسم المستفيد رباعي عند تظهير الشيك لا يبطله.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٠٤	الأشخاص الذين يوفي البنك لهم بقيمة الشيك.
٥٠٤	المقصود بتسلسل التظهيرات.
٥٠٥	التزام البنك بالتحقق من صحة بيانات الشيك.
٥٠٦	صرف البنك شيك بعد انقضاء ميعاد تقديمه لا يسوغ عكس قيده.
٥٠٧-٥١٥	تجميد رصيد الشيك المبلغ بسرقة ليس مؤبداً.
٥٠٧	متى يعيد البنك مقابل الوفاء للأمر في الشيك المصرفي.
٥٠٨	مسئولية البنك في حالة عدم مطابقة موظف البنك لتوقيع عميله.
٥٠٩	إيداع قيمة شيك في حساب بطريق الخطأ إثراء بلا سبب.
٥١٠	الشيك للأمر والشيك ليس للأمر.
٥١١	حق البنك في استرداد قيمة الشيك متى ثبت عدم تحصيل قيمته.
٥١١	عدم مطالبة العميل للبنك برد الشيك المقدم للتحصيل.
٥١٢	الشيكات الحكومية ومتى تكون قابلة للتظهير.
٥١٣	المنازعة في إصدار شيكات من غير ذي صفة.
٥١٤	وجوب تحقق البنك من اتفاق اسم صاحب الحساب مع اسم المظهر له في التظهير لأمر الحساب.
٥١٥	أثر اعتماد الشيك من قبل البنك.
٥١٨	للساحب أن يعارض في الوفاء بقيمته في حالة ضياع الشيك أو إفلاس حامله.
٥١٩	الحالات التي تبيح حق المعارضة في الوفاء بالشيك.
٥٢٠	عبارة " يصرف للمستفيد الأول فقط " على الشيك لا تلغي أثر كلمة " لأمر " المثبتة به.
٥٢١	لا يجوز أن يحدد المستفيد من الشيك تحديداً مجهلاً (مثل وريثة أو أخوة فلان).

ثانياً: شيكات سياحية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٢٢	يترتب على إبلاغ المشتري للبنك بفقد الشيكات المشتراة منه فور فقدانها وإبلاغ البنك بذلك للشركة المصدرة إلزام البنك بتعويض المشتري.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٢٣	عدم مسؤولية وكيل البيع عن التعويض عن فقد الشيكات السياحية.
٥٢٧-٥٢٤	يترتب على مخالفة المشتري لشرط توقيع الشيكات السياحية فور استلامها عدم استحقاقه التعويض عن سرقتها.
٥٢٥	ضرورة تنبيه الشركة البائعة للشيكات للتعويض بضرورة توقيعها أمام الموظف المختص.
٥٢٥	الشركة البائعة للشيكات السياحية تكون خصماً في الدعوى وليست مجرد وسيط.
٥٢٦	يترتب على انتفاء الضرر قبل الشركة الساحبة عدم التزام مشتري الشيك السياحي برد التعويض عن فقده.

ثالثاً: شركة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٢٨	الشركة تحت التصفية تحتفظ بالشخصية الاعتبارية حتى انتهاء التصفية.
٥٢٩	تعديل شركة التضامن لا يؤثر في مسئوليتها ديونها السابقة على التعديل.
٥٣٠	يترتب على وجود شركة واقعية تضامن الشركاء فيها عن المديونية الناشئة عن التسهيلات.
٥٣١	كل شريك في شركة المحاصة يعتبر متضامناً في سداد المديونية للبنك.
٥٣٢	تصفية الشركة لا يبطل معه أي حق ترتب للبنك قبل التصفية.
٥٣٣	عدم شهر تعديل سجل تجاري لشركة لا يلحق الضرر بالغير.
٥٣٤	يترتب على عدم اكتمال تأسيس الشركة حق أصحاب الشأن في استرداد حصصهم من حساب الشركة في البنك.
٥٣٥	انقضاء شركة التوصية البسيطة بوفاة أحد الشركاء مالم ينص عقدها على خلاف ذلك.
٥٣٦	شخصية العامل المسئول بالشركة لا تختلط مع شخصية الشركة المستقلة.
٥٣٦	حالة توقيع البنك كشركة مساهمة الحجز على أسهم رأس مالها في سجل المساهمين لديها.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٣٧	التزام الشركة بعد شهرها بالأعمال والإجراءات التي قام بها المؤسسون في فترة التأسيس.
٥٣٨	المستول عن مديونية شركة مدينة للبنك عند بيع تلك الشركة لشركة أخرى.
٥٣٩	لا تنقضي الشخصية الاعتبارية للشركة بمجرد قيام سبب من أسباب الانقضاء.
٥٣٩	كيفية تصفية الديون المتعلقة بذمة الشركة المنحلة.
٥٤٠	وجوب ثبوت المديونية في ذمة شركة التضامن وإعذارها بالوفاء قبل مطالبة الشركاء بها.
٥٤١	أثر عدم إثبات تعديل عقد الشركة أمام كاتب العدل.
٥٤٢	متى يجوز مطالبة الشريك بشركة التضامن بدين على الشركة.
٥٤٣	يجوز تنفيذ الحكم الصادر للدائن ضد شركة التضامن على الشريك دون استصدار حكم آخر.
٥٤٤	عدم مسئولية الشركة ذات المسئولية المحدودة عن مديونية أحد الشركاء فيها للغير.
٥٤٥	عدم الاعتراض على أعمال تصفية الشركة من المصفي أو من الشركاء.

رابعاً : شطب

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٥٠ إلى ٥٤٦	يترتب على عدم متابعة المدعي دعواه شطب الدعوى.
٥٥١	إخفاق البنك في إعلان المدعى عليه باللائحة أو بالإحالة للجنة يترتب عليه شطب الدعوى.
٥٥٢	يترتب على عدم ممثل المدعي أمام اللجنة شطب الدعوى.
٥٥٣	تكرار المدعي التأجيل لإعداد مستنداته يبرر شطب دعواه.

(ص)

أولاً: صلح

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٥٥-٥٥٤	اتفاق طرفي العقد على تحديد المديونية مفاده إنهاء النزاع صلحاً.
٥٦٠-٥٥٦	يترتب على توصل الطرفين إلى اتفاق لتسوية النزاع بعد عرضه على اللجنة إصدار قرار بإثبات الصلح.
٥٥٧	يترتب على اتفاق طرفي الخصومة على تحديد المديونية والتزام المدين بالسداد خلال أجل محدد انتهاء النزاع صلحاً.
٥٥٨	يترتب على الاتفاق بين العميل والبنك على تحديد المديونية وإقراره بتدقيق حسابه وسداد جزء منها عدم جواز طلب إعادة التسوية لتحديد لمديونية.
٥٦١-٥٥٨	يترتب على تقديم طرفي الدعوى لاتفاقية تسوية النزاع صلحاً اكتفاء اللجنة بإثبات هذا الصلح.

ثانياً: صورية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٤٦٩	إفراغ العقار للبنك ضماناً للتسهيلات لا يعتبر بيعاً.
٥٦٢	يترتب على ثبوت أن الكفيل هو المستفيد الحقيقي من عقد التسهيلات رد الدعوى بالنسبة للمكفول.

(ع)

أولاً: عمولات

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٦٣	لا يجوز بحث ما قبض من عمولات .
٥٦٤	لا محل لحساب عمولات على الكمبيالة.
٥٦٥-٥٦٦	تعهد العميل بسداد العمولات يرتب مسؤوليته عنها.
٥٦٧	تستبعد العمولات والفوائد البنكية بعد قفل الحساب.

ثانياً: عقد

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٦٨	فسخ عقد التحصيل لعدم تمكن البنك من تحصيل الشيك.
٥٦٩	أثر فسخ عقد التحصيل رجعي.
٥٧٠	لا يحق لأحد أطراف العقد تعديله أو نقضه بإرادته المنفردة.
٥٧١	ماهية عقد تأجير الخزينة.
٥٧٢	أثر العقد الصحيح.
٥٧٣	ثبوت صحة الإرادة في التعاقد.
٥٧٤	اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش ليست من عقود الإذعان.
٥٧٥	العقد المبرم بين شخصين للمضاربة في الأسهم لا يلزم البنك الذي لم يكن طرفاً فيه.
٥٧٦	حالات إضافة أثر تعاقد النائب إلى الأصل.

(ق)

أولاً: قرارات

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٧٧	يعتبر القرار الصادر حضورياً في حال عدم حضور المدعى عليهما بالجلسة رغم إعلانهما.
٥٧٨-٥٨٢	للعميل التمسك بقرار اللجنة بالتسوية حين تنفيذ قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية.
٥٧٩	قرار اللجنة بمنع المدين من السفر مناطه عدم تعاونه مع الدائن في تنفيذ التسوية.
٥٨٠	للجنة تصحيح ما يقع في قراراتها من أخطاء مادية وكذلك تفسير الغموض في منطوقه.
٥٨١	يترتب على عدم تنفيذ المدين لقرار اللجنة الصادر بالتسوية منعه من التعامل مع الجهات الحكومية والبنوك والتوجيه بحجز مستحقاته وأرصده الدائنة لديهم.
٥٨٣	تناسب عرض السداد المقدم من العميل مع المديونية.
٥٨٤	للجنة تقسيط المبلغ المقضي به.
٥٨٥	للجنة منح المدين مهلة مناسبة لسداد المديونية.

ثانياً: قرض

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٨٦	ليس هناك تلازم بين الاستفادة من القرض والملتزم بسداده.
٥٨٧	تحدد الحقوق الناشئة عن القرض وفقاً للعقد وفيشة الصرف وفي ضوء كشف الحساب.
٥٨٨	التزام الورثة بقيمة القرض الذي حصل عليه مورثهم بحدود ما آل إليهم من تركة مورثهم.
٥٨٩	إلزام العميل بسداد الباقي من القرض حسبما ثبت بسجل القرض.
٥٩٠	فيشة صرف القرض تثبت تسلمه.
٥٩١-٥٩٣	التزام المقترض بسداد أقساط القرض المستحقة.
٥٩٢	إبراء ذمته الكفيل من القرض لعدم مطالبة بسداد مدة طويلة.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٩٤	يجوز للجنة الاعتماد بمستند دفع قيمة القرض الموقع من العميل لإثبات القرض.
٥٩٥	كيفية تحديد الحقوق الناشئة عن القرض.
٥٩٦	حالات عدم الاعتماد بالقرض في مواجهة العميل.

(ك)

أولاً: كفالة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٥٩٧	يترتب على كفالة عقد التسهيلات محدد المدة التزام الكفيل بسداد المديونية في نهايته.
٦٠٤-٥٩٨	للدائن الرجوع على المدين والكفيل المتضامن أو أيّاً منهما.
٥٩٩	يترتب على تجديد الدين انقضاء الكفالة السابقة على التجديد.
٦٠٠	يترتب على إقرار المكفول بالمديونية إلزامه والكفيل بها.
٦٠١	التزام الكفيل بسداد المديونية في حدود مبلغ الكفالة.
٦٠٢	لا يؤثر في التزام الكفيل توقيع المدين لسندات لاحقة لأمر البنك لجدولة المديونية.
٦٠٣	الكفيل لا يسأل عن التزامات مكفوله إلا في حدود كفالته.
٦٠٥	لا يجوز للمدين المطالبة باسترداد المبلغ المسدد من قبل الكفيل.
٦٠٦	يترتب على عدم تحديد الحد الأقصى للكفالة بطلانها.
٦٠٧	التزام الكفيل بسداد المديونية الثابتة بحق مكفوله.
٦٠٨	العبرة بنشوء المديونية قبل التاريخ المحدد لانتهاء العمل بالكفالة.
٦٠٩	أحكام الكفالة تقيد الأحكام الواردة بعقد التسهيلات.
٦١٠	الكفالة لا تلغى.
٦١١	إذا تبين انقضاء الكفالة قبل قفل الحساب فلا يجوز مطالبة الكفيل.
٦٣٦-٦١٢	الكفالة التضامنية تعني ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين.
٦٣٨	
٦١٣	تحدد الكفالة بمقدار مبلغها.
٦١٤	يترتب على كفالة الشريكين المتضامين لمديونية الشركة التزامهما بالتضامن.
٦١٥	يجوز الاقتصار على مطالبة المدين أو الكفيل بالمديونية في حالة تضامنها.
٦١٦	يترتب على عدم توقيع الكفيل على عقد الصلح عدم جواز الرجوع عليه بقيمة الدين المكفول.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦١٧	خلو العقد من المدة المحددة للكفالة أو تاريخ التوقيع عليها لا يؤثر على صحة الكفالة.
٦١٨	يترتب على إخفاق المدين في سداد القرض إلزام الكفيل به.
٦١٩	يترتب على كفالة حساب تم قفله وفتح حساب جديد وعدم نقل الكفالة انتهاءها.
٦٢٠-٦٢٤ ٦٢٩	يترتب على تجاوز المبالغ المودعة في الحساب لحدود الكفالة عند انتهاء التسهيلات انتهاءها.
٦٢١	التنفيذ من قبل البنك على الوديعة الخاصة بالكفيل لا يكون إلا وفقاً للاتفاقيات المبرمة بينهما.
٦٢٢-٦٢٨ ٦٣٣-٦٣٥ ٦٣٩	يترتب على تراخي البنك في مطالبة الكفيل بالمديونية مدة طويلة إبرائه من الكفالة.
٦٢٣	يؤدي حصول البنك على قرار من اللجنة في دعواه ضد مدينه إبراء ضمني لزمة الكفيل.
٦٢٥	يترتب على عدم استفادة المكفول من القرض أنه لا محل لمطالبة الكفيل بمبلغه.
٦٢٥	توقيع المدين لا يعتبر شرطاً لصحة الكفالة.
٦٢٦	لا يؤثر في التزام الكفيل دفعه بأن الكفالة على سبيل المجاملة.
٦٢٧	كفالة عقد القرض تعتبر كفالة تضامنية.
٦٢٨	الكفالة التضامنية لا تنقضي إلا بالأداء أو الإبراء.
٦٣٠	التزام الكفيل يتحدد برصيد المديونية عند انتهاء العقد مع حسم جميع التسديدات اللاحقة.
٦٣١	الكفالة لا تحتاج لانعقادها إلى شكل خاص.
٦٣٢	قيام العميل بتفويض البنك بالخصم من حسابه لحساب شخص آخر لا يجعل من البنك كفيلاً أو ضامناً لدين العميل للشخص الآخر.
٦٣٣	تنقضي الكفالة بتجديد الدين.
٦٣٤	الكفالة على سندات لأمر لا تمثل العلاقة الأصلية، أثرها محصور في ذلك النطاق.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٣٧	ثبوت الكفالة بتوقيع الكفيل على عقد التسهيلات أو على عقد مستقل. أثره. تضامن الكفيل مع الأصيل في سداد المديونية في حدود مبلغ الكفالة.
٦٤٠	الكفالة التضامنية لا يؤثر فيها إعسار المدين الأصلي.
٦٤١	الكفالة المجهلة لا يعتد بها.
٦٤٢	التوصية بمنح المدين تسهيلاً لا تعد رضاء بكفالاته.
٦٤٣	إبراء البنك لذمة الكفيل، أثره انتهاء الخصومة قبله.

ثانياً: كميالية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٤٤	ثبوت أن الكميالية ضمان للمدين ولم تسدد للبنك.

(م)

أولاً: مسؤولية مدنية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٤٥-٦٩١	إهمال البنك حين تحصيل قيمة الشيك في التحقق من شخصية أو صفة المستفيد والوفاء لغير صاحب صفه خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٤٥-٦٩١	إهمال البنك المسحوب عليه في التحقق من شخصية المستفيد الشرعي يرتب مسؤوليته عن قيمة الشيك.
٦٤٦	تزوير خطاب ضمان من قبل تابعي البنك المصدر يرتب مسؤولية البنك.
٦٤٦	يؤدي قبول بنك المستفيد خطاب الضمان المزور إلى مسؤوليته.
٦٤٧-٦٤٨ ٦٦١-٦٦٥ ٦٧٤-٦٨٧ ٦٨٨-٦٩٨ ٧١٧	صرف شيك مزور بخطأ مشترك من البنك والعميل يرتب مسؤولية كل منهما بقدر خطئه.
٦٤٩	تراخي البنك في تنفيذ أمر التحويل وإخفاقه في ذلك وتراخيه في إعادته لعميله يرتب مسؤوليته.
٦٥٠	تحمل العميل نتائج الاتفاق على شراء عملة من البنك دون نظر إلى واقعة التسليم الفعلي للعملة المشتراة.
٦٥٠	يترتب على تقاعس البنك في بيع العملة المشتراة أو عدم إيضاحه للعميل الآثار المترتبة على إلغاء العملية أن يتحمل البنك قيمة الخسارة في حالة انخفاض سعر العملة.
٦٥١	لا يسأل البنك عن طلب تحويل مبلغ حال كون الرصيد لا يسمح.
٦٥٢	صرف البنك شيكاً لغير المستفيد الحقيقي أو حامله الشرعي خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٥٣	مسئولية الوكيل البحري قبل البنك عن قيمة البضاعة التي سلمها للعميل دون حيازته لمستنداتها.
٦٥٤	مخالفة البنك لتعليمات عميله أو للاتفاق المبرم معه بشأن التعامل في الفضة يرتب مسؤوليته.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٥٤	تقاعس البنك عن تجديد الوديعة التي تجدد تلقائياً دون طلب العميل خطأ يرتب المسؤولية.
٦٥٥	عبء إثبات تسلم المستفيد الشرعي لقيمة الشيك يقع على عاتق البنك.
٧١٨-٦٥٦ ٧٣٢ -	تقصير حامل دفتر الشيكات في المحافظة عليه خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٥٧	تقاعس البنك عن إعادة الورقة التجارية للعميل في حالة عدم تحصيلها يرتب مسؤوليته.
٦٥٨	خطاب ضمان مزور يتحمل البنك والعميل ما يتناسب مع مدى مساهمة كل منهما في الخطأ.
٦٥٩	مخالفة تعليمات العميل في تسليم مستندات مقابل دفع قيمة كمبيالة خطأ يرتب مسؤولية البنك.
٦٦٠	عدم إتمام عملية تنفيذ حوالة بسبب نقص بيانات المستفيد يعتبر خطأ مشترك بين البنك والعميل.
٦٦٠	تأخر البنك في إبلاغ العميل بعدم تنفيذ الحوالة خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٦٢	لا مسؤولية على البنك في حالة تزوير توقيع المظهر طالما تسلسلت التظاهرات.
٦٦٣	لا يستفيد العميل من إجراء خاطئ قام به البنك ثم تداركه.
٦٦٤	يتعين تضمين وكالة فتح الحساب نصوصاً صريحة لسلطات الوكيل.
٦٦٦	مخالفة البنك لتعليمات مصلحة الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٦٧	انعقاد مسؤولية البنك عن مدرائه ولو تجاوزوا الاختصاصات الممنوحة لهم.
٦٦٨	يترتب على فقد الشيك المودع للتحصيل بخطأ من البنك تحقق مسؤوليته.
٦٦٩	يترتب على ضياع صكوك الأسهم المشتراة بخطأ من البنك تحقق مسؤوليته.
٦٧٠	إخفاق البنك في تنفيذ عقد متاجرة بالعملات يرتب مسؤوليته.
٦٧١	تقصير البنك في إبلاغ المستفيد بالاعتراض على الشيك من الساحب في وقت مناسب يرتب مسؤوليته.
٦٧٢	تراخي البنك في تحصيل الشيك المقدم من العميل.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٧٣	مسئولية البنك في حالة تسببه في عدم كفاية الرصيد لصرف شيك.
٦٧٥	إخفاق البنك في إعادة الشيك المقدم للتحصيل ولم يحصل إلى المستفيد يعتبر خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٧٦	صرف مبالغ من حساب العميل بناء على أمر من غير ذي صفة يعتبر خطأ يرتب مسؤولية البنك.
٦٧٧	تظهير الشيك الذي يحمل مناولة البنك إلى بنك آخر للتحصيل وإيداعها قيمته بحساب المستفيد مباشرة يرتب مسؤولية البنك المظهر إليه تجاه البنك الذي صدر الشيك مناولته.
٦٧٨	يترتب على قبول البنك إجراء عمليات استثمار على حصيلة اكتتاب شركة تحت التأسيس المسؤولية المشتركة للبنك والشركة.
٦٧٩	إصدار البنك شهادة بدل فاقد للأسهم دون التحقق من صفة طالبها خطأ يرتب مسؤوليته.
٦٧٩	تداول الأسهم بناء على الشهادة دون توقيع من المالك على أمر البيع يرتب مسؤولية البنك قبل مالكيها.
٦٨٠	مخالفة البنك لشروط اتفاقية تداول الأسهم العالمية يرتب مسؤوليته عما لحق بالعميل من ضرر.
٦٨١	مسئولية البنك في حال عدم انسجام مسلكه مع عرف السوق.
٦٨٢	مسئولية البنك عن صرف الشيك إلى وكيل لا تخوله الوكالة تحصيله.
٦٨٣	إصدار شيك من قبل البنك بقيمة الحساب الجاري باسم العميل دون طلب منه وصرفه يرتب مسؤولية البنك.
٦٨٤	صرف شيك رغم عدم انتظام التظهير يرتب مسؤولية البنك المسحوب عليه والبنك الذي أودع به الشيك للتحصيل.
٦٨٥	خطأ البنك الذي لم يمكن العميل من بيع أسهمه عند ارتفاع سعرها يرتب مسؤوليته.
٧٠٤-٦٨٦	يترتب على خطأ البنك بيع كمية من الأسهم المرهونة بالزيادة عن المديونية المستحقة إلزامه بتعويض مدينه الراهن.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٦٨٩	عدم إيداع فائض الاككتاب بحساب العميل لتخفيض المديونية ولجوء البنك لبيع الأسهم المرهونة للاككتاب يرتب مسؤوليته.
٦٩٠	مخالفة البنك لشروط الوكالة يرتب مسؤوليته.
٦٩٢	فتح حساب مزور لدى البنك وإصدار شيكات عليه لا يعتبر بالضرورة خطأ منتجاً من جانب البنك أو سبباً مباشراً للضرر.
٦٩٣	التصرف الذي يجريه مندوب البنك بسبب تأديته لأعمال وظيفته تنصرف آثاره إلى البنك.
٦٩٤	يترتب على عدم التأكد من هوية طالب الصرف مسؤولية البنك عن عملية الصرف غير الصحيحة.
٦٩٥	مسؤولية البنك عن صرف قيمة الشيك المزور.
٦٩٦	عدم التزام البنك بمراعاة الحرص الكافي لإدارة عمليات الاستثمار يرتب مسؤوليته قبل العميل.
٦٩٧	مسؤولية البنك عن التصديق على تفويض مزور منسوب للعميل.
٧٣٠-٦٩٩	تراخي البنك في بيع الأسهم المرهونة لمدة طويلة بعد قفل الحساب في ضوء انخفاض الأسعار خطأ يستوجب تعويض العميل الراهن.
٧٠٠	الوفاء من قبل البنك بقيمة الشيك إلى المستفيد بعد فوات سبعة أشهر من تاريخ إصداره يرتب مسؤولية البنك تجاه الساحب.
٧٠١	مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه للغير.
٧٠٢	قيام البنك بالتنفيذ على المال المرهون في وقت غير ملائم مما ألحق ضرر بالرهن يرتب مسؤوليته.
٧٠٣	عدم إشعار العميل كتابياً من قبل البنك بوقف التعامل (عدم إنشاء مراكز جديدة) بالمخالفة لشروط الاتفاقية بينهما يرتب مسؤولية البنك.
٧٠٦-٧٠٤	تقرير خطأ البنك بتصفية وحدات استثمارية وتسييلها دون موافقة العميل أو تسييل ما يزيد منها عن المديونية.
٧٠٤	خطأ البنك بخصمه من الكفيل ما يجاوز حدود الكفالة.
٧٠٤	إعمال البنك بند في اتفاق ليس طرفاً فيه يعتبر خطأ.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٠٥	مسئولية البنك عن عدم انتظام تسلسل التظهيرات.
٧١٢-٧٠٧	مسئولية البنك عن التقصير في مراقبة ومتابعة عمل موظفيه.
٧٢٢-٧٠٨	مسئولية البنك عن خطأ العميل حال كونه وكيلاً عنه.
٧٠٨	إهمال البنك وتفريطه حال كونه وكيلاً عن العميل خطأ واجب الإثبات.
٧٠٩	انتفاء الضرر يرفع مسؤولية البنك.
٧١٠	خطأ العميل الذي يترتب نتيجة إعطاء معلومات غير صحيحة أو غير مؤكدة من قبله يرفع مسؤولية البنك.
٧١١	إبراء ذمة مرتكب عملية تزوير شيكات يرتب عدم جواز مطالبة البنك بوفائها.
٧١٣	مسئولية البنك عن مبايعة أسهم مزورة.
٧١٤	مصادقة بنك على تفويض بيع أسهم.
٧٢٨-٧١٥	لا مسؤولية على البنك إذا كان الضرر بسبب خطأ العميل.
٧١٦	التراخي في الإبلاغ عن فقد البطاقة الائتمانية، أثره تحميل العميل للمبالغ المترتبة على التعامل وانتفاء مسؤولية البنك.
٧١٩	قيام العميل بتفويض البنك بالخصم من حسابه لحساب شخص آخر لا يجعل من البنك كفيلاً أو ضامناً للعميل أمام الشخص الآخر.
٧٢٠	مخالفة البنك لتعليمات مؤسسة النقد يرتب مسؤوليته.
٧٢١	عدم ثبوت علاقة السببية بين الخطأ والضرر يرفع المسؤولية عن البنك.
٧٢٢	التزام البنك بطريقة توقيع العميل على الشيكات.
٧٢٣	إخلال البنك بالتزامه بالمحافظة على أموال مودعيه يرتب مسؤوليته.
٧٢٤	إهمال موظف البنك في مطابقة توقيع العميل على شيك مزور يرتب مسؤولية البنك.
٧٢٥	تعارض الصرف النقدي للشيك مع أنظمة الدولة الموجود بها البنك المسحوب عليه لا يرتب خطأ البنك مصدر الشيك.
٧٢٦	مخالفة البنك طلب العميل بطريقة إرسال بطاقة الصراف يرتب مسؤولية البنك.
٧٢٧	مسئولية البنك عن عدم تسلسل التظهيرات على الشيك.
٧٢٩	أثر مخالفة البنك لتعليمات تنفيذ الحوالة يرتب مسؤوليته.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٣٠-٧٣٤	تراخي البنك في بيع الأسهم المرهونة على نحو يضر بالعميل يرتب مسؤوليته.
٧٣٠	تعويض العميل عن إدراج اسمه على قائمة المتعثرين في السداد مشروط بتحقيق أركان المسؤولية في حق البنك.
٧٣١	مسئولية البنك عن المصادقة على توقيع ثبت تزويره.
٧٣٢	كيفية تقدير التعويض.
٧٣٣	مسئولية البنك عن إفادة بشأن شيك ثبت عدم صحتها.
٧٣٥	مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه.
٧٣٦	زوال أساس مخاصمة المتبوع بانتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي.
٧٣٧	عدم مسؤولية البنك عن التلاعب بأرصدة العملاء إذا انتفت مسؤولية تابعيه.
٧٣٨-٧٤٣	مسئولية البنك عن أعمال موظفيه.
٧٣٩	ثبوت أن توقيع العميل على الشيك واضح التزوير يرتب المسؤولية الكاملة في حق البنك.
٧٤٠	تظهير الشيك لنفس المستفيد منه بعبارة لأمر حسابنا.
٧٤١	تقصير البنك في تنفيذ التزاماته قبل العميل.
٧٤٢	إخلال البنك بالتزاماته في عقد تأجير الخزانة.
٧٤٢	شروط تحمل مستأجر الخزانة المسؤولية عما يلحق محتوياتها من ضرر لا يرفع مسؤولية البنك.
٧٤٤	مسئولية البنك عن الإهمال في تنفيذ وكالته لتحصيل الحقوق.
٧٤٥	يسأل البنك عن استقطاع مبالغ غير مستحقة من حساب العميل.
٧٤٦	حالة افتراض وجود الضرر بمجرد إخلال المدين بالتزامه.
٧٤٧	التزام العميل بإثبات أن بيع البنك للأسهم المرهونة لم يكن في الوقت المناسب للبيع.
٧٤٨	الخطأ العقدي واجب الإثبات ولا يفترض.
٧٤٩	أثر ثبوت وفاة مالك الأسهم قبل تاريخ التفويض المنسوب إليه ببيع الأسهم.
٧٥٠	مسئولية البنك لاتخاذ موقفا سلبيا إزاء البضاعة موضوع الاعتماد المستندي.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٥١	لا يسأل البنك بسبب الامتناع عن صرف شيك نشاء عن جريمة.
٧٥٢	امتناع البنك عن تسليم عميله نماذج توقيعاته لدى البنك.
٧٥٣	لا خطأ على البنك عند بيع أو إقفال لمراكز العميل للحد من الخسائر المحتملة للعميل.
٧٥٤	أثر حصول العميل على حكم قضائي بقيمة شيكات زورت عليه على مسئولية البنك المدنية.
٧٥٥	عدم اعتراض باقي الشركاء في حساب مشترك على إحلال البنك نجل أحد الشركاء محل مورثه ينفي الخطاء عن البنك.
٧٥٦	ثبوت تزوير توقيع عميل على استمارة طلب بطاقة صراف.
٧٥٧	لا خطأ على البنك لرفضه سداد الدفعة الأخيرة من الاعتماد المستندي لانتهاج صلاحية.
٧٥٨	قيد مبلغ بالخطأ في حساب عميل للبنك.
٧٥٩	لا مسئولية على البنك عن عدم تحصيل شيكات بسبب غلق حساب الساحب.
٧٦٠	لا مسئولية على البنك إذا تقاعس العميل مدة طويلة عن مطالبة البنك برد شيكات لم تحصل.
٧٦١	إضافة عبارة " يصرف للمستفيد الأول فقط " على الشيك المحتوي كلمة " لأمر " لا تلغي أثر كلمة لأمر في صحة تظهير الشيك.
٧٦٢	يسأل البنك عن تقاعسه في أداء التزامه بإجراء تقييم شهري للأسهم المرهونة وطلب زيادة الضمانات عند نقصانها عن حد معين أو بيع الأسهم المرهونة.
٧٦٣	مدة شهرين كافية لعلم البنك بعدم رغبة العميل في سداد التجاوز.
٧٦٤	عدم مسئولية البنك عن التحقق من صحة التظهيرات على الشيك.
٧٦٥	لا حق لمن لم يذكر اسمه بالشيك المطالبة بقيمته "مثل فلان وإخوانه"
٧٦٦	استمرار البنك في إدراج اسم العميل على قائمة المتعثرين في السداد بعد سداد المديونية يعتبر خطأ يرتب مسئولية البنك.
٧٦٧	تقاعس العميل مدة طويلة عن الاعتراض على عمليات السحب والإيداع التي تتم على حسابه. مفاده إقراره ضمناً بحقها.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٦٨	مخالفة الوكيل الملاحى لتعليمات المؤسسة العامة للموائى بشأن تسليم البضائع المشحونة بسندات شحن لأمر البنوك يعتبر خطأ يرتب مسئولية الوكيل الملاحى قبل البنك.
٧٦٩	صرف البنك شيك بامضاء مالك المؤسسة دون ختمها بالمخالفة لنموذج التوقيع الذى يتطلب الإمضاء والختم خطأ لا يرتب مسئوليته.

ثانياً: مقاصة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٧٠-٧٧٢	يشترط لإجراء المقاصة أن يكون الدين خالياً من النزاع مستحق الأداء معلوم المقدار.
٧٧١	يشترط لإجراء المقاصة خلو الدينين من النزاع.

ثالثاً: مديونية

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٧٣	يترتب على قرار لجنة الأوراق التجارية بإلزام العميل بقيمة سند لأمر ثبت أنه من ضمن المديونية حسمه منها لدى اللجنة المصرفية.
٧٧٤	للجنة تسوية النزاع على أساس عرض المدين لسداد مديونيته.
٧٧٥	يترتب على إخلال العميل باتفاقية التسوية أن يحق للبنك اللجوء إلى اللجنة.
٧٧٦	ترحيل مديونية العميل إلى الحساب الاحتياطي العام لا تعنى إسقاطها.

(ن)

نقل مصرفي

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٧٧	بمجرد القيد بالحساب ينشأ للمستفيد الحق في المبلغ المحول ولا يحق للأمر الرجوع عن التحويل.

(و)

أولاً: وكالة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٧٨	الوكالة المطلقة في كل شيء لا تعقد.
٧٧٩	ليس للموكل طلب إبطال ما قام به وكيله طبقاً لتعليماته.
٧٨٠	آثار الوكالة تنصرف إلى الموكل والغير ولا يلحق الوكيل أي منها.
٧٨١	يترتب على عدم تحديد الوكالة للحد الأقصى للتصرف إلزام الموكل به.
٧٨٢	ليس للموكل أن يرجع على البنك بدعوى المسؤولية تأسيساً على تجاوز الوكيل حدود وكالته بتظهير شيك.
٧٨٣-٧٩٠	يترتب على عدم إقرار الموكل لتصرف وكيله بالتجاوز تحمل الوكيل تبعه تصرفه.
٧٨٣-٧٩٠	عدم التزام الموكل بالتصرف لعدم تقييد البنك بحدود الوكالة.
٧٨٤-٧٩٣	التزام الموكل بتصرفات وكيله طالما كانت في حدود الوكالة.
٧٨٤-٧٩٣	صرف الشيك يوم إلغاء الوكالة وعدم تحديد وقت كلا التصرفين يترتب عليه توزيع المبلغ مناصفة بين البنك والعميل.
٧٨٥	لا يجوز التوسع في تفسير الوكالة.
٧٨٦	يترتب على تجاوز حدود الوكالة ألا يلزم الموكل قبل البنك.
٧٨٧	جواز انصراف الوكالة العامة إلى أعمال التصرف إذا كانت الأخيرة متطلباً أساسياً لإتمام عملية الإدارة.
٧٨٧	الوكالة العامة تشمل تشغيل مال الموكل ومنه فتح الحساب والسحب منه.
٧٨٨	الاقتراض يجب أن يكون محل وكالة خاصة.
٧٨٩	سلطة اللجنة في تحديد نطاق الوكالة عند اختلاف طرفيها.
٧٩١	وكالة البنك عن العميل في بيع الأسهم ترتب التزامه ببذل العناية المطلوبة لإتمام البيع.
٧٩٢	ما يبرمه النائب من عقود عن الأصيل يلزم الأخير بالتزاماتها.
٧٩٣	عدم إجازة الوكالة للاقتراض لا يلزم الموكل بالقرض.
٧٩٤	أثر نقص أهلية الموكل أو أهلية الوكيل على الوكالة.

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٧٩٤	سحب الوكيل أموال موكله من البنك بوكالة منتهية.
٧٩٥	ضرورة تضمين الوكالة حق التوكيل في الإبراء للاحتجاج به.
٧٩٦	تحصيل البنك الأوراق التجارية لعملائه باعتباره وكيلاً عنهم.
٧٩٧	أثر إبرام النائب لعقد في حدود نيابته.
٧٩٧	متى ينصرف أثر تصرف الوكيل إلى الموكل.
٧٩٧	ضرورة تأكيد المتعامل مع الوكيل من الوكالة وحدودها.
٧٩٨	قيام الوكيل بسداده مديونية موكله ليس تجاوزاً لحدود الوكالة.
٧٩٩	يتحمل المتعامل مع الوكيل تقصيره في التحقق من قيام الوكالة وحدودها.
٨٠٠	إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل.

ثانياً: ورثة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٨٠١	حقوق الورثة تتعلق بتركة المتوفى ولا تمتد إلى التصرفات التي أجزاها المورث وانصرفت آثارها إليه حال حياته.
٨٠١	إقرار المورث بمديونيته للبنك وصحة حساباته حجة على الورثة.
٨٠٢	يترتب على ثبوت المديونية على المورث التزام الورثة بها كل بقدر ما آل إليه من تركة مورثه.

ثالثاً: ودیعة نقدیة

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٨٠٣	التزام البنك بالاستمرار في تجديد الوديعة التي تجدد تلقائياً بالاتفاق الضمني مع العميل.
٨٠٤	يترتب على إلغاء فئة معينه من العملة المكونة للوديعة التزام البنك برد الوديعة بفئات العملة السارية.

رابعاً: وفاء بالدين

رقم المبدأ	موجز المبدأ
٨٠٥	الوفاء بالدين من أجنبي ليس للدائن الامتناع عن قبوله.

الفصل الثاني

عرض للمبادئ التي تضمنتها قرارات
اللجنة من عام ١٤٠٨ هـ
حتى ١٤٢٦ هـ

(أ)

أولاً - أوراق تجارية:

١- سندات لأمر . المطالبة بقيمة السندات لأمر المحررة ضماناً للوفاء بالتسهيلات الممنوحة من قبل البنك إلى عميله . ينعقد الاختصاص بنظر المنازعة بشأنها إلى لجان الأوراق التجارية المشكلة بقرارات من وزير التجارة . مؤداه . عدم اختصاص اللجنة بنظر المنازعة .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٢٩] [القرار رقم ١٤٠٨/٢٨٦]

٢- شيك لأمر . التزام المسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيك لمن يتقدم إليه به إن كان المستفيد الأول أو الأخير من سلسلة منتظمة من التظاهرات أو وكيلاً عن المستفيد . مسئولية المسحوب عليه عن عدم صحة انتظام التظاهرات الواقعة على الشيك . مؤداه . إلزام المسحوب عليه بالتعويض إلى المستفيد بما لا يجاوز قيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢١٣]

٣- شيك مصرفي . القيد للتحويل . للبنك إجراء قيد عكسي في حالة عدم استيفاء قيمته . تراخي البنك في إجراء خصم قيمة الشيك من حساب الساحب دون مبرر حتى تم التعميم على البنوك بالحجز على أرصدة الساحب لدى البنوك مما أدى إلى عدم خصم قيمة الشيك . مرده . مسئولية البنك عن تعويض المستفيد عما لحق به من أضرار تمثلت في عدم الحصول على قيمة الشيك وفي المقابل يلتزم المستفيد بإعادة الشيك إلى البنك للرجوع به على الساحب .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢١٥]

٤- حصول البنك على مستحقاته من العميل المدين وعدم وجود أية مطالبة تجاهه . أثر ذلك . لا محل لاحتفاظ البنك بأصل السند لأمر الموقع من العميل بشأن تلك المديونية .

— وجود مدين للبنك ومدين لمدين البنك بموجب سندات لأمر . تظهير المدين للبنك للسندات المدين بها مدينه حتى يتمكن البنك من استيفاء حقه قبل الأخير لا يعدو أن يكون نوعاً لما يسمى في الفقه القانوني بالإنبابة القاصرة بحيث يقوم التزام جديد إلى جانب الالتزام الأول دون أن يترتب على ذلك تجديد الالتزام بتغيير المدين .

[القرار رقم ١٤٢١/٤٠٥]

٥- الورقة التجارية تكون مكتفية بذاتها ومستقلة فلا تحيل إلى عنصر خارجي أو إلى واقعة خارجية أو علاقة قانونية أخرى، سواء كانت سابقة أو لاحقة على إنشاء الورقة التجارية . وأخص ما يميزها صلاحيتها للتداول . تطبيق ذلك المفهوم على الشيك . مؤداه . عدم قبول اعتراض من ليس طرفاً فيه على صرفه لانتفاء صفته .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٤٧]

ثانياً - اختصاص: أ - اختصاص ولائي:

٦- مطالبة المدعى بتسليمه السند لأمر الموجود تحت يد البنك على سند من أنه يمثل عمولات إضافية قام البنك بحسابها دون وجه حق نزاع يتعلق بورقة تجارية . مفاد ذلك . عدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع لانعقاد الاختصاص بنظره للجنة الأوراق التجارية .
[القرار رقم ١٤٠٨/٩٩]

٧- القضايا التي سبق صدور قرار أو حكم فيها بمعرفة الجهات المختصة لا تختص اللجنة بنظر طلبات المنع من السفر المتعلقة بها . ويمكن لصاحب الشأن الالتجاء إلى السلطات التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ .
[القرار رقم ١٤٠٨/١١٦]

٨- لا اختصاص للجنة بطلب إحدى الشركات غير المصرفية إلزام أحد الأشخاص الطبيعيين بسداد دين لها عليه .
[القرار رقم ١٤٠٨/١٤٤]

٩- مطالبة البنك للعميل بقيمة السند لأمر المحرر من قبله . منازعة تتعلق بورقة تجارية ينعقد الاختصاص بنظرها إلى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية . مفاده . عدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع .
[القرار رقم ١٤٠٩/١٢]

١٠- متى كانت المنازعة المطروحة أمام اللجنة من المنازعات المصرفية ونشأت من ممارسة البنك لأعماله المصرفية فإنها تكون داخلة في اختصاصات اللجنة .
[القرار رقم ١٤٠٩/٣٢٩]

١١- من المستقر عليه انه إذا كانت العلاقة بين الشركتين المدعيتين والمؤسسة المدعى عليها هي علاقة قانونية بين شركات تجارية ليس من بينها مصرف . أثر ذلك . خروج المنازعة عن نطاق اختصاص اللجنة وفقا لنص المادتين الأولى والثانية من الأمر السامي رقم ٧٢٩ / ٨ وتاريخ ١٠ / ٧ / ١٤٠٨ هـ.

[القرار رقم ١٤١٠ / ٢٢١]

١٢- إذا كان جوهر المنازعة وأساسها النظامي يدور حول طلب المدعى استرجاع صكوكه الباقية لدى البنك المدعى عليه . مفاد ذلك . موضوع الدعوى لا يتعلق بأعمال مصرفية ومن ثم لا يدخل في اختصاص اللجنة.

[القرار رقم ١٤١٠ / ١٥٤] [القرار رقم ١٤١٠ / ١٥٥]

١٣- من المقرر أن الفصل في المنازعات المتعلقة بالأوراق التجارية يخرج عن اختصاص اللجنة . أثره . لا يجوز مطالبة المدعى عليه أمام اللجنة كضامن للورقة التجارية بالالتزامات الناشئة عن اتفاقية التسهيلات المصرفية مادام لم يكفل تنفيذها.

[القرار رقم ١٤١١ / ٨٩]

١٤- طلب البنك المدعى إلزام الشركة المدعى عليها دفع المبالغ التي تزيد على قيمة النواقص المحددة في شهادات الاستلام ، يقتضي بحثه التعرض للعلاقة التعاقدية أو التجارية بين الشركة المدعى عليها ومقاولها الذي أسندت إليه إتمام المشروع الخاص بها . أثر ذلك . اللجنة لا تكون مختصة بنظر هذا الطلب .

[القرار رقم ١٤١٢ / ١٠٨]

١٥- تختص اللجنة بطلب البنك المدعى إلزام الشركة المدعى عليها وهي تحت التصفية بديونها.

[القرار رقم ١٤١٢ / ٢١٢]

١٦- طلب التعويض عن سوء إدارة بنك لأحد الشركات وما ترتب عليه من أضرار مالية يخرج عن مفهوم الأعمال المصرفية البحتة التي تمارسها البنوك التجارية وفقا للتفسير الوارد بالأمر السامي رقم ١١٠ / ٤ وتاريخ ١٠ / ١ / ١٤٠٩ هـ. إلى جانب أنه لا يدخل ضمن الأعمال المصرفية كما حددها نص الفقرة (ب) من المادة الأولى من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٣٨٦ هـ . مفاد ذلك . عدم اختصاص اللجنة بنظر طلب التعويض .

[القرار رقم ١٤١٢ / ٢٤٥]

١٧- إذا كانت طبيعة العلاقة بين طرفي الدعوى تتمثل في عقد مقاوله تقوم بموجبه الشركة المدعية بتنفيذه للبنك لممارسة نشاطه كشخص معنوي . لا اختصاص للجنة في المنازعة المتعلقة بذلك العقد .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٥٣]

١٨- طلب البنك المدعى بيع العقار المرهون لاستيفاء المديونية يخرج عن اختصاص اللجنة

[القرار رقم ١٤١٢/٢٧٤]

١٩- المستقر عليه أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . أثر ذلك . اختصاص اللجنة ينسبط على الكفالات

الشخصية المقدمة للبنوك ، باعتبارها عقداً تابعاً لعقد التسهيلات المصرفية وباعتبارها عملاً تجارياً يخضع للقواعد العامة في الكفالة مع الأحكام التي يفرضها العرف والعادات المصرفية .

[القرار رقم ١٤١٢/٣٠٤]

٢٠- إذا كانت شركة التأمين قد دفعت للمؤمن له عميل البنك مبلغ التأمين الذي استحق عليها الوفاء به تنفيذاً

لوثيقة التأمين فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لالتزاماتها تجاه المؤمن له العميل ، فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين في الرجوع على البنك على أساس دعوى الحلول محل العميل لأن دعوى الحلول تقتضي أن يكون الموفي قد أوفى للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا الدين المترتب في ذمته هو . أما استناد الشركة في دعواها على حوالة الحق فإنه يحول دون النظر فيها أمام اللجنة ، أن البنك لم يكن طرفاً في الاتفاق الذي تم بين العميل وشركة التأمين بشأن التنازل لشركة التأمين عن حق العميل في طلب التعويض من البنك . ومن ثم فإن هذه المنازعة لا تستند إلى اتفاقية مبرمة مع البنك فضلاً عن أنها لا تعتبر من المنازعات المصرفية لذلك فإنها تخرج عن اختصاص اللجنة .

[القرار رقم ١٤١٣/٢١٦] [القرار رقم ١٤١٣/٢٦٣]

٢١- إذا كانت العلاقة الأصلية بين طرفي الدعوى تدور حول حقوق خاصة تنتفي عنها الصفة المصرفية . أثر

ذلك . لا اختصاص للجنة بنظر المنازعة الدائرة حولها .

[القرار رقم ١٤١٣/٢٧١]

٢٢- مناط اختصاص اللجنة ، طبقاً للأمر السامي رقم ٨/٢٩ وتاريخ ١٠/٧/١٤٠٧هـ والأمر السامي البرقي

رقم ٤/٠٤ وتاريخ ١/٢/١٤٠٩هـ، النظر في المنازعات المصرفية الناشئة عن ممارسة البنك أو المصرف لأعماله المصرفية البحتة . فإذا تخلفت صفة البنك أو المصرف التجاري فيمن صدر عنه النشاط موضوع

المنازعة ، فلا اختصاص للجنة بنظر النزاع .

[القرار رقم ١٤١٤/٢٠٢]

٢٣- لا تختص اللجنة بنظر المنازعات التي تنشأ بمناسبة ممارسة البنك لأعمال غير مصرفية ، مثل المنازعات الناشئة عن علاقة البنك ببعض المساهمين لديه .

[القرار رقم ١٤١٦/١٦١]

٢٤- إن مناط اختصاص اللجنة طبقاً للأمر السامي البرقي رقم ١١٠/٤ وتاريخ ١١/٢/١٤٠٩هـ، الدعاوى ذات الصلة المصرفية البحتة . المنازعة في بيع عقار مرهون . أثره . عدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع .

[القرار رقم ١٤١٧/١١٤]

٢٥- مباشرة المصرف على سبيل الاحتراف شراء العقارات والمنقولات بقصد بيعها أو تأجيرها بغية الربح من قبيل الأعمال المصرفية لما يتضمنه من عمليات ائتمانية . عقد إيجار عقار مع وعد بالبيع والإفراغ حال الوفاء بالالتزامات العقدية . المطالبة بسداد القيمة التجارية المتأخرة . أثره . انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة بشأنها إلى لجنة تسوية المنازعات المصرفية .

[القرار رقم ١٤١٧/١٦٠]

٢٦- إذا كانت المنازعة تتعلق بمديونية حساب جاري مضمونة بصكوك عقارية فإن واقعة تسليم هذه الصكوك تعتبر تابعة وملحقة بالمديونية وأي منازعة بشأنها تندرج ضمن منازعات الحساب الجاري باعتبارها فرعاً لها . مؤدى ذلك . دخول المنازعة بشأنها في اختصاص اللجنة .

[القرار رقم ١٤١٩/١١]

٢٧- محاصمة موظف البنك بصفة شخصية . أثر ذلك . عدم اختصاص اللجنة بتلك المنازعة .

[القرار رقم ١٤١٩/١٣]

٢٨- إذا كان الثابت من شهادة تسجيل شركه "توماس كوك " لدى إدارة السجل التجاري في دولة البحرين أنها تمارس نشاطها بتمثيل المصارف الأجنبية وتقوم كمؤسسة مالية عالمية بإصدار الشيكات السياحية فعملها هذا يدخل ضمن المقصود بالأعمال المصرفية التي تراوھا البنوك وتختص بها اللجنة .

[القرار رقم ١٤١٩/١١٨]

٢٩- صرف البنك شيكاً بطريق الخطأ لشخص لا تربطه به علاقة مصرفية . تختص اللجنة بدعوى البنك ضد هذا الشخص لاسترداد قيمة الشيك . أساس ذلك . أنه وإن لم يكن هناك علاقة مصرفية مباشرة بين

الطرفين إلا أن الدعوى تقوم أساساً على علاقة مصرفية تتمثل في حساب مصرفي بين طرفين شارك المدعى عليه خطأ بهذه العلاقة ومن ثم يصبح مشمولاً بآثارها بنسبة مشاركته فيها .

[القرار رقم ١٤٢١/١١] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٣٢]

٣٠- النزاع حول إفراغ عقار مقابل تحمل حوالة حق حال كون المدعي لا تربطه علاقة مصرفية بالبنك المدعى عليه . مؤدى ذلك . عدم اختصاص للجنة بنظره.

[القرار رقم ١٤٢١ / ٣٩٩]

٣١- التسهيلات المصرفية لتمويل شراء العقار تعتبر من الأعمال المصرفية . مفاد ذلك . اختصاص اللجنة بالمنازعة المتعلقة بها .

[القرار رقم ١٤٢١/٤٢٢]

٣٢- إذا كان الإقرار بالمدىونية لتغطية عجز في خزانة البنك وليست له علاقة بأية معاملات مصرفية . أثر ذلك . اعتباره عملاً غير مصرفي يخرج عن اختصاص اللجنة.

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٣٦]

٣٣- المستقر عليه أن اللجنة تختص بنظر القضايا الناشئة عن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ومن ضمنها خدمات التوسط في عمليات بيع وشراء الأسهم والأوراق المالية عن طريق غرف التداول لديها خاصة وأن تلك العمليات لا تمارسها إلا البنوك.

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٩٥]

٣٤- المنازعة الناشئة عن ارتكاب موظف البنك خطأ وظيفي تسرى عليها أحكام عقد العمل ونظام العمل والعمال ولا اختصاص للجنة بها .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ١٦٧]

٣٥- المنازعة المتعلقة بملكية عقار مرهون للبنك . لا اختصاص للجنة بها .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٢٠٦]

٣٦- إذا كانت العلاقة بين البنك والمدعى عليه علاقة عمل يحكمها نظام العمل والعمال ولا توجد علاقة مصرفية بينهما . مؤدى ذلك . عدم اختصاص اللجنة ولائياً بذلك النزاع.

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٤٠] [القرار رقم ١٤٢٤ / ٦٦]

[القرار رقم ١٤٢٦/٣٢]

٣٧- طلب التعويض عما شاب إجراءات بيع الأرض المرهونة من العميل للبنك من قصور الحق ضرراً بالعميل لا يعد نزاعاً مصرفياً . مؤدى ذلك . عدم اختصاص اللجنة بتلك المنازعة .

[القرار رقم ٧٢ / ١٤٢٤]

٣٨- الطعن على قرار إنهاء خدمة موظف بنك والتعويض عنها يخرج عن اختصاص اللجنة .

[القرار رقم ١٥٣ / ١٤٢٤]

٣٩- المقرر وفقاً لنص المادة الثانية من الأمر السامي رقم ٨/٧٢٩ وتاريخ ١٠/٧/١٤٠٧ هـ أن اللجنة تختص بنظر القضايا المقامة بين البنوك وعملائها وتسوية الخلافات بينهما وفق الاتفاقيات المبرمة بينهم في هذا الشأن.

[القرار رقم ١٣ / ١٤٢٥]

٤٠- انحصار النزاع في تجميد حساب المدعي بناء على توصية لجنة وزارية عليا مشكلة بموجب أمر سام للكشف والحجز على أرصدة عدد من المؤسسات والأشخاص والشركات . مؤدى ذلك . طلب رفع الحجز عن الحساب الصادر من تلك اللجنة يخرج عن الاختصاص الولائي للجنة المصرفية.

[القرار رقم ٦٦ / ١٤٢٥]

٤١- تختص اللجنة متى كان موضوع النزاع المعروض أمامها نزاعاً مصرفياً بحتاً أو من الأمور المرتبطة به والتي تدخل في نطاق ممارسة البنك لنشاطه المصرفي ومنها طلب التعويض عن إفادة صادرة من البنك بشأن شيك مظهر من المدعي.

[القرار رقم ١١١ / ١٤٢٥]

٤٢- الاختصاص الولائي وقواعده من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفته .
- اللجوء للتحكيم له قواعد وإجراءات خاصة به تختلف عن القواعد والإجراءات المعمول بها أمام هيئة حسم المنازعات التجارية والتي حلت محلها اللجنة فيما يختص بنظر المنازعات المصرفية . مؤدى ذلك . اتفاق طرفي الدعوى على تحكيم تلك الهيئة ومن بعدها اللجنة فيما يثار بينهما من منازعة لا يعد اتفاقاً على التحكيم طبقاً لشروطه وضوابطه المنصوص عليها بنظام التحكيم وإنما هو اتفاق على اختصاص هيئة حسم المنازعات التجارية ومن ثم اللجنة (التي حلت محلها) بنظر النزاع .

[القرار رقم ٢٣٦ / ١٤٢٥]

٤٣- لا تختص اللجنة بطلب العميل شطب الدعوى المرفوعة ضده من البنك لدى مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بوزارة التجارة والصناعة .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٣٨]

٤٤- التنفيذ على أموال الصادر ضده قرار بالمديونية من اللجنة وما للمدين لدى الغير وعلى أموال المحجوز لديه عند الامتناع عن التسليم من اختصاص اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٧٤]

٤٥- عدم اختصاص اللجنة بطلب دعاوى المنظورة أمام مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية للنظر فيها .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٨١]

٤٦- الدفع بانتفاء الصفة المصرفية عن النزاع الناشئ عن اعتماد مستندي بحجة اعتبار الاعتماد لاغياً لاستلام الأمر للبضاعة دفع غير سديد . ذلك الأجراء لا يلغي عقد الاعتماد الذي يظل أثره سارياً بين أطرافه لا سيما مع مبادرة البنك بتنفيذ الالتزام الواقع على عاتقه بتسديد قيمته للمستفيد .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢١٨]

ب - اختصاص دولي:

٤٧- الأصل العام هو أن النصوص والقواعد النظامية تحدد ولاية الجهات والهيئات المختصة بنظر المنازعات والفصل فيها أو تسويتها ، وتحدد مدى اختصاصها في هذا الشأن وفقاً للقواعد المعمول بها . وعلى مقتضى هذه القواعد والنصوص يتم تنظيم اختصاص هذه الجهات وتحديد نصيبها من المنازعات التي يجوز لها نظرها . وتستهدف هذه القواعد بالدرجة الأولى حماية المواطن من ناحية والتيسير عليه في الوقت ذاته من ناحية أخرى . ولا يوجد ما يمنع المواطن من تفضيل مقاضاة خصمه الأجنبي في الخارج إذا رأى له مصلحة في ذلك .

[القرار رقم ١٤٠٨ / ١٠٨]

٤٨- الأصل أن الاختصاص بنظر المنازعة منوط بالمحكمة التي يدخل في دائرة اختصاصها موطن المدعى عليه . النص باتفاقية التسهيلات على اختصاص الدولة الأجنبية الموجود بها مقر البنك بالفصل في أي من

المنازعات القائمة بشأنها . عدم ممانعة المواطن في ذلك . مفاده . اختصاص محاكم تلك الدولة بنظرها .
أثره . عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى .

[القرار رقم ٣٠٧ / ١٤٠٨]

٤٩- عقد التسهيلات . الاتفاق المبرم بين العميل والبنك الذي يوجد فرعه بالخارج (باريس) على أن تتم جميع المطالبات والإشعارات بمقر فرع البنك بالخارج والاختصاص بنظر أية خلافات بشأنه ينعقد للمحكمة التي يقع بدائرتها ذلك الفرع بالخارج . مفاده . عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى .

[القرار رقم ١٤١ / ١٤٠٩]

٥٠- اتفاقية تفويض وضممان . الاتفاق بين الطرفين على خضوع الاتفاقية وتفسيرها وفق القانون الإنجليزي والخضوع للمحاكم الإنجليزية . أثره . عدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع .

[القرار رقم ٨٩ / ١٤١١]

٥١- في ضوء القواعد العامة للاختصاص الدولي (قبل صدور نظام المرافعات الشرعية ١٤٢١هـ) ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى إلى المحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه أخذاً بالمعيار الشخصي . إقامة الدعوى المصرفية ضد بنك أجنبي يقع مقره الرئيسي بالخارج وليس له فرع بالمملكة . أثره . عدم اختصاص اللجنة بنظر الدعوى .

[القرار رقم ٢٥١ / ١٤١١] [القرار رقم ٢٥٢ / ١٤١١]

٥٢- إذا أفصح طرفاً اتفاقية فتح الاعتماد بالحساب الجاري صراحة عن ارتضاءهما إخضاع ما ينشأ عن تطبيق الاتفاقية من نزاع لاختصاص القضاء الفرنسي مع ارتضاء تطبيق أحكام القانون الفرنسي على ما ينشأ بينهما من نزاع وهو اتفاق مقرر لمصلحة كل منهما بحيث لا يجوز لأحدهما الانفراد بنقضه أو العدول عنه كما هو في صياغة الاتفاقية . مؤدى ذلك . انعقاد الاختصاص للقضاء الفرنسي .

[القرار رقم ٦٨ / ١٤١٣]

٥٣- إقامة الدعوى من قبل البنك ضد المدين السعودي وكفيله الأجنبي أمام اللجنة بالمملكة . الجهة القضائية التي يقع بها موطن المدين الأصلي هي المختصة بنظر الدعوى . التزام الكفيل تابع لالتزام المدين . أثره .

ينعقد الاختصاص للمحكمة التي بها موطن المدين . اتفاق الكفيل والمكفول على قيمة الكفالة بالريال السعودي قرينة على تنفيذ الكفالة والوفاء بها داخل المملكة . انعقاد الاختصاص لهذه اللجنة بنظر المنازعة .
[القرار رقم ١٧٩ / ١٤١٤]

٥٤- المنازعة بشأن خطاب ضمان صادر من بنك أجنبي مركزه الرئيسي بالخارج (قبل صدور نظام المرافعات الشرعية ١٤٢١هـ) وخلو الخطاب من تحديد المحكمة المختصة بنظر ما ينشأ عن تطبيقه أو تنفيذه من نزاع لاختلاف موطن ودولة كل من البنك المصدر وطالب الإصدار والمستفيد . من المستقر عليه في فقه وقضاء تنازع وتحديد الاختصاص القضائي الدولي أن محاكم موطن المدعى عليه هي المختصة بنظر الدعاوى المقامة ضده . أثره . عدم اختصاص اللجنة بنظر المنازعة .
[القرار رقم ٢٠٣ / ١٤١٥] [القرار رقم ٢٣٧ / ١٤١٥]

٥٥- خطاب ضمان صادر من بنك أجنبي . إقامة الدعوى (وذلك قبل صدور نظام المرافعات الشرعية ١٤٢١هـ) ضد البنك الأجنبي الذي لا مقر له في المملكة أمام القضاء السعودي في ظل عدم اشتغال الاتفاق المبرم بين الطرفين على عقد الاختصاص بنظر النزاع القائم بشأنه لمحاكم المملكة . أثره . انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة وفق قواعد الاختصاص الدولي لمحكمة موطن المدعى عليه . مفاده . عدم اختصاص محاكم المملكة بنظر النزاع .
[القرار رقم ٤٥٤ / ١٤٢٠] [القرار رقم ٤٨٩ / ١٤٢٠]

٥٦- شركة أجنبية مقرها بالخارج . مطالبة البنك المدعى بإجراء المقاصة على حساب هذه الشركة الدائن لديه بالمملكة . النزاع القائم في هذا الشأن ينعقد الاختصاص بنظره للجنة .
[القرار رقم ٣٠٦ / ١٤٢٣]

٥٧- تختص اللجنة بنظر الدعوى المقامة من بنك أجنبي ضد مدين مقيم بالمملكة ، أو إذا كان المدين سعودي الجنسية .
[القرار رقم ٦٢ / ١٤٢٦]

ثالثاً - اعتماد مستندي:

٥٨- الاعتماد المستندي بالاطلاع يعنى أنه يتعين على الأمر سداد قيمة المستندات عند استلامها . تظهير سند الشحن للبنك ينشئ له حق رهن على المستندات الممثلة للبضاعة يخوله حبسها حين سداد العميل الأمر لقيمتها . أثر ذلك . من حق البنك الامتناع عن تسليم مستندات الاعتماد للأمر لعدم دفع قيمتها بالكامل.

[القرار رقم ١٤٠٨/١٣]

٥٩- تحويل الاعتماد يقصد به تنازل المستفيد عن الاعتماد كله أو بعضه لصالح الغير الذي يقوم بتقديم المستندات للبنك المبلغ وقبض قيمتها منه وذلك ما يستلزم موافقة أطراف الاعتماد وإن لم ينص فيه على حق التحويل . مفاد ذلك . تنازل الأمر في الاعتماد الغير قابل للتحويل عن حقوقه والتزاماته للغير هو حوالة لحقه الناشئ عن الاعتماد وليس تحويلاً له .

- متى كانت الدفعة الأخيرة من الاعتماد المستندي تمثل ضماناً لحسن تنفيذ المستفيد لالتزامه ومشروط دفعها بتقديم شهادة بحسن التنفيذ تعين الالتزام بهذا الشرط . قيام البنك بالدفع إلى المستفيد بدون تقديم الشهادة المطلوبة يجعله ملتزماً برد قيمة هذه الدفعة للأمر بفتح الاعتماد .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٤]

٦٠- من المقرر أن تظهير سند الشحن لأمر البنك قرينة على أن المستندات مرهونة له كضمان لاسترداد حقوقه وتجعله حائزاً شرعياً لها حيازة تخوله وحده حق استلام البضاعة مباشرة من الناقل البحري أو وكيله أو تظهيرها لمن يشاء وتسليمها له .

- عدم ورود أمر الشحن من بين المستندات المطلوبة في الاعتماد . أثر ذلك . عدم احتجاج الأمر على البنك مصدر الاعتماد بأن البضاعة قديمة.

- سند الشحن الغير نظيف هو الذي يحمل عبارة تنص على وجود عيب في حالة البضاعة أو طريقة تعبئتها.

[القرار رقم ١٤٠٨/٣٦]

٦١- الشحن الجزئي هو شحن البضاعة على دفعات على بواخر مختلفة أوفي رحلات بحرية مختلفة. ولا يعد شحناً جزئياً الشحن الذي يتم بأكثر من طرد على باخرة واحدة.

- الكشط الوارد في سند الشحن يصححه خاتم الناقل البحري.

[القرار رقم ١٤٠٨/٣٩]

٦٢- قيام الشركة المستفيدة من الاعتماد بتخصيص البضاعة لحساب المشتري الأمر بفتح الاعتماد بشحنها إليه .
أثر ذلك . تجريد ملكيتها للبضاعة .

[القرار رقم ١٤٠٨/٤١]

٦٣- من المستقر عليه أنه يقع على عاتق الوكيل البحري التزام بتسليم البضاعة لمن له الحق في استلامها بمقتضى
بوالص الشحن التي تحت يده أو المظهرة إليه . أثر مخالفة ذلك . إلزام الوكيل بسداد قيمة الاعتماد للبنك
المظهرة إليه بالبوالص .

- طلب الوكيل الملاحى إدخال المستورد في الدعوى المرفوعة ضده من البنك المظهرة لأمره بالبوالص الشحن
لا محل له لأن التزام الوكيل تجاه البنك التزام مباشر ومستقل عن العلاقة بين الوكيل والعميل .

[القرار رقم ١٤٠٨/٨٦]

٦٤- للبنك فاتح الاعتماد حق حبس المستندات التي يتلقاها من البائع مظهرة لأمره وله حق رهن البضاعة
باعتباره حائزاً لمستنداتها وله وحده حق تسلّم أو تظهير المستندات لمن يرغب تسليم البضاعة إليه . مؤدى
ذلك . التزام الناقل البحري ووكيله بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه الحائز للمستندات الشرعية . مخالفة
ذلك . مسئولية الناقل ووكيله عن البضاعة في مواجهة البنك الحائز الشرعي لمستنداتها .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٧٢]

٦٥- للبنك فاتح الاعتماد وحده حق استلام البضاعة الحائز لمستنداتها ضمناً لاسترداد حقوقه وله وحده تظهيرها
إلى الغير . مفاده . التزام الناقل البحري ووكيله بتسليم البضاعة إلى الحائز الشرعي لمستنداتها . تسليم
البضاعة إلى المشتري بضمانته الشخصية دون حيازة لمستنداتها . مرده . مسئولية الناقل عن قيمة البضاعة
في مواجهة البنك الحائز للمستندات بصورة نظامية .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٢٧]

٦٦- تنفيذ البنك مصدر الاعتماد لأمر العميل بفتح الاعتماد . الوفاء بقيمته إلى المستفيد مقابل تلقي
المستندات . حق البنك في حبس سندات الشحن حتى سداد الأمر للمبلغ المستحق عليه . تسليم الوكيل

البحري البضاعة إلى المشتري دون أن يكون حائزاً لمستنداتها . مفاده . التزام الأمر والوكيل البحري بدفع قيمة البضاعة موضوع الاعتماد بالتضامن إلى البنك فاتح الاعتماد .

[القرار رقم ١٤٠٩/٤٧] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٩]

٦٧- إبلاغ البنك فاتح الاعتماد إلى عميله الأمر إثر وصول المستندات المتعلقة بالبضاعة بما شابها من مخالفات تتعارض مع شروط الاعتماد . وإخطار البنك المراسل بتلك المخالفات . إقرار العميل الأمر باطلاعه على مستندات الاعتماد والموافقة على قبولها على هذا الحال . مفاده . مسئولية الأمر عن ذلك والتزامه بدفع قيمة الاعتماد إلى البنك .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٤٤]

٦٨- من المستقر عليه أن دور البنك المراسل للاعتماد المستندي ، الذي يقتصر على تبليغ الاعتماد للمستفيد ، يقف عند حد دور الوسيط الذي يتولى تداول المستندات ونقلها دون أن يلتزم بشيء إلا بما قد يصدر عنه من خطأ في التبليغ . ولا يعتبر قيام البنك المراسل بتبليغ الاعتماد إلى المستفيد تأييداً له ، بل يجب أن يصرح بالتزامه به وتعزيه له بناء على طلب البنك الفاتح حتى يتحقق التزامه المباشر في مواجهة المستفيد . وقد أشارت إلى هذا المعنى بوضوح القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية وذلك بالنص في المادة الثامنة منها على أنه قد يبلغ الاعتماد عن طريق بنك آخر دون التزام على هذا البنك المبلغ .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٣٧] [القرار رقم ١٤١٠/٢١٢]

٦٩- من المقرر أن للبنك الحق في حبس مستندات الاعتماد لديه حتى يقوم الأمر بسداد الجزء غير المسدد من قيمة الاعتماد .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٤١]

٧٠- المستقر عليه أنه متى قام البنك بتنفيذ الاعتماد والوفاء بقيمته إلى المستفيد عند ورود المستندات مطابقة لشروط الاعتماد . فإنه يقوم بإخطار عميله الأمر بوجود المستندات لتسلمها مقابل دفع قيمتها . وبذلك

يتحقق التزام الأمر بدفع قيمة المستندات إلى البنك من تاريخ تلقيه الإخطار بوجود مستنداتها لدى البنك .
أثره . لا يجوز للأمر الاحتجاج بشروط لم يرد ذكرها بطلب فتح الاعتماد .

[القرار رقم ٢٧٨/١٤٠٩]

٧١- الاعتماد المستندي هو عقد يتعهد البنك بمقتضاه فتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه ويسمى الأمر بفتح الاعتماد ولصالح شخص آخر يعرف بالمستفيد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل . مؤدى ذلك . الاعتماد شأنه شأن أي عقد آخر يلزم لمن يستند إليه تقديم الدليل على وجوده وإثبات انعقاده .

[القرار رقم ١٣٣/١٤١٠]

٧٢- من المقرر وفقا لأحكام المواد ٣ و ٤ من مجموعة القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية (منشور غرفة التجارة الدولية تعديل رقم ٤٠٠) فإن الاعتمادات تستقل تماما عن العلاقات القانونية المؤدية إليها وأن أطراف الاعتماد لا تتعامل إلا في المستندات فقط ، كما أنه وفقا لنص المادة ١٥ من مجموعة القواعد فإن مسؤولية البنك ففتح الاعتماد وحدود التزامه تنحصر في التحقق من أن المستندات تبدو في ظاهرها مطابقة للمطلوب وفقا لنصوص وشروط الاعتماد، كما أنه وفقا لنص المادة ١٧ من المجموعة لا تتحمل البنوك أية تبعه أو مسؤولية عن الشكل أو الكفاية أو الدقة أو الصحة أو التزوير أو الأثر القانوني لأي مستندات. كما أنه لا تتحمل أية تبعه أو مسؤولية عن الوصف أو الكمية أو الوزن أو الحالة أو التبعه أو التسليم أو القيمة أو وجود البضائع التي تمثلها أية مستندات.

- لا تثريب على البنك ففتح الاعتماد فيما قام به من خصم قيمة مستندات الاعتماد على حساب عميله طالب فتح هذا الاعتماد ومن ثم التزام الأخير بسدادها إلى البنك ففتح الاعتماد متى كان قد ثبت قيام المستفيد بتقديم المستندات المطلوبة لدفع قيمة الاعتماد مطابقة في ظاهرها للمطلوب وفقا لنصوص وشروط الاعتماد . ومن ثم فلا يقبل الدفع بعدم صدق هذه المستندات المقدمة والقول باختلاف كمية وعدد البضائع التي وصلت ميناء التسليم عن تلك الواردة في الفواتير التجارية أو إيصالات النقل أو عدم وصولها حيث إن التزام البنك ومسئوليته تقف عند حد فحص المستندات المثبتة والمثلة للبضائع وليس البضائع ذاتها.

- طلب الأمر إلى البنك ففتح الاعتماد تقديم مستندات جديدة أو إضافية لم تكن مطلوبة وفقا لنصوص وشروط الاعتماد بمقولة عدم كفاية المستندات المطلوبة وفقا لنصوص وشروط الاعتماد . هذا الطلب لا يلتفت إليه مادامت كل المستندات المطلوبة وفقا لشروط ونصوص الاعتماد قد ثبت تقديمها بالكامل ولا

يجوز التعويل على غيرها في دفع قيمة المستندات المقدمة من المستفيد ومن ثم فإن الدفع بنقص أو عدم اكتمال المستندات لا يعد مقبولاً .

- طلب الأمر بفتح الاعتماد برد قيمة التأمين (الغطاء) المدفوع عن هذا الاعتماد لا يستقيم مع الثابت من تداول مستندات هذا الاعتماد مطابقة في ظاهرها لشروطه ونصوصه ثم خصم قيمتها على حساب البنك الفاتح من قبل البنك المؤيد .

[القرار رقم ١٥٧/١٤١٠]

٧٣- حيازة الوكيل الملاحي لمستندات البضاعة لا تعطيه الحق في مطالبة البنك مصدر الاعتماد بباقي قيمة المستندات لأنه ليس طرفاً في العلاقة الناشئة عن عقد الاعتماد المستندي.

[القرار رقم ١٤١٢/٥]

٧٤- المقرر أنه يجب على البنوك أن تفحص جميع المستندات بعناية معقولة للتأكد من أنها تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد أما المستندات التي تبدو في ظاهرها متناقضة مع بعضها البعض فتعتبر في ظاهرها وكأنها غير مطابقة لشروط الاعتماد. والتناقض بين المستندات يبرر رفضها.

[القرار رقم ١٤١٢/٩٢]

٧٥- المستقر عليه أنه وإن كان البنك غير مسؤول عن الدفع بناء على مستندات مزورة طالما كان مظهرها سليماً وكاملة طبقاً لشروط الاعتماد وليس بينها تناقضات . إلا أن اتخاذ البنك موقفاً سلبياً إزاء البضاعة بعد رفض العميل استلام المستندات لتقليل الأضرار . أثر ذلك . ترتيب المسؤولية المدنية على فعله بالإضافة لمسئولية العميل.

[القرار رقم ١٤١٣/١٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٩]

٧٦- سند الشحن البحري هو الأساس في رجوع البنك المدعي على الناقل البحري أو وكيله لتنفيذ التزام هذا الأخير بتسليم البضائع محل الاعتماد المستندي إلى البنك المدعي باعتباره حامل سند الشحن مع باقي مستندات الاعتماد وهو السند الممثل للبضائع المشحونة . مؤدى ذلك . ليس للوكيل الملاحي أن يتمسك قبل البنك بعدم قيام الأخير بدفع قيمة المستندات أو البضائع للمستفيد للتحلل من مسؤوليته عن تسليم البضائع على غير ما تقضى به النظم والعقود .

[القرار رقم ١٤١٣/١٧٠]

٧٧- عدم مسؤولية البنك فاتح الاعتماد عما إذا كانت المستندات تمثل حقيقة البضاعة من عدمه . التزام البنك بالتحقق من مطابقة المستندات لشروط الاعتماد . استقلال عقد فتح الاعتماد عن عقد البيع . أثره . التزام البنك بدفع القيمة للمستفيد إذا ما ثبتت المطابقة لشروط الاعتماد . يقابله التزام العميل بدفع قيمة الاعتماد التي دفعت للمستفيد دون النظر إلى مدى مطابقة البضاعة للمواصفات من عدمه.

[القرار رقم ١٤١٤/١٧٠]

٧٨- تسلم العميل الأمر لمستندات الاعتماد كاملة والتوقيع عليها وعلى التعديلات التي طرأت على الاعتماد دون اعتراض من جانبه واستلامه للبضاعة . أثره . عدم مسؤولية البنك فاتح الاعتماد عن التعديلات الواقعة في شروط الاعتماد .

[القرار رقم ١٤١٤/٢١٠] [القرار رقم ١٤١٤/٣١٤]

٧٩- أوجبت نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٤٠٠ تعديل عام ١٩٨٤ الجمعية للقواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية تحديد مدة كحد أقصى لتقديم المستندات . إذا لم تحدد هذه المدة فللبنك رفض المستندات المقدمة بعد مرور أكثر من واحد وعشرون يوماً من تاريخ إصدار مستندات الشحن . عدم مراعاة البنك فاتح الاعتماد لهذه الشروط يترتب عليه إلزام البنك بقيمة البضاعة الواردة بعد انقضاء الميعاد.

[القرار رقم ١٤١٤/٢٣٧]

٨٠- يلتزم البنك فاتح الاعتماد بفحص المستندات المقدمة له ومطابقتها على الشروط التي حددها العميل بالاعتماد . يجب أن تكون المطابقة كلية وحرفية لشروط الاعتماد . مخالفة ذلك يترتب مسؤولية البنك .

[القرار رقم ١٤١٥/١]

٨١- فشل البنك فاتح الاعتماد في تقديم ما يفيد تسليم مستندات البضاعة إلى العميل الأمر أو استلامه البضاعة من الجمرك . أثره . إلزام البنك بأن يرد إلى الأمر المتبقي من قيمة الاعتماد بعد خصم ما ثبت استلام الأمر له .

[القرار رقم ١٤١٥/١٦٠]

٨٢- صدور المستندات للتداول على قوة الاعتماد المستندي لأمر البنك فاتح الاعتماد أو تحرير المستندات لأمر البنك أو تظهيرها له على سبيل الضمان لحقه الذي قام بوفائه عن مالكة الحقيقي لا يعني ملكيته للبضائع محل المستندات . أثره . التزام البنك بتسليم المستندات إلى الأمر بعد دفع قيمتها.

٨٣- قيام البنك فاتح الاعتماد بالتحقق من مدى مطابقة المستندات مع الصيغة المشترطة بالاعتماد . أثره . التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد بمجرد ثبوت التطابق دون النظر إلى حالة البضاعة محل الاعتماد .
[القرار رقم ١٤١٦/٤٤ ، القرار رقم ١٤١٦/٣٠٧]

٨٣- تنفيذ البنك المصدر للاعتماد أمر العميل بفتح الاعتماد والوفاء بقيمة الاعتماد مقابل تلقي المستندات ينشئ حق للبنك في حبس مستندات الشحن حتى يسدد الأمر قيمة الاعتماد . تسليم الوكيل البحري البضاعة إلى المشتري دون أن يكون حائزاً لمسنداتها . أثره . التزام الوكيل البحري بدفع قيمة الاعتماد .
[القرار رقم ١٤١٧/٢٩] [القرار رقم ١٤٢٦/٢١٨]

٨٤- اعتراض البنك المصدر للاعتماد على تسليم البضاعة إلى الأمر دون مستندات الشحن التي تحت يده . قيد قيمة الاعتماد على حساب العميل الأمر من شأنه تحول الدين إلى مفرد من مفردات الحساب الجاري مدين واستحداث رابطة قانونية جديدة تستند إلى هذا الحساب وتختلف عن القواعد المتعلقة بالاعتمادات المستندية . أثره . عدم جواز الادعاء من قبل البنك بحقوق ترتكن إلى الاعتماد المستندي محل المنازعة .
[القرار رقم ١٤١٧/٢٧٧]

٨٥- إن مناط الاعتراف بالتعديل على الاعتماد المستندي الغير قابل للنقض أو الإلغاء أن يتم ذلك بالاتفاق بين كل من طالب فتح الاعتماد والبنك الفاتح والمستفيد .
[القرار رقم ١٤١٨/٨٨] [القرار رقم ١٤١٨/١٤٥]

٨٦- فتح المدعي اعتماد بحد أقصى معين وتقديم دفعة نقدية للمستفيد على حساب الاعتماد . عدم خصم البنك المدعى عليه للدفعة المقدمة عند دفع قيمة الفاتورة . مؤداه . تحميل عميله تكاليف إضافية غير مستحقة بقيمة الدفعة المقدمة ويكون مسئولاً عن إعادة مبلغها للمدعي .
[القرار رقم ١٤١٨/٢٤٩]

٨٧- المستقر عليه أنه مادامت المستندات المقدمة على ذمة الاعتماد المستندي قد تم تداولها بطريقة صحيحة ولم يبد بشأنها أي اعتراض بشأن يتعلق بمطابقة المستندات لشروط الاعتماد من البنك المستلم وهو البنك فاتح الاعتماد . أثر ذلك . هذا الأخير ملتزم بسداد قيمتها إلى بنك المستفيد .
[القرار رقم ١٤١٩/٢٦]

٨٨- المقرر وفقاً للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية أن البنك يلتزم بإعادة مستندات الاعتماد إلى مقدمها أو وضعها تحت تصرفه حتى يتمكن من تعديل أو تصحيح المستندات المخالفة لشروط الاعتماد

وإذا فشل البنك في إعادة المستندات أو وضعها تحت تصرف مقدمها فليس له أن يتمسك بالامتناع عن الدفع لعدم مطابقة المستندات.

[القرار رقم ١٤١٩/٣٧]

٨٩- المقرر وفقاً للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية أن البنك يلتزم بإعادة مستندات الاعتماد إلى مقدمها أو وضعها تحت تصرفه حتى يتمكن من تعديل أو تصحيح المستندات المخالفة لشروط الاعتماد وإذا فشل البنك في إعادة المستندات أو وضعها تحت تصرف مقدمها فليس له المطالبة بقيمة الاعتماد.

[القرار رقم ١٤٢٠/٦٨] [القرار رقم ١٤٢٠/٥٧٢]

٩٠- المستقر عليه أن البنك فاتح الاعتماد المستندي متى تلقى المستندات من المستفيد وقام بفحصها وانتهى إلى سلامتها ومطابقتها للتعليمات فإنه يلتزم بنقلها إلى الأمر بفتح الاعتماد ويمكن للأمر تسلمها مقابل أداء قيمتها في حالة عدم اعتراضه عليها .

- ويحصل البنك من العميل على إيصال باستلام المستندات كاملة باعتبار أن البنك لا يطالب بحقوق قبله إلا بعد تنفيذ ما عليه من التزامات تتعلق بتسليم المستندات المطابقة للتعليمات تنفيذاً لالتزامه بتحقيق غاية إعمالاً للصفة الحرفية لعملية فحص المستندات وقبولها .

- إذا قام البنك بالوفاء بالتزاماته كاملة وتسلم العميل مستندات البضاعة مطابقة للتعليمات أو وضعها البنك تحت تصرفه ولم يعترض العميل عليها بسبب قانوني فإن العميل الأمر عندئذ يلتزم بدفع قيمة المستندات للبنك ليتسنى له استلام البضاعة من الناقل .

- التزام العميل بدفع قيمة المستندات المطابقة هو مقابل وفاء البنك بالتزامه بتسليم هذه المستندات أو وضعها تحت تصرفه . وتبعاً لذلك يكون للبنك الحق في حبس المستندات حتى يستوفي قيمتها من العميل الأمر ، كما أن للبنك حق تسلم البضاعة والتنفيذ عليها كدائن مرتحن بمقتضى هذه المستندات في حالة تقاعس العميل عن الوفاء بالتزامه بدفع القيمة .

[القرار رقم ١٤٢١/٤٠٩]

٩١- المستقر عليه أن البنك المراسل باعتباره متخصصاً في الأعمال المصرفية ويهتم بالمحافظة على حقوق ومصالح عملائه والمتعاملين معه ومنهم المستفيد من الاعتماد يلتزم ببذل العناية المعقولة العادية والمعروفة بالنسبة لإتمام عمليات التبليغ في الوقت المناسب . أثر مخالفة ذلك . ترتيب مسؤوليته المدنية .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٤١٩]

٩٢- استلام الأمر مستندات الاعتماد من البنك المصدر وقيام الأخير بقيود قيمة الاعتماد بحساب الأمر . أثره .
إلزام العميل الأمر بسداد قيمة الاعتماد محل المطالبة .

[القرار رقم ١٤٢٢/١٨٠]

٩٣- المخالفات التي ينسبها الأمر للمستفيد من الاعتماد المستندي تتعلق بعلاقته به وهي علاقة مستقلة عن علاقة الأمر بالبنك فاتح الاعتماد الذي يتعامل على مستندات بعيداً عن عملية البيع . مفاد ذلك . أن وفاء البنك بالتزامه بتسليم المستندات للأمر مطابقة لشروط الاعتماد يرتب له الحق في المطالبة بقيمة الاعتماد بالكامل . وهي القيمة المسددة للمستفيد عن طريق البنك المراسل .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٣٣]

٩٤- الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء ينشأ عنه التزام البنك التزاماً باتاً ونهائياً قبل البائع بتنفيذ الاعتماد متى قام المستفيد بواجباته المنصوص عليها في العقد وبصرف النظر عن علاقة العميل الأمر بالمستفيد . أثر ذلك . ليس للبنك الامتناع عن الوفاء للمستفيد طالما قدم الأخير مستندات كاملة تؤكد البنك من صحتها ومطابقتها للشروط المبينة في خطاب الاعتماد .

- ليس للبنك أن يمتنع عن الوفاء للمستفيد حتى لو توفي العميل الأمر أو حجر عليه أو أشهر إفلاسه .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٢٨]

٩٥- قيام البنك بقيود مبلغ على حساب العميل يعادل قيمة الاعتماد عند فتحه ويمثل غطاءً نقدياً لكامل قيمة الاعتماد بنفس عملة الاعتماد . مؤدى ذلك . لا محل لتمسك البنك بتغير سعر صرف العملة وطلب تحميل العميل فرق سعر الصرف عند استحقاق دفعات الاعتماد .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٤٢]

٩٦- طلب العميل من البنك دفع ما تبقى من الدفعة الأخيرة من الاعتماد في تاريخ لاحق لمواعيد انتهاء الاعتماد ورفض البنك السداد لانتهاء صلاحية الاعتماد . أثره . عدم وجود خطأ من جانب البنك .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٩]

٩٧- مخاطبة الأمر بفتح الاعتماد للمستفيد منه بأنه سيقبل المستندات المقدمة من المستفيد مقابل تسليم البضاعة . مفاده . تنازل الأمر مقدما عن أي مخالفات قد تشوب تلك المستندات . أثره . عدم جواز تمسكه بالمخالفات قبل البنك .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢١٨]

٩٨- استلام الأمر للبضاعة قبل وصول المستندات الخاصة بها للبنك مفاده . تجاوزه عن أية شائبة قد تشوب تلك المستندات .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢١٨]

رابعاً - انتهاء الخصومة:

٩٩- المطالبة بقيمة القرض من قبل البنك المقرض لتعاقس المقترض عن السداد . إجابة المقترض لطلبات المقرض والوفاء بقيمة القرض بعد إقامة الدعوى بشأنها . مفاده . انتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٦٨]

١٠٠- مطالبة البنك للعميل بقيمة التسهيلات الحاصل عليها . الوفاء من قبل العميل المدين للمديونية المطالب بها بعد إقامة الدعوى . مفاده . انتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٨٤]

١٠١- انتفاء المنازعة أو زوال أثرها قبل إصدار القرار فيها . أثره . اعتبار الخصومة منتهية بين طرفي الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٩/٦] [القرار رقم ١٤٢٦/٢]

١٠٢- إجابة المدعى عليه طلبات المدعى بعد إقامة الدعوى . مؤداه . عدم وجود منازعة من الطرفين . أثره . اعتبار الخصومة منتهية في الدعوى .

[القرار رقم ١٤١١/٦٣] [القرار رقم ١٤١٤/١٩٩]

[القرار رقم ١٤١٥/٢٣٨] [القرار رقم ١٤٢٠/٤]

[القرار رقم ١٤٢٢/٧٥] [القرار رقم ١٤٢٢/١٧٤]

١٠٣- مناط قيام الخصومة والسير في إجراءاتها وجود منازعة بين الطرفين . انتهاء المنازعة أو زوال أثرها أثناء نظر الدعوى . أثره . عدم وجود محل للسير في إجراءات الخصومة.

[القرار رقم ١٤١١/١٤٩]

١٠٤- مناط قيام الخصومة أو استمرارها وجود نزاع بين الأطراف . تسوية النزاع ودياً بين طرفيه واستجابة المدعى عليه إلى طلبات المدعي بعد إقامة الدعوى . أثره . انتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤١٧/٢٠٩]

١٠٥- إن مناط قيام الدعوى أو استمرار السير فيها وجود نزاع بين أطرافها . انتهاء النزاع . أثره . انتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤٢٠/٤٦٦] [القرار رقم ١٤٢٠/٤٧٨]

١٠٦- إبراء البنك ذمة الكفيل بعد سداده جزء من المديونية . أثره . انتهاء الخصومة قبله .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٣٤]

١٠٧- إدخال اللجنة خصماً في الدعوى بغية إلزامه بتقديم ما تحت يده من مستندات لازمة للفصل فيها . تحقق الغاية من ذلك . أثره . إخراجه من الدعوى .

[القرار رقم ١٤٢٦/٣٣]

خامساً - انقطاع سير الخصومة:

١٠٨- وفاة أحد الخصوم أثناء السير في الدعوى . مفاده . انقطاع سير الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٤] [القرار رقم ١٤٢٥/١٩٢]

١٠٩- ثبوت وفاة المدعى عليه وعدم تصحيح المدعي شكل الدعوى بتقديم صك حصر الإرث واختصاص الورثة . أثره . انقطاع سير الخصومة في الدعوى إذا كانت غير مهياًة للفصل في موضوعها وفق ما جاء في المادة ٨٤ من نظام المرافعات الشرعية .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٢٠]

سادساً - إثباتات:

١١٠- القاعدة الأصولية أن البيئة على من ادعى وبالتالي يقع على عاتق المدعي عبء تقديم الإثبات الكافي لصحة الادعاء بمستندات أو قرائن معقولة تطمئن إليها قناعة اللجنة . فإن تخلف المدعي عن الوفاء بعبء الإثبات ولم يقدم الدليل الذي يؤيد ادعائه ردت دعواه . من ذلك ادعاء العميل بأنه قد أودع مبلغاً لدى البنك لتوريده إلى صندوق التنمية العقارية فلم يورده . مجرد تقديم العميل لصورة من إيصال استلام خالية من بيان اسم المستلم وتوقيعه أو خاتم البنك الرسمي لا يعتبر سنداً للاستلام وليست له حجية أو قوة نظامية في مواجهة البنك حيث لم تستكمل إجراءات الدفع بالنسبة له ولذا لا يترتب عليه أثر نظامي .

[القرار رقم ٢٢٠ / ١٤٠٩]

١١١- طلب العميل إثبات سداده المديونية للبنك بشهادة الشهود . لا وجه لهذا الطلب لأن العلاقة بين البنك و عميله تتم من خلال مكاتبات وقيود كتابية .

[القرار رقم ٢٧٣ / ١٤٠٩]

١١٢- المستقر عليه أن الوسيلة المتبعة في إبلاغ التعليمات بين البنوك هي ذاتها المتعين اتباعها في حالة تعديل هذه التعليمات أو تغييرها . ثبوت أن التعليمات الأصلية للبنك المدعي قد أبلغت للبنك المدعى عليه بموجب تلکس مؤكد بالشفرة فإن تعديل هذه التعليمات أو تغييرها أو إلغائها يتم أيضاً بذات الوسيلة . مؤدى ذلك . ليس مقبولاً من البنك المدعى عليه اعتماد تعديل أو تغيير التعليمات الأصلية للبنك المدعى بتسليم المستندات مقابل دفع قيمة الكمبيالة إلى التسليم مقابل قبول الكمبيالة إلا بموجب تلکس مؤكد بالشفرة وإلا تبقى التعليمات الأصلية هي السارية .

[القرار رقم ٢٢٦ / ١٤١٣]

١١٣- إذا كان التقرير المحاسبي المودع في الدعوى قد استند إلى أصول صحيحة منتجة من واقع أوراق و مستندات الدعوى والعلاقة بين الطرفين في ضوء كشوف الحساب . أثره . للجنة أن تعتد به في تسوية النزاع .

[القرار رقم ٢٨٣ / ١٤١٣] [القرار رقم ٥٨ / ١٤٢٥]

[القرار رقم ٥٢ / ١٤٢٦]

١١٤- إذا كان الثابت بالأوراق أن الكفالة قد تحددت بمبلغ معين . مؤدى ذلك . لا محل لادعاء الكفيل أنه وقع على بياض أو أن كفالته لمديونيته أقل .

[القرار رقم ٢٨٦ / ١٤١٣]

١١٥- العبرة بالمستندات الموقعة من العميل بغض النظر عن الخلفيات أو العلاقات الخاصة التي لا دليل عليها في الأوراق .

[القرار رقم ١٤١٣/٢٩٦]

١١٦- اليمين الحاسمة هي ملك للخصوم أنفسهم ولا تكون إلا فيما بينهم ومن ثم فلا يمكن توجيهها إلى غير الخصم كما لا يملك غير الخصم توجيهها بينما اليمين المتممة تكون لتكملة الدليل الناقص دون أن تحل محله ولا تكفي وحدها لتكون دليلاً كاملاً ومن حق القاضي وحده توجيهها لاستكمال اقتناعه في حالة عدم كفاية الأدلة .

[القرار رقم ١٤٢١/١٤٥]

١١٧- ثبوت علم المدعي ضمناً بعمليات المتاجرة بالهامش بقيامة بإقفالها يدل على علمه التام بوجودها وموافقته عليها .

- إذا ثبت من مكاملة العميل الهاتفية للبنك المسجلة لعملية المتاجرة بالهامش المعارض عليها طلب العميل تنفيذها واستفساره من خلال المكاملة عن مدى سماح حد المخاطرة بالتنفيذ فإن هذه المكاملة تتضمن علمه الكامل بحد المخاطرة وقرينة على علمه بأوضاع العمليات القائمة في تاريخ المكاملة .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٤٧٠]

١١٨- إذا كان البنك المدعى عليه هو الذي يملك الدخول إلى نظم المعلومات الموجودة لديه ولا يمكن للمدعي الحصول على مستخرجات هذه النظم . مفاد ذلك . عبء الإثبات يقع على عاتق البنك المدعى عليه وإلا عد مسلماً بأقوال المدعي .

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٩٢] [القرار رقم ١٤٢٥/١١٠]

١١٩- عدم متابعة مبدئ الطعن بالتزوير لإجراءات طعنه وعدم تقديمه الأوراق المطلوبة للمضاهاة لدى جهة الاختصاص بوزارة الداخلية . أثر ذلك . صرف النظر عن الطعن .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ١٠٨] [القرار رقم ١٤٢٥/١٠]

١٢٠- إثبات إدارة الأدلة الجنائية تزوير توقيع العميل على مبيعة أسهم . أثره . إلزام البنك برد قيمتها للعميل .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٥٧] [القرار رقم ١٤٢٤ / ٥٨]

١٢١- خلو نموذج طلب التحويل الذي يتمسك به العميل من توقيعه . مؤدى ذلك . عدم جواز احتجاجه به .
[القرار رقم ٦٨ / ١٤٢٤]

١٢٢- فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من سلطة اللجنة متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحملة
ولا تخالف الثابت بالأوراق .

- إذا لجأ صاحب التوقيع على الورقة العرفية إلى طريق الادعاء بالتزوير كان عليه عبء إثبات هذا التزوير
ولا يكون على المتمسك بالورقة إثبات صحتها .
- الادعاء بالتزوير دفع واجب الإثبات .

[القرار رقم ١٠٧ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٤ / ١٤٢٦]

١٢٣- للجنة الاعتماد على تقرير الجهة المختصة بمؤسسة النقد العربي السعودي في إثبات صحة عملية السحب
من الصراف الآلي .

[القرار رقم ١٢٢ / ١٤٢٤]

١٢٤- عدم سلامة إتمام عمليات السحب من مكائن الصراف الآلي بتجاوزها السقف اليومي للسحب المحدد
بمبلغ خمسة آلاف ريال خلال ساعة واحدة . مؤدى ذلك . اعتبار ذلك التجاوز قرينة تؤيد قول العميل
بعدم قيامه بأي عملية سحب خلال تلك الفترة .

[القرار رقم ١٣١ / ١٤٢٤]

١٢٥- يجوز إثبات الرهن التجاري فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير بكافة طرق الإثبات أيًا كانت قيمة الدين
المضمون بالرهن .

[القرار رقم ١٦٠ / ١٤٢٤]

١٢٦- على المدعي عبء إثبات أن هناك مبالغ وردت إلى حسابه حتى تقوم المسؤولية في مواجهة البنك لإنفاذ
حوالة الحق التي أجراها المدعي على البنك المدعى عليه

[القرار رقم ١٩٧ / ١٤٢٤]

١٢٧- للجنة السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة .

- رأي الخبير لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات للجنة تقديره دون معقب عليها في ذلك .

[القرار رقم ٩ / ١٤٢٥] [القرار رقم ٤ / ١٤٢٦]

١٢٨- كشوف الحساب وإن كانت صادرة من البنك إلا أنه بإرسال صورة منها للعميل وعدم احتجائه على ما ورد بها من قيود تعد حجة عليه يلتزم بها .

[القرار رقم ٢٣٦/١٤٢٥]

١٢٩- على طالب التعويض عبء إثبات توافر أركان المسؤولية المدنية .

[القرار رقم ٢٧/١٤٢٥]

١٣٠- ثبوت تعامل المورث مع البنك من واقع عقود التسهيلات وكشوف الحساب. أثر ذلك . إلزام الورثة بالمديونية .

[القرار رقم ٤١/١٤٢٥]

١٣١- اللجنة غير ملزمة بإجابة طلب الخصم ندب خبير آخر في الدعوى متى وجدت في التقرير المودع ما يكفي لتكوين عقيدتها .

[القرار رقم ٩/١٤٢٥] [القرار رقم ٤/١٤٢٦]

١٣٢- عدم جزم تقرير الأدلة الجنائية المرفق بالدعوى بأن توقيع المدعي على أمر البيع وأصل مستند الدفع مزورين عليه . خلو الأوراق مما يثبت ذلك التزوير . أثره . مسئولية المدعي الموقع عن محتوى المستند .

[القرار رقم ١٣٣/١٤٢٥]

١٣٣- للجنة سلطة تقدير أدلة التزوير ، ولها استخلاص وقوعه أو نفيه من الأوراق والوقائع المطروحة عليها متى كانت الأدلة التي استخلصتها تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولها أصلها الثابت بالأوراق .

[القرار رقم ١٣٣/١٤٢٥]

١٣٤- مدعي التزوير عليه عبء إثبات ادعائه .

[القرار رقم ٧٨/١٤٢٥]

١٣٥- الإقرار حجة قاطعة على المقر . ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى . مفاده . إقرار البنك بانقضاء أصل الدين .

أثره . إلزام البنك المدعى عليه برفع أسم المدعي من قائمة المتعثرين في السداد لانقضاء الدين

[القرار رقم ٨٣/١٤٢٥]

١٣٦- عدم احتفاظ البنك بالتسجيلات الهاتفية للعميل خلال الفترة المفترض احتفاظه بها . أثره . تحمله تبعه عدم الاحتفاظ بها كدليل لمصلحته في مواجهة العميل .

[القرار رقم ١٤٢٥/١١٨]

١٣٧- للجنة الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه متى كانت الأدلة التي ساقها الخبير في تقريره مردودة لأصلها الثابت بالأوراق .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٤١]

١٣٨- للجنة سلطة تقدير قيمة عمل الخبير ولها أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح البعض الآخر وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٤٩]

١٣٩- للجنة الأخذ بتقرير إدارة الرقابة على الأسهم بمؤسسة النقد متى اطمأنت إليه.

[القرار رقم ١٤٢٥/١٧٥][القرار رقم ١٤٢٦/٩٢]

١٤٠ . عدم تقديم البنك لأمري صرف يجحد العميل توقيعه عليهما . عبء إثبات قيام العميل بصرفهما يقع على عاتق البنك . مؤدى ذلك . خصم البنك قيمتهما من حساب العميل يعد إجراء لا سند له من النظام.

[القرار رقم ١٤٢٥/٢١٩]

١٤١- ثبوت تعامل العميل على حسابه المدين من واقع كشوف الحساب . أثر ذلك . ثبوت الرصيد المدين في ذمته ولو لم يقدم طلباً كتابياً للبنك لرضائه الضمني بتلك التسهيلات .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٥]

١٤٢- ثبوت أن صور المستندات المقدمة في الدعوى صور طبق الأصل لم يطعن عليها بالتزوير ولم يثبت تزويرها . أثر ذلك . للجنة الأخذ بها لتكوين قناعتها .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٦]

- ١٤٣- المستند العرفي حجة بما ورد فيه على من وقع عليه طالما لم ينكر توقيعه عليه أو يطعن عليه بالتزوير.
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٩][القرار رقم ١٤٢٦/٢٤٨]
- ١٤٤- الأصل براءة الذمة . إنكار العميل مديونيته للبنك وعجز الأخير عن إقامة الدليل على انشغال ذمة العميل بأية ديون له . مؤداه . براءة ذمة العميل .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٤٧][القرار رقم ١٤٢٦/٣٨]
- ١٤٥- مدعي خلاف الظاهر عليه عبء إثبات دعواه .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٤١]
- ١٤٦- ثبوت أن الطعن بالتزوير غير منتج في الدعوى وأن القصد منه هو إطالة أمد التقاضي . أثر ذلك . للجنة الالتفات عنه .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨][القرار رقم ١٤٢٦/١٠٥]
- ١٤٧- للجنة الاعتماد بمستند دفع قيمة القرض الموقع من العميل لإثبات حصوله على القرض ولو مع خلو الأوراق من عقد القرض .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٣٧]
- ١٤٨- يجوز للجنة الاستناد إلى تقرير الخبير المقدم في دعوى أخرى بين ذات الخصوم طالما أن الدعوى الأخرى قد تم ضمها ملف النزاع .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٦٤]
- ١٤٩- اللجنة هي الخبير الأعلى فيما يعرض عليها من أمور ولو كانت فنية . مؤداه . للجنة مضاهاة التوقيعات بالإمضاء بالعين المجردة .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٦٥]
- ١٥٠- استخلاص الرضاء بالتصرف من إطلاقات اللجنة متى كان مرجعه أوراق الدعوى ومستنداتھا .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٩٠]

١٥١- العقد شريعة المتعاقدين وينبغي تنفيذه وفق ما أشتمل عليه . مفاده . قيام البنك بصرف شيكا يحمل توقيع الساحب فقط بالمخالفة لنموذج التوقيع المعتمد من العميل الساحب المحفوظ لدى البنك الذي اشترط وجود خاتم المؤسسة بجانب التوقيع يعتبر خطأ يوجب التعويض متى أدى إلى ضرر بحق صاحب الحساب.

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٦١]

سابعاً - إجراءات:

١٥٢- المستقر عليه أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم انقطاع سير الخصومة وذلك حماية لورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ولتفادي الفصل في النزاع في غفلة منهم قبل تحقيق دفاعهم. ولا تستأنف الخصومة سيرها إلا بتوجيه إجراءاتها من جديد من جانب أصحاب الشأن إلى الورثة .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣٣٥]

١٥٣- من المستقر عليه أن للجهات أو اللجان القضائية توضيح القرارات الصادرة منها وتفسير ما قد يقع في منطوقها من غموض أو إبهام بناء على طلب أحد الخصوم. كما أن لهذه الجهات أو اللجان أن تقوم بتصحيح ما يقع في الأسباب الجوهرية لقرارها أو في منطوقه من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم بدون تحديد جلسة.

[القرار رقم ١٤١٠/١٢٥]

١٥٤- عدم تقديم الوكيل لسند وكالته . أثر ذلك . رفع الدعوى من غير ذي صفة مما يرتب القضاء بعدم قبولها.

[القرار رقم ١٤١٠/١٣٠]

١٥٥- تقاعس المدعي عن متابعة الدعوى وتحريكها لفترة طويلة رغم إخطاره بذلك . أثره . عدم جديته في دعواه مما يبرر وضع حد لها أمام اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ١٨٨]

١٥٦- عدم متابعة المدعي لدعواه وعدم اتصاله بالأمانة العامة للجنة لفترة طويلة . أثر ذلك . لا محل لاستمرار السير في الدعوى وشطبها .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٤] [القرار رقم ١٤٢٦/١]

١٥٧- عدم إعلان المدعي للمدعى عليه بلائحة الدعوى رغم فوات وقت طويل منذ تقديمه اللائحة . أثره . شطب الدعوى .

[القرار رقم ١٤ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١١٣ / ١٤٢٤]

١٥٨- تقديم طرفي النزاع اتفاقية تتضمن تنازل كل منهما عن دعواه قبل الآخر . أثره . انتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٨ / ١٤٢٤]

١٥٩- طلب العميل وقف دعواه ضد البنك، في غير أحوال الوقف الاتفاقي أو النظامي . حقيقته . ترك للدعوى.

[القرار رقم ٣٧ / ١٤٢٤]

١٦٠- ترك الخصومة يكون بتبليغ يوجهه المدعي لخصمه أو ببيان صريح في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله . - لا يمس الترك الحق المدعى به.

[القرار رقم ٤٧ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٧٨ / ١٤٢٤]

١٦١- ضمان تنفيذ التسوية التي صدر بها قرار اللجنة منذ مدة وعدم تعاون المدين في السداد . أثر ذلك . منع العميل من التعامل مع الجهات الحكومية والبنوك بأي صورة أو صفة والتوصية بالحجز على مستحقاته وأرصده الدائنة لديها .

[القرار رقم ٥٦ / ١٤٢٤]

١٦٢- عدم وفاء المدعي بالتزامه بتحمل نصف أتعاب الخبير الاستشاري المنتدب في الدعوى . أثره . شطب الدعوى .

[القرار رقم ٨٠ / ١٤٢٤]

١٦٣- تقاعس البنك المدعي عن تقديم كشوف الحساب المطلوبة منه . أثره . شطب دعواه .

[القرار رقم ٨١ / ١٤٢٤]

١٦٤- للجنة أن تقرر الإجراءات المناسبة لكفالة حصول الصادر لصالحه القرار على حقه في نطاق صلاحياتها.

[القرار رقم ٩٩ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١٠٦ / ١٤٢٤]

- ١٦٥- وفاة المدعى عليه قبل إعلانه بصحيفة الدعوى. مؤدى ذلك. عدم انعقاد الخصومة.
[القرار رقم ٢٢٢ / ١٤٢٤]
- ١٦٦- توصل المدعي إلى حل رضائي مع المدعى عليه . أثره . انتهاء الخصومة .
[القرار رقم ٥ / ١٤٢٥][القرار رقم ١٥ / ١٤٢٥]
- ١٦٧- رغبة المدعي في ترك الخصومة . أثره . إثبات اللجنة لهذا الترك .
[القرار رقم ٤٧ / ١٤٢٥]
- المقرر في ضوء نص المادة ٨٨ من نظام المرافعات ألا يتم ترك المدعي للخصومة بعد إبداء المدعى عليه دفعه إلا بموافقة اللجنة .
[القرار رقم ١٤٦ / ١٤٢٥]
- ١٦٨- حصول المدعي على الحق المطالب به من المدعى عليه . أثره . انتهاء الخصومة.
[القرار رقم ١٢٠ / ١٤٢٥][القرار رقم ٢٠٩ / ١٤٢٥]
- ١٦٩- التزام المدين وكفيله بقيمة التسهيلات لدى المطالبة بها . عدم حضور المدعى عليهم رغم ثبوت إبلاغهم بميعاد الجلسة . صدور القرار حضورياً بحقهما .
[القرار رقم ١٦٣ / ١٤٠٨]
- ١٧٠- عدم إعلان المدعى عليه بلائحة الدعوى أو بالإحالة للجنة . أثر ذلك . عدم انعقاد الخصومة قبله.
[القرار رقم ١٤٩ / ١٤٢٥][القرار رقم ١٠٣ / ١٤٢٦]
- ١٧١- في ضوء المادة ٨٤ من نظام المرافعات، فإن وفاة أحد الخصوم دون أن تهيأ الدعوى للفصل في موضوعها ودون اختصاص ورثته . أثره . انقطاع سير الخصومة
[القرار رقم ١٩٢ / ١٤٢٥][القرار رقم ٢١٣ / ١٤٢٥]
- ١٧٢- إدخال اللجنة لشخص في الدعوى لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة ودون اعتباره طرفاً في الخصومة .
أثره . لا يقضى له بطلبات خاصة به .
[القرار رقم ٢٥٥ / ١٤٢٥]
- ١٧٣- توقف البت في طلب التعويض عن إدراج اسم العميل على قائمة المتعثرين في السداد على ثبوت مسألة أولية لا تختص بها اللجنة . مؤداه . إرجاء البت في طلب التعويض حين البت في المسألة الأولية .

[القرار رقم ١٤٢٦/٣٢]

١٧٤- إدخال اللجنة خصما في الدعوى بغية إلزامه بتقديم ما تحت يده من مستندات لازمة للفصل فيها . تحقق الغاية من ذلك . أثره . إخراجه من الدعوى .

[القرار رقم ١٤٢٦/٣٣]

١٧٥- للجنة الالتفات عن طلب إدخال خصم في الدعوى متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها بشأن الفصل في موضوعها .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤٩] [القرار رقم ١٤٢٦/٥٣]

١٧٦- تضمن الاتفاقية المبرمة بين البنك والعميل شرط عدم اللجوء للقضاء . أثره . هذا الشرط لا يفسد الاتفاقية لعدم جواز حرمان أي شخص من اللجوء للتقاضي . مؤداه . ذلك الشرط فاقد القيمة .

[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

١٧٧- يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وفق ما جاء في المادة ٧٦ من نظام المرافعات . مؤدى ذلك . طلب المتدخل الحكم له يعد تدخلا اختصاصيا .

[القرار رقم ١٤٢٦/٧٩]

١٧٨- للجنة أن تمتنع عن طلب إدخال خصم في الدعوى إذا ثبت لديها عدم جدوى الإدخال بل إن لها أن تعدل عن قرار الإدخال بعد إصداره إذا تبين عدم جدواه .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٢٨]

١٧٩- في حالة تأجيل الدعوى لإصدار القرار مع التصريح بتقديم مذكرات خلال أجل محدد ، يعتبر باب المرافعة مقفلاً بانتهاء الميعاد المحدد لتقديم المذكرات .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٨١]

١٨٠- الأنظمة تسري من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية أو من التاريخ الذي يحدد لسريانها بشرط أن يكون لاحقاً على النشر وذلك إعمالاً للأثر الفوري للنظام وهو ما يختلف عن الأثر الرجعي للأنظمة والذي لا يسري إلا بنص خاص .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٠]

ثامناً - إقرار:

١٨١- ليس للعميل نزولاً على قاعدة عدم تجزئة الإقرار الاستناد إلى جزء من الإقرار (وهو المتعلق بالبيع) والتفاته في الوقت نفسه عن الجزء الآخر المتتم له (وهو دفع الثمن طبقاً لطبيعة البيع الناجز) .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣٢١]

١٨٢- إقرار المورث بصحة حسابه ومديونيته للبنك المدعى عليه حجة على ورثته لتعلق هذا الإقرار بعد موته بتركته التي آلت إليهم فيلزمهم ما لزم مورثهم .

[القرار رقم ١٤٠٩ / ٢٤٠]

١٨٣- الإقرار حجة قاطعة يتعين الاعتماد عليها باعتباره سيد الأدلة شرعاً ونظاماً في مجال إثبات الحقوق طالما لم يصدر نتيجة إكراه أو ما يؤدي إلى بطلانه .

[القرار رقم ١٤١٣/١٤٦]

١٨٤- الإقرار غير القضائي ليست له حجة قاطعة على المقر بخلاف الحال بالنسبة للإقرار القضائي . ومن ثم يترك تقدير قيمته وقوته في الإثبات ومدى إمكان الرجوع عنه والأخذ به من عدمه لأطمئنان اللجنة .

- اطمئنان اللجنة لما أبداه المقر من أن ذلك الإقرار كان على سبيل الخطأ لها الالتفات عنه وعدم الأخذ به.

[القرار رقم ١٤٢٢ / ٢٧٢]

تاسعاً - إعسار:

١٨٥- اتفاقية للسحب على المكشوف غير محدد المدة . التزام العميل بسداد المديونية الثابتة بحقه عند آخر حركة نشطة على الحساب . صدور صك من المحكمة متضمناً ثبوت الإعسار أمر يتعلق بالتنفيذ دون تأثير على ثبوت المديونية أو أية التزامات أخرى.

[القرار رقم ١٤١١/٦٥]

١٨٦- دفع العميل بحصوله على صك إعسار أمر يتعلق بالتنفيذ ولا يحول دون تسوية النزاع بينه وبين البنك .
[القرار رقم ١٤١٢/٣٨] [القرار رقم ١٤١٧/٢٥٩]

١٨٧- حصول العميل على صك إعسار لا يؤثر في ثبوت مديونيته للبنك .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣١] [القرار رقم ١٤٢٦/٤٧]

عاشراً - أسهم:

١٨٨- يتعين أن تتم العلاقة التعاقدية التي محلها بيع وشراء الأسهم عن طريق وسيط أو سمسار هو أحد البنوك السعودية المرخص لها التي تقوم بدور الوسيط وذلك وفقاً لنص المادة الأولى من القواعد التنفيذية لتنظيم عملية تداول أسهم الشركات بواسطة البنوك المحلية. ووفقاً للمادة الرابعة من مجموعة القواعد سألغة الذكر فإن العاملين بوحدة تداول الأسهم يخضعون للإشراف المباشر من قبل الإدارة العامة للبنك (الوسيط) وتكون الإدارة العامة مسئولة عن أعمالهم وتصرفاتهم . أثره . مسئولية البنك عما يسببه تابعوه من ضرر للغير .

[القرار رقم ١٤١٣/٨٦]

١٨٩- للعميل الذي وقع على أوامر بيع الأسهم المرهونة دون تعبئتها بالبيانات المطلوبة (على بياض) عند طلب التسهيلات المصرفية الاعتراض على البيع وطلب عدم استعمال هذه الأوامر لاعتبارات معقولة يخضع تقديرها لقناعة واطمئنان اللجنة . ثبوت تعسف البنك في استعمال حقه في بيع تلك الأسهم . أثره . خطأ يرتب مسئولية البنك المدنية .

[القرار رقم ١٤١٩/٢٠] [القرار رقم ١٤١٩/١٤٢]

١٩٠- تقاعس البنك عن بيع الأسهم في التاريخ الذي طلب العميل بيعها فيه ، أيا كان سبب ذلك ، يرتب مسئوليته في حالة إلحاق ضرر بالعميل .

[القرار رقم ١٤٢١/٩] [القرار رقم ١٤٢٥/١١٨]

١٩١- إذا كان أساس تعامل العميل مع البنك هو حساب الجاري مدين المضمون بأسهم شركات مساهمة مملوكة للعميل . ثبوت أن البنك قد باع أسهم العميل بمبلغ يفوق قيمة المستحق للبنك . أثر ذلك . إلزام البنك بإعادة جزء من الأسهم المباعة بما يعادل فرق المبلغ.

- إذا كان البنك يستند في عملية البيع وتصفية الحفظة الاستثمارية للمدعي على أساس خطاب مقدم من الأخير. عدم التزام البنك بتطبيق الشروط الواردة في هذا الخطاب . أثره . تحقق مسؤولية البنك المدنية.

[القرار رقم ٢١٦ / ١٤٢٠]

١٩٢- تتحقق مسؤولية البنك المدنية متى تمت عمليات بيع الأسهم المملوكة للمدعية عبر غرفة التداول لديه عن طريق شخص آخر غير ذي صفة . أثر ذلك . إلتزام البنك بأن يعيد للمدعية الأسهم المباعة وأرباحها.

[القرار رقم ٢٩٥ / ١٤٢٢]

١٩٣- خلو أوراق الدعوى من أي دليل على قيام البنك بإشعار العميل ببيع أسهمه في حينه . أثر ذلك . لا محل لقول البنك أن سكوت العميل طوال الفترة الماضية يدل على موافقته على البيع ووضع القيمة في حساب شخص آخر .

[القرار رقم ٧٧ / ١٤٢٣]

١٩٤- قيام البنك المدعى عليه ببيع أسهم المدعي بموجب تفويض منسوب صدوره إلى مالك الأسهم ومصادق على صحة التوقيع من بنك آخر وهذا التصديق أضفى وفقاً للمألوف في التعامل الكثير من الاطمئنان والثقة على صحة التفويض . أثر ذلك . لا يوجد خطأ من جانب البنك البائع في عملية البيع مما ينفي مسؤوليته المدنية.

[القرار رقم ١٦٧ / ١٤٢٣]

١٩٥- عمليات المتاجرة بالأسهم إذا كانت من العمليات التي يديرها صندوق الاستثمار فإنها لا تحتاج إلى موافقة العميل على كل عملية يقوم بها الصندوق .

- عدم تقديم البنك للمستندات التي تثبت طلب العميل شراء وحدات في صندوق الاستثمار . أثر ذلك . البنك يكون عرضة للمساءلة عن أية خسارة تقع للعميل .

[القرار رقم ٢٠٨ / ١٤٢٣]

١٩٦- يتعين على مشتري الأسهم (خارج نطاق سوق التداول الرسمية) التأكد من صفة البائع وصلاحيته في البيع . أثر مخالفة ذلك . تحمله تبعة الشراء ولا يجوز له الرجوع على البنك مطالباً بقيمة ما سدده ثمناً للأسهم .

[القرار رقم ٢٠٦ / ١٤٢٤]

١٩٧- حق البنك في بيع الأسهم المرهونة يلزم في مباشرته أن يكون في الوقت الملائم، ومن واجب البنك عند البيع العمل على تحقيق أقصى ربح أو عائد ممكن للعميل مع تجنبه الخسائر أو الحد منها قدر الإمكان في ضوء المسلك العادي للبنك وبمراعاة تقلبات الأسعار وأوضاع السوق والتوقعات المستقبلية . وتتم مباشرة هذه الصلاحيات التي تمثل تفويضا أو توكيلا للبنك من جانب العميل في البيع في الإطار العام والحدود التي تحكم الصلاحيات التقديرية بصفة عامة وهي عدم إساءة استعمال الحق أو التعسف فيه طبقا للقواعد العامة .

[القرار رقم ١٤٢٥/٨٨] [القرار رقم ١٤٢٦/٤]

١٩٨- مطالبة البنك بصفته شركة مساهمة بالتصريح له ببيع أسهم عميله المدين التي يملكها في رأس مال البنك المدعي سداداً لرصيد حسابه المدين ، فمن المستقر عليه أنه لا يجوز للشركة المساهمة في ضوء نصوص نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك أن توقع الحجز على أسهم رأس مالها ، في سجل المساهمين لدى الشركة ، إلا في حالة تخلف المساهم عن الوفاء بقيمة الأسهم دون غيرها من الالتزامات التي قد تكون للشركة في ذمة المساهم . وهذه النصوص النظامية بهذا التفسير هي الواجبة التطبيق بغض النظر عن أية نصوص أخرى مخالفة تصدر بأداة أقل مرتبة من النظام في سلم التدرج . ومتى كان الأمر كذلك فإن المطالبة حالياً بالتصريح للبنك ببيع هذه الأسهم لاستيفاء المبلغ المستحق له في ذمة العميل المدعي عليه لا يستند إلى أساس صحيح من النظام مما يبرر الالتفات عنه .

[القرار رقم ١٤٢٢/١٩١]

١٩٩- حق البنك في بيع أسهم العميل ، في حالة تفويض الأخير له في ذلك ، يلزم مباشرته في الوقت الملائم ، وتحديد هذا الوقت خاضع لتقدير البنك صاحب الصلاحية والمفوض من جانب العميل بالبيع باعتباره جهة مصرفية متخصصة مؤتمنة على أموال العميل والمحافظة على استثماراته ، ومن واجبه العمل على البيع بأعلى سعر ممكن لضمان سداد المديونية مع تجنب العميل الخسائر أو الحد منها قدر الإمكان في ضوء المسلك المعتاد للبنك وبمراعاة تقلبات الأسعار وأوضاع السوق .

[القرار رقم ١٤٢٥/٤٦]

٢٠٠- ثبوت قيام البنك ببيع الأسهم المملوكة للعميل بناء على طلبه وبتفويض منه لسداد جزء من المديونية . مؤداه . ذلك الإجراء من قبل البنك يتفق وصحيح النظم والأعراف المصرفية .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٩] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٠]

٢٠١- عدم إثبات العميل أن بيع البنك للأسهم لم يكن هو الوقت المناسب للبيع . أثره . لا أحقية للعميل في مطالبة البنك بدفع أرباح الأسهم ومضاعفاتها التي لحقتها بعد البيع .
- لا يغير من ذلك حق البنك في بيع الأسهم قرب حلول ميعاد دفع الأرباح أو مضاعفة الأسهم لإمكانية اختيار ثمن الأسهم في تلك الفترة بما لا يعوض عن جني الأرباح أو المضاعفة .
[القرار رقم ١٤٢٦/٤]

٢٠٢- ثبوت وفاة مالك الأسهم في تاريخ سابق على التفويض المنسوب إليه ببيع الأسهم . أثره . عدم الاعتداد بالتفويض في إثبات البيع .
[القرار رقم ١٤٢٦/٢٥]

حادي عشر - استرداد:

٢٠٣- تكرار قيد البنك لمبلغ معين بالجانب الدائن لعميله على سبيل الخطأ . أثره . إلزام العميل برد ما تم قيده بطريق الخطأ .
[القرار رقم ١٤١٤/١٦٨]

ثاني عشر - إفلاس:

٢٠٤- المستقر عليه حرمان الدائنين منذ صدور حكم شهر الإفلاس من اتخاذ إجراءات انفرادية للتنفيذ على أموال المفلس وذلك حتى يسهل تصفية أموال الأخير ، لذلك فإن حق كل دائن يقتصر على التقدم بدينه في التفليسة ليشارك في التوزيع بعد بيع أموال المفلس متى ثبتت صحة الدين . أمين التفليسة هو الشخص الممثل للمفلس والتفليسة أمام كافة السلطات القضائية والرامية .
[القرار رقم ١٤١٤/١١٠]

ثالث عشر - إثراء بلا سبب:

٢٠٥- ثبوت مسؤولية البنك عن واقعة الامتناع عن صرف شيك مسحوب عليه من عميله والحكم بإلزامه بقيمة الشيك إلى المستفيد منه . أثره . حق البنك في الرجوع بقيمة الشيك ، الذي أوفى به إلى المستفيد ، على الساحب وفقاً لقواعد الإثراء بلا سبب .
[القرار رقم ١٤١٧/٢٤٣]

٢٠٦- قيام البنك بالوفاء للمستفيد حالة كون الملتزم بالوفاء هو الساحب . مؤدى ذلك . الساحب في هذه الحالة يعتبر قد استفاد من تصرف البنك ويجوز للأخير أن يرجع على الساحب بما أوفاه على أساس عدم الإثراء على حساب البنك دون وجه حق.
[القرار رقم ١٤١٩/٩٧]

٢٠٧- ثبوت وقوع البنك المدعى في خطأ بقيامه بإيداع مبالغ لحساب المدعى عليه وتسليمه شهادات أسهم دون أن يكون له حق فيها يعتبر ذلك إثراء بلا سبب . مفاده . إلزام المدعى عليه بتصحيح هذا الخطأ بأن يعيد تلك الأموال والأسهم إلى البنك .
[القرار رقم ١٤٢٣ /٣١] [القرار رقم ١٤٢٦ /٢٤٣]

٢٠٨- تحصيل البنك مبالغ بالزيادة على ما هو مستحق له من قيمة القرض الممنوح للعميل . أثره . إلزام البنك بإعادة المبالغ الزائدة .
[القرار رقم ١٤٢٥/٧٥]

٢٠٩- إيداع البنك قيمة شيك بطريق الخطأ في حساب عميل وذلك قبل تحصيل قيمته يعتبر إثراء بلا سبب للأخير الذي لا يجوز له الاستفادة من خطأ البنك .
- سبق صرف البنك لقيمة ذلك الشيك للعميل لا يحول دون قيام البنك بتصحيح ذلك الإجراء واستعادة المبلغ المدفوع من العميل الذي أثرى بلا سبب على حساب البنك .
- الاحتجاج بأن صرف قيمة ذلك الشيك كان بخطأ البنك ويتعين تحمله لتبعية خطئه . دفاع ظاهر الفساد لتعارضه مع مبدأ عدم جواز الإثراء بلا سبب .
[القرار رقم ١٤٢٥/٩٦]

٢١٠- كل من أثرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر . أثر ذلك . التزام المثري ، في حدود ما أثرى به ، بتعويض هذا الشخص عما لحق به من خسارة . مفاده . إلزام العميل برد ما أودع في حسابه من مبالغ ليس له حق فيها.

[القرار رقم ١٤٢٥/٨] [القرار رقم ١٤٢٦/١٤٤]

رابع عشر - استثمار خارجي:

٢١١- إصدار الأمر من قبل العميل إلى البنك لشراء كمية محددة من العملة الأجنبية بتاريخ استحقاق معين .
الخلاف بشأن التاريخ المثبت بالتعزيزات الكتابية المحررة من قبله . خلو الأوراق من ثمة اعتراض من قبل

المدعي على هذه التعزيزات وما تضمنتها من بيانات بعد إرسالها إليه من قبل البنك . أثره . اعتبار سجلات العملية بشأن تنفيذ العقود المقدمة منه نهائية ومن ثم مشروعية مسلك البنك بشأن تنفيذها .

[القرار رقم ١٤١٦/٥٥]

٢١٢- المفهوم من اتفاقية حساب الوساطة الدولية أن للعميل الحق في بيع أسهمه متى أراد إذا كان السوق يسمح بذلك وأن هذا البيع هو ضمن سعر السوق بغض النظر عن الربح والخسارة إذ يعود ذلك للعميل وعليه وحده . كما أن الحساب لا تحتسب عليه أية فوائد ما لم يتم الاتفاق خطياً على خلاف ذلك .

[القرار رقم ١٤١٩/٧٢]

٢١٣- النص في اتفقيه الاشتراك في الصندوق الاستثماري على أن البنك يتولى إدارة الصندوق وأن يكون بحكم عمله مسؤولاً عن الإدارة الكاملة لاستثمارات الصندوق ويقوم مجتهداً بالإدارة وغير مسئول عن تبعة قراراته الاجتهادية كمدير محترف . لا يعني ذلك إعفاء البنك من المسؤولية في حالة مخالفة النظام أو العقد أو التقصير .

[القرار رقم ١٤١٩/١/١٠٠] حتى [القرار رقم ١٤١٩/٩/١٠٠]

٢١٤- حساب متاجرة بالهامش . المستقر عليه أن حق البنك في تصفية المراكز دون إشعار العميل أو موافقته في اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش وفقاً لبنود الاتفاقية لا ينال منه النص في الاتفاقية على حق البنك في تغذية الهامش النقدي حيث يحق للبنك تصفية مركز العميل إذا لم يتمكن الأخير من تغذية حسابه عندما يطلب منه البنك ذلك دون أن يكون الاتصال بالعميل وجوبياً .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٦٧]

٢١٥- جرى العرف المصرفي في المملكة على التعامل على حساب المتاجرة بالهامش باعتباره نظاماً يهتم به العملاء الذين تتوافر لديهم الخبرة والدراية الكافية بأسواق العملات الأجنبية والمعادن الثمينة بحيث تكون لديهم القدرة على إدارة حساباتهم ومتابعتها واتخاذ القرارات والتصرف بأنفسهم للاستفادة من تقلبات السوق مع الاستفادة من غرفة التداول التي ينشئها البنك لهذا الغرض . ويقوم البنك بإرسال تأييدات للعميل بالعمليات التي ينفذها في اليوم التالي للتنفيذ وكذلك كشف حساب بشكل دوري يظهر الأرباح

أو الخسائر للعمليات التي تم تنفيذها . اتباع البنك لذلك المسلك المستقر عليه . أثره . عدم مسئولية البنك عن الخسائر التي وقعت على العميل .

[القرار رقم ٤٧٠ / ١٤٢١]

خامس عشر - أمر التحصيل:

٢١٦- من المعروف أن البنك يقدم خدمات مصرفية متعددة لعملائه من بينها تحصيل الأوراق التجارية وغيرها من الحقوق ، والبنك في أدائه لهذه الخدمة يقوم باعتباره وكيلًا بما يتطلبه حسن النية من شخص محترف ومتخصص ويلتزم ببذل العناية المعتادة والمألوفة من البنوك وفقاً لما استقر عليه العرف المصرفي ، وتبعاً لذلك يقوم البنك باتخاذ إجراءات التحصيل في الحدود والمواعيد النظامية أو المناسبة دون تأخير بالاستعانة بالوسائل والطرق الملائمة لطبيعة العمل المصرفي والحق المراد تحصيله، ويكون البنك مسئولاً عن عدم تنفيذ أحد الواجبات المفروضة عليه أو بسبب تنفيذها بطريقة سيئة أو مخالفة لما استقر عليه العرف المصرفي أو بسبب التأخير في القيام بالإجراء اللازم أو اتخاذه بطريقة منافية للمألوف وما يتطلبه العمل المصرفي من سرعة الأداء كما يسأل البنك لعدم اتخاذه الاحتياطات الكفيلة بالتحصيل في الوقت المناسب .

[القرار رقم ٢٠٠ / ١٤٠٩]

٢١٧- حق العميل تجاه البنك الذي سلم إليه أوراقاً تجارية أو سندات عادية للتحصيل أو لقيدها في الحساب حق معلق على شرط التحصيل . والحق المعلق على شرط واقف لا يجوز قيده في الحساب إلا بعد تحقق الشرط . ومع ذلك فقد درجت البنوك على قيد قيمة هذه الأوراق في الجانب الدائن من حساب العميل مع الاحتفاظ بحقها في إجراء قيد عكسي في الجانب المدين من الحساب في حالة عدم استيفاء قيمتها إذ إن العميل هو الذي يتحمل مخاطر عدم الوفاء ولا يسأل البنك إلا في حالة إهماله وعدم بذل العناية اللازمة لاستحصال حق العميل . تأخر البنك في إرسال الشيك للبنك المسحوب عليه للتحصيل حتى تم الحجز على أرصدة الساحب يترتب عليه مسئوليته عن دفع قيمة الشيك للمستفيد بسبب الإهمال في التحصيل .

[القرار رقم ٢١٥ / ١٤٠٨]

٢١٨- استلام البنك المدعى عليه لأمر التحصيل وشروعه في تنفيذه يعتبر قبولاً ضمناً لما ورد فيه من تعليمات مما يجعلها بمثابة الشروط المتفق عليها ويجعل البنك ملتزماً بتنفيذها. عدم إيصال البنك تعليمات العميل الموضحة في أمر التحصيل إلى البنك المحصل يعني إخلاله بالتزاماته التي يفرضها العقد وفقاً للقواعد والأعراف الدولية المنظمة لعمليات التحصيل المستندي الصادرة برقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٨م والمعدلة برقم ٥٢٢ لسنة ١٩٩٦م. أثر ذلك. إلزام البنك بتعويض العميل في حالة حدوث ضرر.

[القرار رقم ٥٧ / ١٤٢٣]

(ب)

أولاً - بطاقات ائتمانية وصرف آلي:

٢١٩- عقد استخدام بطاقة فيزا عقد غير محدد المدة يتم إقفاله بترك التعامل عليه. ويلتزم العميل بدفع قيمة الرصيد المدين عند تاريخ إقفاله.

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٨]

٢٢٠- من المقرر أن حامل البطاقة الأصلي يكون مسئولاً عن الديون الناشئة عن استخدام البطاقة الأصلية والإضافية حتى يتسلم البنك الإخطار عن فقد أو سرقة البطاقة .

- الأصل الذي يعول عليه في تحديد مديونية بطاقة الائتمان هو المستندات التي سدد بموجبها البنك مبالغ العمليات مثل الفواتير .

- تأخر البنك في قيد الفواتير بكشف حساب حامل البطاقة تأخراً ملحوظاً . أثر ذلك. استبعاد المصاريف التي قيدها البنك على حساب العميل حتى لا يضار من تأخير قيد هذه الفواتير .

[القرار رقم ١٤١٠/١٣٢]

٢٢١- المستقر عليه أن عقد استخدام بطاقة الائتمان (الفيزا) يقوم على الطابع الشخصي ويعتمد على ثقة البنك في عميله ومدى جدارته بالائتمان ، ويلتزم العميل بموجب العقد باستخدام البطاقة استخداماً سليماً وعلى مقتضى حسن النية وفقاً للشروط المنصوص عليها، مع التزامه بتسديد المبالغ المستحقة للبنك نتيجة هذا الاستخدام والمقيدة على حسابه الخاص بالبطاقة . وينتهي عقد الاستخدام بحلول الأجل المتفق عليه أو بوقف التعامل بالبطاقة من جانب البنك أو العميل ، ويتحدد عندئذ الرصيد النهائي للحساب المستحق السداد.

[القرار رقم ١٤١٠/٢١٥]

٢٢٢- يتحدد رصيد بطاقة الائتمان بتاريخ آخر حركة سحب فعلية على الحساب ويعتبر الحساب مقفلاً عند هذا التاريخ مع مراعاة القيود الدائنة والمدينة اللاحقة على ذلك. أثره. إلزام المدين بسداد المديونية المقيدة عليه عند تاريخ قفل الحساب .

[القرار رقم ١٤١٧/٧٨] [القرار رقم ١٤١٧/١٦٨]

[القرار رقم ١٤٢٢/١٦١] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٨]

٢٢٣- على التاجر الالتزام بالمحافظة على النقطة الطرفية لنظام نقاط البيع بمتجره لمنع أي عميل أو شخص غير مخول من الدخول إلى طرفية النظام حيث يقتضي الدخول الصحيح أن يكون العميل حاملاً لبطاقة أصدرت إصداراً صحيحاً معرفاً به من الشبكة السعودية للمدفوعات وذلك بما للتاجر من رقابة على الجهاز الممثل لطرفية النظام لديه والذي يتعهد بموجب الاتفاقية التجارية النموذجية الخاصة بنقاط البيع بعدم التخلي عن حيازته المستمرة لتنفيذ التزامه بالرقابة عليه وتشغيله وفقاً لأدلة التشغيل المتفق عليها.

[القرار رقم ١٤١٩/٢٥]

٢٢٤- إذا كانت العلاقة بين البنك والعميل تستند إلى عقد إصدار بطاقة فيزا الائتمانية تتم تسوية الخلافات بين الطرفين على أساس هذا العقد في ضوء كشوف الحساب وما تقضي به القواعد والأعراف المصرفية .

[القرار رقم ١٤١٩/٧٧]

٢٢٥- تأخر العميل في الإبلاغ عن فقد البطاقة الائتمانية مما ترتب عليه استخدامها عن طريق ماكينة إلكترونية والحصول على تفويض لتلك العملية . أثره . عدم مسئولية البنك عن المبالغ التي تم قيدها على حساب البطاقة قبل الإبلاغ عن واقعة السرقة وتحمل العميل لها .

[القرار رقم ١٤٢٢/٤٤] [القرار رقم ١٤٢٤/٧٧]

٢٢٦- المستقر عليه أنه في حالة سرقة البطاقة ينظر إلى موعد التبليغ وفيما إذا كانت العمليات التي تمت على البطاقة قبل التبليغ أو بعده. ويتم ذلك عن طريق تقديم صور العمليات محل الدعوى وإثبات متى تم إيقاف البطاقة.

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٩٢] [القرار رقم ١٤٢٦/٧٨]

٢٢٧- استخراج مديونية بطاقة الائتمان . مناطه . مراجعة كشوف حساب البطاقة في ضوء عقود بطاقات الائتمان وتصفية الحساب عند توقفه بمراجعة الإيداعات اللاحقة .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ١٤٤]

٢٢٨- إثبات التقرير الفني صحة عملية السحب في حق صاحب بطاقة الائتمان يعتبر حجة عليه ما لم يثبت عدم استلامه المبلغ المسحوب .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٣٤]

٢٢٩- عقود بطاقات الائتمان من العقود التي تعتمد على ثقة الجهة مصدرة البطاقة بعميلها وبالتالي يحق لمصدر البطاقة أن يوقف التعامل عليها متى اهتزت تلك الثقة ، كما يستطيع حامل البطاقة أن ينهي تعامله عليها إذا لم يكن راضياً عن خدمات مصدر البطاقة .

[القرار رقم ١٧٣ / ١٤٢٣]

٢٣٠- من المقرر أن السقف اليومي للسحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي من حساب واحد هو مبلغ ٥,٠٠٠ ريال كحد أقصى وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ، ما لم يوجد اتفاق بين البنك والعميل على حد سحب يومي مختلف وبالتالي فإن السحب من مكائن الصراف الآلي بعد تجاوزها لسقف السحب اليومي يعد قرينة على عدم قيام العميل بأي عملية سحب خلال تلك الفترة.

[القرار رقم ٢٠٥ / ١٤٢٣]

٢٣١- مسئولية التحقق من صحة توقيع حامل البطاقة تقع على التاجر الذي سهل عملية الخصم دون التحقق من شخصية حامل البطاقة . فلا يتصور من البنك فحص كل عملية خصم من حسابات عملائه نظراً لكم الهائل منها والتي تتم بشكل إلكتروني . فلا يمر توقيع العميل على البنك بل يبقى لدى التاجر حين إجراء التسويات بينه وبين البنك . أثره . عدم مسئولية البنك عند اختلاف توقيع حامل البطاقة على فاتورة الشراء بواسطتها عن توقيعه المعتمد لدى البنك أو توقيعه المعتاد.

[القرار رقم ٧٧ / ١٤٢٤]

٢٣٢- ثبوت أن السحب من الصراف الآلي باستعمال بطاقة العميل ورقمه السري الذي لا يعلمه سواه . مؤداه . صحة عملية السحب .

[القرار رقم ١١٤ / ١٤٢٤]

٢٣٣- إثبات الجهة المختصة بمؤسسة النقد العربي السعودي صحة عملية الصرف من الصراف الآلي . مؤداه . عدم صحة منازعة العميل فيها ما لم يثبت العكس .

[القرار رقم ١٢٢ / ١٤٢٤]

٢٣٤- اعتراض حامل البطاقة على عمليات شراء تمت خارج المملكة باستعمال بطاقته . مؤدى ذلك . التزام البنك بتقديم فواتير الشراء المثبتة لتلك العمليات . عدم تقديمها يترتب عليه براءة ذمة حامل البطاقة من مديونيتها .

- خلو اتفاقية إصدار بطاقة الفيزا بين العميل والبنك من مدة زمنية محددة للاعتراض على العمليات. أثر ذلك.
لا يجوز للبنك التمسك بمدة محددة للاعتراض .

[القرار رقم ١٤٢٥/١١٢]

٢٣٥- إيراد تقرير إدارة التقنية البنكية بمؤسسة النقد العربي السعودي أن عملية السحب ببطاقة الصرف من الصراف الآلي والمعتراض عليها قد تمت من خلال نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتمت صحيحة من الناحية الفنية باستخدام بطاقة الصراف الخاصة بالعميل . أثره . صحة عملية الصرف .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٢٩]

٢٣٦- ثبوت تقدم وقت حركات السحب ببطاقة الصرف الآلي على وقت إيقاف البطاقة . أثره . لا محل للاعتراض العميل على حركات السحب .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٤٣]

٢٣٧- ثبوت تزوير توقيع عميل على استمارة طلب استخراج بطاقة صراف . أثره . مسئولية البنك عن استخراج البطاقة وعن المبالغ التي سحبت بها .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٦]

ثانياً - بنوك:

٢٣٨- الدفع بأن البنك المدعى عليه قد خالف الفقرة الأولى من المادة العاشرة من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ التي تحظر على أي بنك أن يشتغل لحسابه أو بالعمولة بتجارة الجملة أو التجزئة بما في ذلك الاستيراد والتصدير وأن قرار معالي وزير التجارة رقم ٩٤٨ وتاريخ ١٤٠٢/٢/١هـ يحظر على الشركات والمؤسسات أيا كان نوعها مزاوله نشاط الوساطة بالمضاربة في الذهب والفضة في الأسواق المحلية والأجنبية والإعلان عن ذلك بقصد تشجيع المواطنين على المشاركة فيه . دفع غير سديد . في الأحوال التالية:

أ - إذا كانت العملية موضوع النزاع من أعمال الصرف الأجنبي فهي من الأعمال المصرفية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الأولى من نظام مراقبة البنوك والتي يجوز للبنوك القيام بها بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الثانية من ذات النظام.

ب- إذا لم يقم البنك بتلك العمليات لنفسه بل لحساب عميله وبناء على طلبه فيكون وكيلاً عنه في ذلك .

ج- إذا كان البنك مستثنى من هذا الحظر بموجب الفقرة الأولى من قرار معالي وزير التجارة متى تضمنت أغراضه مثل هذا النشاط .

[القرار رقم ٢٤٠ / ١٤٠٩]

ثالثاً - بيع بالتقسيط:

٢٣٩- النص في اتفاقية البيع بالتقسيط الموقعة من الطرفين والتي لم تنظم حقوق والتزامات الأطراف في حالة السداد المبكر على أنه في حال تخلف المشتري عن دفع الأقساط لشهرين متتاليين فإنه يحق للبائع أن يبيع العقار لاستيفاء باقي الثمن وذلك بعد حذف الأرباح عن الأقساط التي لم يحن موعد سدادها .
قياساً على هذه المادة فإنه من باب أولى أن تحط الأرباح عن الأقساط غير المستحقة في حال السداد المبكر .

[القرار رقم ٢٠٧ / ١٤٢٣]

(ت)

أولاً - تسهيلات ائتمانية:

٢٤٠- من المقرر مصرفياً أن منح الائتمان يقوم على اعتبارات شخصية أهمها الثقة في العميل ووفائه بالتزاماته تخلف أحد تلك الاعتبارات يميز للبنك إنهاء اتفاقية التسهيلات غير محددة المدة بشروط هي حسن نية البنك وأن يكون الإنهاء في وقت مناسب وإخطار العميل قبل الإنهاء ما لم تنص الاتفاقية على غير ذلك أما اتفاقية التسهيلات محددة المدة فتنتهي بانتهاء مدتها . تقدير سلامة قرار البنك بوقف تعامله مع عميله من إطلاقات اللجنة متى اطمأنت إلى ذلك .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٤]

٢٤١- السند لأمر البنك الموقع من العميل بتاريخ ومبلغ معين لا يعني تحديد مديونية العميل بهذا المبلغ فقط لأن تحرير هذا السند يكون ضماناً للتسهيلات الممنوحة بمقتضى الاتفاقية ولا صلة له بتحديد الرصيد النهائي المدين الذي يلتزم العميل بالوفاء به للبنك .

[القرار رقم ١٤٠٨/٨٨]

٢٤٢- عقد فتح الاعتماد أو الجاري مدين من العقود القائمة على الاعتبار الشخصي . يقفل الحساب باتفاق طرفيه إذا كان غير محدد المدة أو بالإرادة المنفردة الصريحة أو الضمنية لأحدهما وذلك بترك التعامل عليه في تاريخ محدد مما يؤدي إلى قفله .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٦٢]

٢٤٣- تضمن عقد التسهيلات الائتمانية غير محدد المدة يكون إقفاله عند التاريخ الذي تتوقف فيه حركة الحساب سحباً وإيداعاً وهذا التاريخ هو الذي يعتد به لقفل الحساب واستخراج رصيده النهائي .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٢] [القرار رقم ١٤٢٥/١٢٤]

٢٤٤- التزام الكفيل بسداد ما يستحق على مكفوله بالتضامن للمديونية الناتجة عن عقد التسهيلات المحدد المدة . مفاده . أحقية البنك في اقتضاء دينه المستحق عن أية مبالغ عائدة للكفيل في حدود المبلغ المعين بالعقد .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٦٥]

٢٤٥- عقد فتح اعتماد بالجاري مدين غير محدد المدة . تتحدد حقوق و التزامات الطرفين وفق شرائطه . يقفل الحساب عند تاريخ آخر حركة نشطة مدينة قام بها العميل وتحدد المديونية لدى هذا التاريخ مع مراعاة القيود الدائنة والمدينة المقيدة بعد تاريخ قفل الحساب .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٨٥][القرار رقم ١٤٠٩/٩٠]

[القرار رقم ١٤١١/٥٧][القرار رقم ١٤١٣/٤٩]

[القرار رقم ١٤١٤/١٦٤][القرار رقم ١٤١٥/٢٣٦]

[القرار رقم ١٤١٦/١٦][القرار رقم ١٤١٧/١٥٦]

[القرار رقم ١٤١٨/٢٩٤][القرار رقم ١٤٢٢/٦٤]

٢٤٦- عقد حساب جاري مدين محدد المدة . يقفل الحساب بانتهاء المدة المحددة بالعقد ويتحدد الرصيد النهائي عند هذا التاريخ . اعتبار دين الرصيد ديناً مستحق الأداء بمجرد قفل الحساب .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٣٠][القرار رقم ١٤١٤/٢٠٤]

[القرار رقم ١٤١٤/٨][القرار رقم ١٤١٥/٢٩٣]

[القرار رقم ١٤١٦/١٤][القرار رقم ١٤١٧/٣٥]

[القرار رقم ١٤١٩/١٢][القرار رقم ١٤٢٠/١٩٥]

٢٤٧- الأصل استقلال الحسابات المفتوحة لدى البنك لشخص واحد وعدم جواز المقاصة فيما بينها . اتفاق الطرفين على اندماج حسابات العميل لدى البنك . مفاده . إجراء المقاصة بينها والاعتداد بالرصيد الموحد في مجموعها .

[القرار رقم ١٤٠٩/٤٠]

٢٤٨- تجاوز التسهيلات التي حصلت عليها الشركة المدعى عليها للحد الأقصى المتفق عليه لا يؤثر على حق البنك المدعي في المطالبة بما أسفر عنه الرصيد النهائي المدين لأنه ليس هناك ما يحول دون أن يتجاوز البنك الحد الأقصى للتسهيلات متى اطمأن إلى عميله في السداد .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٦٥]

٢٤٩- الخطاب الموجه من البنك إلى العميل لتمويل إحدى عملياته والمشروط بموافقة إدارة الائتمان بالبنك لا يعدو أن يكون خطاباً بالنوايا أو بدون ارتباط من أي من الجانبين ولا يترتب عليه أية التزامات قانونية في ذمة أي منهما بسبب عدم الوصول إلى مرحلة التراضي.

[القرار رقم ٢١٩ / ١٤٠٩]

٢٥٠- إلغاء التسهيلات الممنوحة للعميل من جانب البنك . أثر ذلك . اعتباراً من تاريخ الإلغاء ينتهي عقد التسهيلات ويعتبر الحساب مقفلاً ويتحدد الرصيد المدين وذلك مع مراعاة حسم ما يتم سداده بالحساب بعد تاريخ قفله من الرصيد المدين .

[القرار رقم ٢٩٤ / ١٤٠٩]

٢٥١- التسهيلات المصرفية بالحساب الجاري مدين المتمثلة في السحب على المكشوف كأحد أنواع التسهيلات، ينتهي بانتهاء المدة المتفق عليها أو بترك التعامل على الحساب من جانب العميل في حالة عدم تحديد مدة للتسهيلات. وبنهاية التسهيلات يتم قفل الحساب ويتحدد الرصيد النهائي .

[القرار رقم ٣١٧ / ١٤٠٩]

٢٥٢- للبنك السماح بتجاوز الحد الأقصى لعقد التسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف وفقاً لتقديره المطلق في ضوء علاقته وثقته بالعميل .

[القرار رقم ٨ / ١٤١٠]

٢٥٣- المستقر عليه أن عقد التسهيلات المصرفية يعتمد أساساً على ثقة البنك في عميله ومدى جدارته بالائتمان. ويحدد الرصيد النهائي للحساب في تاريخ انتهاء العقد وقفل الحساب سواء بانتهاء مدته أو بوقف التعامل على الحساب في العقد غير محدد المدة ، مع الأخذ في الحسبان القيود الدائنة والمسحوبات التي تتم بعد قفل الحساب . ويستحق سداد دين الرصيد النهائي للحساب منذ تاريخ قفله .

[القرار رقم ١٩ / ١٤١٠] [القرار رقم ٨ / ١٤٢٦]

٢٥٤- عقد اعتماد جاري مدين محدد المدة . استمرار التعامل بعد انتهاء مدة العقد بمثابة إرادة ضمنية للطرفين بشأن تمديده . يتحدد الرصيد النهائي عند آخر حركة نشطة على الحساب . أثره . إلزام المدين بالمديونية الثابتة بحقه .

[القرار رقم ٢١٥ / ١٤١٠] [القرار رقم ٥٢ / ١٤١١]

[القرار رقم ٢٨٧ / ١٤١٤] [القرار رقم ٢٠ / ١٤١٦]

[القرار رقم ٣٩ / ١٤١٧] [القرار رقم ١٤٠ / ١٤١٨]

[القرار رقم ٤٩ / ١٤٢٠] [القرار رقم ٤٢ / ١٤٢٦]

٢٥٥- ثبوت عدم التعامل بين طرفي عقد التسهيلات على أساس هذا العقد . أثر ذلك . عدم ترتب أية آثار في مديونية العميل بناء عليه .

[القرار رقم ١٩٤ / ١٤١٢]

٢٥٦- متى انتهى العمل بالاعتماد المالي وقفل الحساب يلتزم العميل بأن يسدد للبنك جميع المبالغ التي يكون مديناً بها .

[القرار رقم ١٣٧ / ١٤١٣]

٢٥٧- المستقر عليه أن إيقاف التسهيلات الائتمانية من جانب البنك المانح لها في وقت مناسب ودونما تعسف منه هو حق له ينبني على ضوابط وأسس منح الائتمان في الحالات التي تضطرب فيها أعمال العميل ويتعثر في سداد مستحقاته للبنك مانح الائتمان .

[القرار رقم ١٤٢ / ١٤١٣]

٢٥٨- إذا كان الثابت من كشف حساب التسهيلات أن التعامل استمر قائماً بصورة نشطة سحياً وإيداعاً بعد التاريخ المحدد لنهاية عقد التسهيلات . مؤدى ذلك . تمديد العمل بالعقد ضمناً لمدة غير محددة .

[القرار رقم ١٤٧ / ١٤١٣] [القرار رقم ٨٨ / ١٤٢٦]

٢٥٩- إذا كانت علاقة الطرفين تقوم على أساس سند لأمر البنك تم خصمه و قيد قيمته في الحساب الجاري لصالح العميل فعلى ذلك تتحدد حقوق والتزامات الطرفين حيث تدور المنازعة حول قرض ناتج عن خصم ورقة تجارية وتتم تسويتها في ضوء ما يسفر عنه كشف الحساب .

[القرار رقم ٢٦٢/١٤١٣]

٢٦٠- المستقر عليه أنه وإن كان العميل لم يوقع على العقد بمنح تسهيلات مع البنك إلا أن الطلب المقدم منه بشأن طلب تسهيلات من البنك لمدة سنة وموافقة البنك على ذلك على نحو ما هو مستفاد من تشغيل الحساب بالسحب والإيداع يعد اتفاقاً بين الطرفين على منح تسهيلات ائتمانية بحساب العميل الجاري مدين.

[القرار رقم ١٩١/١٤١٣]

٢٦١- قيد مبالغ في الجانب الدائن للحساب بعد تاريخ قفله . مؤداه . خصم تلك المبالغ من المديونية التي على الحساب .

[القرار رقم ٢٠/١٤١٤]

٢٦٢- المقرر أنه إذا كانت علاقة البنك المدعي بالمدعى عليه قامت على أساس منحه تسهيلات مصرفية بحسابه الجاري تمثلت في كشف حسابه . أثر ذلك . هذا الحساب يقفل بترك التعامل عليه وهو ما يستفاد ضمناً من تاريخ آخر حركه سحب قام بها العميل .

[القرار رقم ٤٩/١٤١٤] [القرار رقم ٢١/١٤٢٦]

٢٦٣- إذا كان عقد فتح الاعتماد بالحساب الجاري مدين مؤرخ في ١٠/٢/١٤٠٦هـ وينتهي في ٣٠/٦/١٤٠٦هـ إلا أنه يستفاد من مطالعة كشوف الحساب أن آخر حركه سحب فعلي تمت عليه كانت بتاريخ ٢٤/٩/١٤٠٤هـ ومن ثم فإن للجنة أن تقرر اعتبار الحساب مقفلاً من هذا التاريخ وتغض النظر عن العقد الذي لم يتم تنفيذه فعلاً.

[القرار رقم ١١٠/١٤١٤]

٢٦٤- عقد فتح اعتماد بالجاري مدين غير محدد المدة بكفالة شخصية . يتحدد الرصيد المدين عند آخر حركه نشطة على الحساب بمراعاة القيود التي تمت عليه عقب ذلك . أثره . إلزام المدين بسداد المديونية الثابتة بحقه متضامناً مع الكفيل على أن تتحدد مسؤولية الأخير بحدود مبلغ الكفالة .

[القرار رقم ٩٦/١٤١٧]

٢٦٥- اتجاه إرادة الطرفين إلى أن لا تقل نسبة غطاء الأسهم لرصيد الدين عن ١٠٠% . إخطار البنك الدائن إلى المدين الراهن بتدني نسبة الغطاء عن ١٠٠% وفي حالة عدم إيداع أسهم إضافية للمحافظة على النسبة المذكورة يتم بيع الأسهم المرهونة في أجل محدد . عدم استجابة الراهن لرفع النسبة حتى حلول الأجل المحدد للبيع و تراخي البنك المرتهن عن اتخاذ إجراءات البيع إلى ما بعد الأجل السابق تحديده من قبله للتصرف في المال المرهون مما ترتب عليه تدني قيمته . أثره . إلزام البنك بأن يعرض المدين الراهن بالفارق بين أسعار الأسهم يوم تنفيذ البنك عليها وبين أسعارها في التاريخ الذي كان محدداً أصلاً للتصرف فيها .

[القرار رقم ١٤١٨/٢٠]

٢٦٦- حساب جاري . سحب على المكشوف . تتحدد حقوق و التزامات الطرفين في ضوء ما يسفر عنه كشف الحساب . أثره . إلزام المدين بالمديونية المقيدة عليه عند آخر حركة سحب مقيدة على الحساب مع مراعاة القيود التي تمت عقب ذلك .

[القرار رقم ١٤١٨/٢٦٦][القرار رقم ١٤٢٠/٤٩٤]

٢٦٧- المستقر عليه مصرفياً أن عقود التسهيلات المصرفية بأنواعها وصورها المختلفة تعتمد على الاعتبارات الشخصية وثقة البنك في عميله . ويتحدد الرصيد النهائي في تاريخ انتهاء العقد وقفل الحساب وذلك بانتهاء المدة المحددة للعقد أو بوقف التعامل على الحساب في العقد غير محدد المدة مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة و المدينة التي تتم بعد تاريخ قفل الحساب . ويعتبر الرصيد من تاريخ قفل الحساب ديناً مستحق السداد .

[القرار رقم ١٤١٩/٥٣]

٢٦٨- إذا كانت العلاقة بين البنك والعميل تستند إلى قرض ثابت بموجب فيشة صرف القرض الموقع عليها من العميل ، فتتم تسوية الخلافات بين الطرفين في ضوء سجلات القرض وما تقضي به القواعد والأعراف المصرفية .

[القرار رقم ١٤١٩/٥٧]

٢٦٩- توقيع العميل والبنك اتفاقية تسهيلات لم يعمل بها . أثر ذلك . الالتفات عنها في مجال تحديد المديونية.

[القرار رقم ١٤١٩/٢٢٨]

٢٧٠- المستقر عليه أن الرصيد النهائي في عقد التسهيلات المصرفية يتحدد في تاريخ قفل الحساب سواء بانتهاء المدة المتفق عليها في العقد أو بوقف التعامل على الحساب في العقد غير المحدد المدة . مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة والمدينة التي تتم على الحساب بعد قفله .

[القرار رقم ٦ / ١٤٢١]

٢٧١- المستقر عليه مصرفياً أن رصيد حساب القرض يتم تحديده في تاريخ قفله بانتهاء مدته مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة و المدينة التي تتم بعد قفل الحساب ويجب سداد دين الرصيد النهائي من تاريخ قفل الحساب .

[القرار رقم ٦١ / ١٤٢١]

٢٧٢- عقد الاعتماد المالي في حساب جاري مدين لمدة تحت الطلب . يعتبر من العقود غير محددة المدة ويقفل الحساب عند آخر حركة تعامل عليه .

[القرار رقم ٧٠ / ١٤٢١] [القرار رقم ١٥٣ / ١٤٢١]

٢٧٣- المستقر عليه أن الحسابات الشخصية وما يمنح إلى العملاء من تسهيلات تكون قائمة على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الطرفين وهو ما ينتهي بمجرد الوفاة ما لم يثبت أن التسهيلات إنما منحت بضمان عيني كضمان رهن أسهم أو غيره .

[القرار رقم ١٠٤ / ١٤٢١]

٢٧٤- إذا كان التعامل بين البنك والعميل يستند في حقيقته إلى حساب جار دائن انكشف وأصبح مديناً . أثر ذلك . تتحدد المديونية على ضوء كشوف حساب العميل لدى البنك عند توقف التعامل بالسحب منه .

[القرار رقم ١٣٢ / ١٤٢١]

٢٧٥- المستقر عليه أنه من حق البنك إيقاف التسهيلات غير محددة المدة بشرط عدم وجود تعسف من جانبه في هذا الخصوص أو بقصد الإضرار بالعميل . عبء إثبات التعسف أو قصد الإضرار يقع على عاتق العميل .

[القرار رقم ٣٠٣ / ١٤٢٢]

٢٧٦- المقرر أنه إذا استمر عقد التسهيلات الائتمانية المحدد المدة إلى ما بعد نهاية العقد فإن الحساب يقفل عند آخر حركة تعامل تمت عليه .

[القرار رقم ٥ / ١٤٢٣] [القرار رقم ٧٥ / ١٤٢٣]

٢٧٧- الحساب الجاري تحت الطلب يعامل في ضوء العقود غير المحددة المدة . مفاد ذلك . يقفل الحساب عند آخر حركة تعامل تمت عليه مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة والمدينة اللاحقة لتاريخ قفله.

[القرار رقم ٨٠ / ١٤٢٣]

٢٧٨- عدم جواز قيام البنك بتحصيل ما يزيد عن مبلغ القرض المستحق في ذمة المقترض طبقاً للاتفاقيات الموقعة بينهما . أثر ذلك . غرامات التأخير التي يحصلها البنك من المقترض تعتبر إثراء غير مشروع على حساب الغير دون سبب.

[القرار رقم ٨٢ / ١٤٢٣]

٢٧٩- عقد التسهيلات أيًا كانت صورته يعتمد على ثقة البنك في عميله ويتحدد الرصيد النهائي في تاريخ قفله بترك التعامل فيه مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة والمدينة والتي تتم بعد قفل الحساب .

[القرار رقم ١٠٨ / ١٤٢٣]

٢٨٠- ثبوت عدم استفادة العميل استفادة فعلية من القروض الممنوحة له بعد القرض الأول لكون الغاية من كل من تلك القروض اللاحقة هي فقط لسداد مديونية القرض السابق له . أثره . عدم الاعتداد بعمولات القروض اللاحقة .

[القرار رقم ٢١ / ١٤٢٤]

٢٨١- الحساب الجاري تحت الطلب يتوقف العمل به بتوقف التعامل الفعلي عليه.

[القرار رقم ٢٦ / ١٤٢٤]

٢٨٢- رصيد حساب التسهيلات يتحدد في تاريخ قفله سواء بانتهاء مدة عقد التسهيلات محدد المدة أو بترك التعامل على الحساب إذا لم يحدد للعقد مدة معينة مع الأخذ في الاعتبار القيود الدائنة والمدينة التي تتم بعد قفل الحساب . ويستحق سداد دين الرصيد النهائي من تاريخ قفل الحساب .

- استمرار العميل في التعامل على الحساب بعد انتهاء مدة عقد التسهيلات . مؤدى ذلك . رضاؤه ضمناً بتجديد العقد.

[القرار رقم ٧٠ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٨٤ / ١٤٢٤]

٢٨٣- تضمن عقد التسهيلات تعهد المدعى عليه العميل بسداد كافة المبالغ المقترضة التي يكون مدينا بها للبنك مع الخدمات البنكية والمصرفيات الإدارية . أثر ذلك . لا يجوز للمدعى عليه المطالبة باسترداد الخدمات البنكية والمصرفيات الإدارية التي احتسبها البنك على المديونية .
[القرار رقم ١٤٢٥/١٢]

٢٨٤- ثبوت عدم العمل بإحدى اتفاقيات التسهيلات المبرمة بين العميل والبنك . أثر ذلك . عدم التعويل عليها في تصفية الحساب .
[القرار رقم ١٤٢٥/١١٣]

٢٨٥- ثبوت أن عقد القرض الموقع بين العميل والبنك لم يكن قرضاً حقيقياً انتفع به العميل بل منح بغرض تخفيض الرصيد المدين للعميل . أثر ذلك . استبعاد القرض وفائدته عند تصفية حساب الطرفين .
[القرار رقم ١٤٢٥/١١٣][القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٧]

٢٨٦- عقد التسهيلات غير محدد المدة يجوز قفله باتفاق الطرفين كما يجوز لأي منهما قفل الحساب بإرادته المنفردة الصريحة أو الضمنية في الوقت المناسب . وتستفاد الإرادة الضمنية لإنهاء العقد وقفل الحساب بمراجعة القيود بالحساب وثبوت ترك التعامل عليه في تاريخ معين مما يؤدي إلى قفله .
[القرار رقم ١٤٢٥/١١٦]

٢٨٧- حصول شركتين على تسهيلات دون تحديد نصيب كل منهما فيها . مؤداه . تضامن الشركتين في مبلغ التسهيلات (وذلك بخلاف الحساب المشترك تحت الطلب الذي يسأل أصحابه عن ما يترتب على انكشافه بنسب متساوية) .
[القرار رقم ١٤٢٥/١٤١]

٢٨٨- تتحدد الحقوق الناشئة عن القرض وفقاً للعقد وفيشة الصرف وفي ضوء كشف الحساب .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٩]

٢٨٩- يلتزم الكفيل بالتضامن مع المكفول في سداد الالتزامات الناشئة عن عقد التسهيلات محدد المدة وتحدد قيمة المطالبة في تاريخ انتهاء العقد . تجديد الدين مؤداه تغير مصدر الالتزام وضمائنه تبعاً لاحتفاظ

الدائن بحقه في الرجوع على الملتزمين . أثر ذلك . انقضاء الكفالة السابقة على التجديد وإبراء ذمة الكفيل في مواجهة الدائن بسبب إهمال الأخير بعدم احتفاظه عند تجديد الدين بحقه في الرجوع على الكفيل .

[القرار رقم ١٤٢٦/٧٩]

ثانياً - تحويل مصرفى:

٢٩٠- من المقرر أن التحويل عملية مصرفية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب الأمر لدى البنك المأمور إلى حساب آخر له أو لغيره لدى نفس البنك أو لدى بنك آخر . أثر ذلك . إذا كان المسئول عن تنفيذ هذا الأمر بنك العميل المأمور بالتحويل تبرأ ذمته في مواجهة الأمر بمجرد تمام التحويل إلى المحول له .

[القرار رقم ١٤٠٨/١١]

٢٩١- إخفاق البنك الممثل في عدم التحقق من صحة أمر التحويل من الناحية الشكلية أو في شأن عدم تنفيذ أمر الحوالة في الوقت المناسب أو فشله في تنفيذها وفق التعليمات المحددة من الأمر . أثره . مسئولية البنك عن الحوالة وإلزامه بتعويض الأمر عما لحق به من أضرار .

[القرار رقم ١٤١٦/٦٥]

ثالثاً - ترك:

٢٩٢- عزوف المدعي عن الاستمرار في دعواه . أثره . ترك الخصومة في الدعوى دون التنازل عن أصل الحق المطالب به .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣]

٢٩٣- إبداء المدعي رغبته في ترك دعواه أثناء السير فيها . أثره . عودة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل رفع الدعوى دون النزول عن أصل الحق المطالب به .

[القرار رقم ١٤١١/٦١] [القرار رقم ١٤١٦/٤]

٢٩٤- إبداء المدعي رغبته في عدم الاستمرار في دعواه . أثره . ترك المدعي الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤١٥/٢٣٢] [القرار رقم ١٤١٧/٤]

[القرار رقم ١٤٢٠/٢]

٢٩٥- ليس لتك الخصومة ميعاد معين ، فهو جائز في أية حالة تكون عليها الدعوى مادام أنه لم يقفل فيها باب المرافعة .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٨١]

٢٩٦- ترك الخصومة تصرفاً من التارك . مؤدى ذلك . لا يقبل إلا من التارك نفسه أو من وكيله المفوض في ذلك بتفويض خاص .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٨١]

رابعاً - تفسير:

٢٩٧- للجنة سلطة تفسير ما يشوب منطوق القرار الصادر عنها من غموض أو لبس أو إبهام متى طلب ذلك أحد الخصوم ممن له مصلحة في ذلك . القرار الصادر بالتفسير يعتبر متمماً للقرار الأصلي ومكماً له .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٠٤]

٢٩٨- تفسير البنك لتعليمات عميله على نحو معين وعدم اعتراض العميل على ذلك . أثره . إقراره الضمني للتفسير الذي أخذ به البنك .

[القرار رقم ١٤١٠/١٤١]

خامساً - تدابير:

٢٩٩- عدم التعاون من قبل المحكوم عليه في تنفيذ قرار التسوية الصادر من اللجنة يترتب عليه إصدار القرار بالمنع من التعامل مع الأجهزة الحكومية والبنوك والتوجيه بالحجز على أرصده الدائنة لدى البنوك ومنع المدير المسئول من السفر إلى الخارج لمدة سنة .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٣١] [القرار رقم ١٤٠٨/٢٨٧]

٣٠٠- إخلال المحكوم عليه في شأن تنفيذ القرار الصادر بتسوية النزاع وعدم التعاون في ذلك . جزاء ذلك . منعه من التعامل مع الأجهزة الحكومية والبنوك بنفسه أو وكالة عن غيره وحجز أرصده الدائنة لدى البنوك ومنعه من السفر للخارج لمدة سنة .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٣] [القرار رقم ١٤١٦/٩]

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٩٥]

٣٠١- القرار الصادر من اللجنة بإنتزال تدبير معين على المدين كالمنع من السفر والحجز على مستحقاته وأرصده الدائنة لدى البنوك . مناطه . عدم تعاون المدين في شأن تنفيذ التسوية الصادر بها قرار من قبل اللجنة.

[القرار رقم ٣٠٧/١٤١١] [القرار رقم ٢٨/١٤١٥]

[القرار رقم ٩٠/١٤١٥] [القرار رقم ١٥٢/١٤١٧]

٣٠٢- للجنة أن تقرر الإجراءات المناسبة لحث المدين على سداد مديونيته الثابتة بقراراتها ومنها التوصية بمنعه من السفر والحجز على أرصده لدى البنوك .

[القرار رقم ١٩٥/١٤٢٥] [القرار رقم ٢١١/١٤٢٥]

٣٠٣- تقاعس المدعى عليه عن تنفيذ اتفاقية الصلح مع البنك الصادر بها قرار من اللجنة . أثر ذلك . للجنة التوصية بمنعه من السفر خارج المملكة .

[القرار رقم ٥٤/١٤٢٥]

٣٠٤- ثبوت انقضاء الدين . أثره . رفع اسم العميل من قائمة الممنوعين من التعامل مع البنوك .

[القرار رقم ٨٣/١٤٢٥]

٣٠٥- الحجز على مستحقات العميل لدى الجهات الحكومية ومنعه من السفر أو التعامل مع الأجهزة الحكومية والبنوك . شرطه . ثبوت عدم التزامه في سداد المديونية المحكوم بها.

[القرار رقم ٢٢٨/١٤٢٥]

٣٠٦- عدم جواز إدراج اسم شركة بقائمة العملاء الممنوع التعامل معهم بسبب مديونية أحد الشركاء بها إلى البنك ، نظراً لاستقلال الشخصية الاعتبارية للشركة عن شخصية الشركاء فيها بما يستتبعه ذلك من

تمتعها بالذمة المالية المستقلة عن الذمم المالية للشركاء فيها .

[القرار رقم ١٢٧/١٤٢٦]

سادساً - تنفيذ:

٣٠٧- صدور قرار من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بإلزام العميل بدفع قيمة سند لأمر البنك مستحق السداد ولا يوجد له مقابل في كشف الحساب ولكنه في الواقع لمواجهة مديونية التسهيلات المصرفية التي تحددت أمام اللجنة . أثر ذلك . من حق العميل التمسك بالتسوية التي أقرتها اللجنة عند

مطالبته بتنفيذ قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية حتى لا يكون هناك ازدواج في المديونية بالنسبة للعميل .

[القرار رقم ١٤١٠/١٥٦]

٣٠٨- المستقر عليه أن سلطة أو امتياز التنفيذ المباشر جبراً على المدين ودون حاجة لحكم أو قرار قضائي لا يكون إلا بنص في النظام ولا يجوز تقريرها بأداة أدنى من ذلك كاللوائح والقرارات والتعليمات الداخلية.

[القرار رقم ١٤٢١/١٤٤]

سابعاً - تحكيم:

٣٠٩- اتفاق الطرفين على اللجوء إلى التحكيم في حالة نشوب خلاف بشأن العقد الذي ينظم العلاقة بينهما من شأنه منع الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع من سماع الدعوى مادام الشرط قائماً . أثره . عدم قبول الدعوى .

[القرار رقم ١٤١١/٣٠٩]

٣١٠- تضمن العقود المبرمة بين البنك والعميل شرط اللجوء إلى طريق التحكيم لحل المنازعات التي تنشأ بينهما تلك العقود . أثره . تقوم تلك العقود مقام وثيقة التحكيم التي فشل الطرفان في الاتفاق على صيغة الوثيقة .

[القرار رقم ١٤٢٦/٥٨]

ثامناً - تسوية:

٣١١- قبول البنك لعرض التسوية المقدم من عميله بشرط إعادة أصل خطاب الضمان الصادر بالنيابة عنه . أثر إعادة أصل الخطاب . تحقق للشرط وبمناخه تلاقي للإرادتين لإنهاء النزاع . عدم جواز العدول عن التسوية بعد تحقق الشرط .

[القرار رقم ١٤١١/٥٤]

٣١٢- عدم التزام العميل بالانتظام في سداد الأقساط المحددة بعقد التسوية المبرم بينه وبين البنك الذي ينص على اعتبار عقد التسوية مفسوخاً في حال تأخر العميل في سداد أي قسط أو جزء منه . مرده . تسوية النزاع تتم وفق العقود المبرمة بين الطرفين وكشوف الحساب تحدد حقوق والتزامات طرفيه . أثره . اعتبار عقد التسوية مفسوخاً .

[القرار رقم ١٤١١/٢٥٠]

٣١٣- تقدير اللجنة أن المبلغ المعروض من العميل يعتبر ملائماً مقارنة بالمديونية المستحقة عليه . أثر ذلك .
تسوية النزاع على هذا الأساس .

[القرار رقم ٢ / ١٤٢٤]

٣١٤- تراضي طرفي الدعوى على تسوية المديونية بمبلغ معين . مؤدى ذلك . تسوية النزاع على أساس ذلك التراضي .

[القرار رقم ١١٨ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١٨٤ / ١٤٢٤]

٣١٥- إصدار البنك مخالصة وتسوية بصيغة عامة لجميع المديونيات على أشخاص محددين وفروع محددة . مؤدى ذلك . عدم جواز استبعاد أي مديونية لشخص مذكور اسمه بالمخالصة نتيجة التعامل مع فرع من الفروع المثبتة بها .

[القرار رقم ١٥٦ / ١٤٢٤]

تاسعاً - تجميد الضمانات:

٣١٦- قرار هيئة حسم المنازعات التجارية بتجميد الضمانات إجراءً وقتي يدور وجوداً وعدمياً مع المنازعة التي صدر فيها .

[القرار رقم ١٩٧ / ١٤١٢]

عاشراً - تعسف:

٣١٧- انعدام المشروعية في استعمال الحق لا يكون إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير أو إذا كانت المصالح التي يقصد إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب ألبته مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها أو إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة . مؤداه . الدفع بانعدام المشروعية في استعمال الحق لا يعتبر من النظام العام . أثر ذلك . عدم جواز طلب البنك حجز قيمة خطاب الضمان بحجة إساءة استعمال الشركة المستفيدة المدعى عليها لحقها في طلب مصادرة خطاب الضمان المصدر من البنك المدعى .

[القرار رقم ١٠٨ / ١٤١٢]

حادي عشر - تعويض:

٣١٨- عدم ثبوت أي تقصير من البنك المدعى عليه في استرداد الشيكات التي قدمت للتحصيل رغم طول الإجراءات التي تخرج عن إرادة البنك . مفاده . انتفاء الخطاء من جانب البنك . أثره . عدم أحقية المدعي في المطالبة بالتعويض .

[القرار رقم ١٤١٥/١٦٩]

٣١٩- من المستقر عليه شرعاً ونظماً أنه يلزم توافر أركان المسؤولية الثلاثة من خطأ وضرر محقق وعلاقة السببية بينهما حتى تتحقق مسؤولية البنك ومن ثم يجوز مطالبته بالتعويض . مفاده . حصول المدعي على حكم من المحكمة الشرعية ضد الشخص الذي قام بسحب مبالغ من حساب المدعي بموجب شيكات مزورة بأن يدفع له تلك المبالغ يعتبر تعويض كافي لا يجوز معه للمدعي مطالبة البنك أمام اللجنة بالتعويض مرة أخرى .

[القرار رقم ١٤١٣ / ٢٧٦]

٣٢٠- مخالفة البنك لتعليمات عميله ببيع الأسهم بمبلغ معين حال كونه ملتزماً بتنفيذ تلك التعليمات بكل دقة وكذلك إيداع القيمة في حساب شخص آخر يترتب مسؤولية البنك عن التعويض عما لحق بالعميل من ضرر . أثره . اعتبار البيع كأن لم يكن وإلزام البنك بإعادة أسهم العميل ومضاعفاتها وأرباحها .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٧٧]

٣٢١- المسؤولية الموجبة للتعويض يلزم لتحقيقها توافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر المحقق وعلاقة السببية بينهما. إذا ساهم المضرور في تحقيق الضرر نتيجة خطأ من جانبه فإنه يتحمل نصيبه من قيمة هذا الضرر بما يتناسب مع جسامة خطئه بالمقارنة بخطأ المدعى عليه ما دام لم يستغرق خطأ أي منهما خطأ الآخر .

- ثبوت وجود خطأ من البنك المدعى عليه بشأن الرسائل موضوع النزاع تمثل في إهماله وتراخيه في الرقابة الكافية على أعمال تابعيه مما أدى إلى تصدير هذه الرسائل باسم البنك المدعى عليه يلتزم فيها للبنك المدعي بدفع مبالغ مالية لصالح أحد عملاء الأخير في تاريخ لاحق دون أن يكون لها أصل بسجلاته مما ساهم في تحقيق الضرر الذي أصاب البنك المدعي ، كما ثبت في حق الأخير وجود خطأ مهني جسيم تمثل في تنفيذه لمضمون هذه الرسائل وخصم القيمة للمستفيد بالرغم من غموض فحواها وما شابها من تناقضات . أثر ذلك . تحقق مسؤولية البنكين مما يبرر توزيع المسؤولية بينهما بمراعاة جسامة خطأ البنك المدعي بالمقارنة بخطأ البنك المدعى عليه الذي يقل عنه في مقدار هذه الجسامة .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٧٦]

٣٢٢- قيام موظف البنك بالمصادقة على بصمة شخص دون التأكد من صاحبها وهويته يعتبر خطأ يرتب مسؤولية البنك إذا تسبب عنه ضرر للغير.

[القرار رقم ٢٠٩ / ١٤٢٣]

ثاني عشر - تحديد مديونية:

٣٢٣- اتفاق الطرفين على تحديد المديونية القائمة بينهما والبرنامج المحدد للسداد . الاتفاق على الإعفاء من جزء من المديونية في حالة الانتظام بالسداد . أثر مخالفة ذلك . عدم إفادة المدين من الخصم الممنوح له لإخلاله بشروط السداد وإلزامه بكامل المديونية .

[القرار رقم ١٢ / ١٤١٧]

٣٢٤- اتفاق الطرفين بعد إقامة الدعوى على تحديد المديونية القائمة بحق المدين الذي أوفى بها في مقابل منحه مخالصة نهائية وإبراء ذمته من الدين المطالب به . أثر تنفيذ الاتفاق . عدم جواز إعادة النظر في شأن تصفية الحساب ومراجعته مجدداً احتراماً لما تم الاتفاق عليه وتم تنفيذه وذلك استقراراً للأوضاع .

[القرار رقم ١٤ / ١٤١٧]

ثالث عشر - تظلم:

٣٢٥- المستقر عليه أنه لكفالة حقوق الدفاع لطرفي الدعوى ولضمان استقرار الحقوق والأوضاع والمراكز المتعلقة بهما بما يتفق مع الاتفاقيات القائمة بينهما والأصول والأحكام المرعية فقد استقرت الأنظمة والمبادئ العامة على حق صاحب الشأن في الاعتراض على الحكم أو القرار الصادر في حقه من الجهات واللجان القضائية أو شبه القضائية أو التظلم منه طالباً إعادة النظر فيه سواء أمام نفس الجهة مصدرة الحكم أو القرار أو جهة أخرى وفقاً للترتيبات والأوضاع المقررة . ويعتبر الحق في الاعتراض أو التظلم من المبادئ العامة السائدة دون حاجة إلى نص خاص يقرره . وقد جرت هذه اللجنة في عملها على كفالة حقوق الطرفين في الاعتراض أو التظلم من قراراتها وفقاً لهذه المبادئ المرعية شرعاً ونظماً لتحقيق العدالة.

[القرار رقم ٢٥٤ / ١٤٢٢]

رابع عشر - تدخل:

٣٢٦- تدخل الاختصاص . أثره . أن يعتبر المتدخل طرفاً في الخصومة . مؤدى ذلك . القرار بعدم قبول الدعوى الأصلية أو بعدم اختصاص اللجنة بنظرها لا يترتب عليه انقضاء الخصومة في التدخل إذا كانت اللجنة مختصة بطلب المتدخل من جميع الوجوه .

[القرار رقم ٧٢ / ١٤٢٤]

٣٢٧- إدخال اللجنة خصماً في الدعوى بغية إلزامه بتقديم ما تحت يده من مستندات لازمة للفصل فيها . تحقق الغاية من ذلك . أثره . إخراجه من الدعوى .

[القرار رقم ٣٣ / ١٤٢٦]

٣٢٨- للجنة الالتفات عن طلب إدخال خصم في الدعوى متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها بشأن الفصل في موضوعها .

[القرار رقم ٤٩ / ١٤٢٦] [القرار رقم ٥٣ / ١٤٢٦]

٣٢٩- يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وفق ما جاء في المادة ٧٦ من نظام المرافعات . مؤدى ذلك . طلب المتدخل الحكم له يعد تدخلاً اختصاصياً .

[القرار رقم ٧٩ / ١٤٢٦]

٣٣٠- للجنة أن تمتنع عن طلب إدخال خصم في الدعوى إذا ثبت لديها عدم جدوى الإدخال بل إن لها أن تعدل عن قرار الإدخال بعد إصداره إذا تبين عدم جدواه .

[القرار رقم ١٢٨ / ١٤٢٦]

خامس عشر - تضامن:

٣٣١- التضامن لا يفترض ولا يكون إلا بنص في النظام أو بناء على اتفاق . مؤداه . لا يجوز للبنك تسديد رصيد مدين لحساب مشترك عن طريق الخصم من حساب دائن لأحد أصحاب الحساب المشترك في ظل عدم وجود اتفاق بين البنك وأصحاب الحساب المشترك ينص على التضامن .

[القرار رقم ٩ / ١٤٢٤]

٣٣٢- الكفالة التضامنية للمدين . مؤداها . إلزام المدين والكفيل بالتضامن في سداد المديونية .

[القرار رقم ٩٨ / ١٤٢٤]

سادس عشر - تحصيل:

٣٣٣- قيد قيمة الورقة تحت التحصيل بالحساب لا يعتبر قيداً نهائياً إلا بعد التحصيل النهائي.

- قيام البنك بإيداع قيمة الشيك تحت التحصيل في حساب العميل ثقة منه في الأخير ولحين تحصيل القيمة . مؤداه . حق البنك في استرداد ما أودعه بحساب العميل طالما لم ترد تلك القيمة من البنك المسحوب عليه .

[القرار رقم ٤٩ / ١٤٢٤]

٣٣٤- حق العميل تجاه البنك الذي سلمه أوراقا تجارية للتحصيل معلق على شرط واقف هو شرط التحصيل .

مفاد ذلك . العميل هو الذي يتحمل مخاطر عدم الوفاء ولا يسأل البنك إلا في حالة إهماله وعدم بذله العناية اللازمة لتحصيل حق العميل .

[القرار رقم ١٥٠ / ١٤٢٦]

٣٣٥- حق العميل في مواجهة البنك الذي استلم منه أوراقا تجارية للتحصيل أو لقيدها بالحساب هو حق معلق

على شرط واقف وهو شرط التحصيل . والأصل أنه لا يسوغ قيده بالحساب إلا بعد تحقق الشرط . وقد درجت البنوك على قيد قيمة هذه الأوراق بالجانب الدائن لحساب العميل قبل استيفاء قيمتها . أثر ذلك . للبنك إجراء قيد عكسي في حالة عدم استيفاء القيمة إذ أن العميل هو الذي يتحمل مخاطر عدم الوفاء ولا يسأل البنك إلا في حالة الإهمال .

[القرار رقم ١٩٥ / ١٤٢٦]

سابع عشر - تنازل:

٣٣٦- النزول عن الحق هو بمثابة إبراء ، ولا يجوز لصاحب الحق أن يعود للمطالبة به ما لم يكن قد شاب إرادته

عيب من العيوب المبطللة ، تأسيسا على أن التنازل عن الحق عمل من أعمال التصرف الذي تشترط فيه أهلية التصرف ، فضلاً عن خلوه من عيوب الرضا . مؤدى ذلك . تنازل المدعية عن الحق المطالب به قبل البنك بموجب خطابها للجنة لما تبين لها أن الشيك قد صرف بموجب وكالة . أثره . عدم جواز إعادة المطالبة بذات الحق من البنك في حالة انتفاء العيوب المبطللة لإرادتها .

[القرار رقم ٤٠ / ١٤٢٦]

(ح)

أولاً - حساب جاري:

٣٣٧- عقد الحساب غير محدد المدة يجوز لأي من طرفيه إنهاؤه ويترتب على ذلك إقفال الحساب . وتوقف العميل عن التعامل على الحساب يترتب عليه إقفاله.

[القرار رقم ١٤٠٨/٧]

٣٣٨- من المستقر عليه مصرفياً أن عقد فتح الاعتماد المالي من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي ويقفل الحساب بانتهاء المدة المحددة له فإذا كان غير محدد المدة يجوز إقفاله باتفاق الطرفين ، كما يجوز لأي من الطرفين قفل الحساب بإرادته المنفردة في الوقت المناسب . وتستفاد الإرادة الضمنية المنفردة لإنهاء عقد الحساب وقفله بمراجعة القيود بالحساب وترك التعامل عليه من تاريخ معين مما يؤدي إلى قفله . ومتى أقفل الحساب صراحة أو ضمناً قام البنك بتصفيته وتحديد الرصيد النهائي دائناً لصالح العميل أو مدينا على عاتقه . ويعتبر دين الرصيد ديناً عادياً مستحق السداد بمجرد إقفال الحساب .

[القرار رقم ١٤٠٨/٨٨]

٣٣٩- مصادقة المدين على كشف الحساب الذي يتضمن ثبوت رصيد مديونية التسهيلات التي حصل عليها من البنك . مفاد ذلك . تتحدد التزاماته قبل البنك بعد انتهاء تاريخ العمل بعقد التسهيلات.

[القرار رقم ١٤٠٨/٩٥]

٣٤٠- من المقرر مصرفياً أن دعوى مراجعة الحساب الجاري يقصد بها النظر في الحساب الختامي ومراجعته بمعنى البحث في الحساب بأكمله وإعادة تحريره من جديد طبقاً لعناصر جديدة دون اعتبار للبيانات التي كانت أساساً للحساب القديم المطلوب مراجعته . وهذه الدعوى استقر العرف المصرفي على عدم الاستجابة لها لأنه يترتب على قفل الحساب الجاري استخلاص الرصيد النهائي من مجموع مفردات الحساب وتحديد مركز طرفيه من هذا الرصيد ويعتبر الرصيد ديناً مستحقاً بأكمله بمجرد قفل الحساب وتسويته.

__ متى تمت تسوية الحساب الجاري وقبله طرفاه صراحة أو ضمناً لا تجوز إعادة النظر فيه سواء كانت التسوية رضائية تطبيقاً لقاعدة احترام الطرفين أو كانت قضائية احتراماً لقوة الشيء المحكوم فيه.

__ المقرر مصرفياً أن الغرض من دعوى تصحيح الحساب هو تصحيح بعض مفرداته مع بقاء الحساب قائماً بذاته وهو أمر جائز وينبغي أن يكون موضوع طلب التصحيح الغلط المادي كالترك والتزوير والاستعمال المزدوج .

__ يشترط لقبول طلب التصحيح أن يحدد الطلب على وجه الدقة المفردات المطلوب تصحيحها مع إرفاق المستندات التي تؤيده .

__ متى تمت تسوية الحساب باتفاق طرفيه فإن ذلك يعتبر صلحا مانعا من طلب التصحيح لأن الصلح يحسم كل نزاع على هذا الحساب فيما بعد .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٤٠]

٣٤١- المستقر عليه أنه إذا لم يكن للحساب الجاري القابل للتحويل إلى حساب جاري مدين مدة معينه. كان لكل من طرفيه أن يطلب إنهاءه بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب ومتفق مع العادة المتبعة بحث لا يترتب ضرراً على أي من طرفيه.

[القرار رقم ١٤١٠/٢٣٣]

٣٤٢- من المستقر عليه أنه وإن كان الأصل هو أن كل حساب مستقل عن الآخر في فتحه وفي قواعد سيره والعمليات التي تقيد فيه وفي تسويته إلا أن هذا الأصل ينهدم إذا ثبت أن في قصد طرفيه إيجاد رابطة حقيقية بين الحسابين .

__ إذا كانت العلاقة التي تربط الطرفين هي عقد واحد وقد تضمن حد الجاري مدين والمستخلصات فمن ثم فإن فتح حسابين للعميل لدى البنك أحدهما للجاري مدين والآخر للمستخلصات لا يعدو أن يكون من قبيل تنظيم الحساب ولا يؤدي إلى استقلال الحسابين ، وبالتالي فإن هذين الحسابين يعتبران وحدة واحدة وامتداد أحدهما يقتضي ضمناً مد الحساب الآخر ، ولا يؤثر في ذلك أنه لم يتم عليه تبادل المدفوعات فعلا ، بل يكفي أن يكون ذلك ممكناً . مؤدى ذلك . العلاقة بين البنك والعميل تعتبر قد امتدت بالنسبة إلى الحسابين حتى تاريخ آخر حركة سحب . وعلى هذا الأساس يمكن أن يتم تصفية الحسابين وتحديد المديونية.

[القرار رقم ١٤١٢/٦]

٣٤٣- تقدم العميل للبنك بشيك مسحوب منه لأمره على حسابه الجاري وتسليم مبلغ الشيك حال كون رصيد حسابه الجاري مدينا ولا يفي بصرف قيمة الشيك . أثره . من حق البنك مطالبة العميل برد مبلغ الشيك باعتباره ديناً ثابتاً في ذمته .

[القرار رقم ١٤١٢/٤١]

٣٤٤- المستقر عليه أنه إذا كان البنك يطلب استرداد مبلغ من عميله المدعى عليه استناداً إلى تكرار قيده بطريق الخطأ فإنه وإن كان حساب المدعى عليه تم قفله وتصفيته إلا أن دعوى البنك تنصب على عملية محددة استناداً إلى وقوع خطأ مادي وجد قبل قفل الحساب وتصفيته فليس هناك ما يحول دون النظر في دعوى البنك .

[القرار رقم ١٤١٣/١]

٣٤٥- المستقر عليه مصرفياً أنه في حالة فتح حسابات لدى البنوك بموجب تفويض أو توكيل يجب أن ينص على ذلك صراحة في التفويض أو التوكيل لخطورة الآثار التي تترتب على فتح الحساب . أثر مخالفة البنك لذلك . خطأ يرتب مسئوليته المدنية .

[القرار رقم ١٤١٣/٣]

٣٤٦- فتح حساب جاري . شركة تحت التأسيس . حصص التأسيس . اتفاق المؤسسين، في شركة ذات مسئولية محدودة ، متضامين على الصرف من رأس المال على أحد المشاريع المتعاقد عليها باسم الشركة على مسئوليتهم حين استخراج السجل التجاري والإشهار من قبل الجهة الإدارية المختصة التي اعترضت على العقد . التعامل على الحساب المودعة فيه حصص التأسيس لدى البنك من قبل الشركاء على الرغم من رفض الجهة الإدارية الترخيص بإنشاء الشركة لمخالفتها للنظام . أثره . عدم مسئولية البنك عن المبالغ التي تم سحبها من الحساب وتحمل الشركاء تبعه ذلك .

[القرار رقم ١٤١٤/١٧٢] [القرار رقم ١٤١٤/١٧٣]

٣٤٧- عقد فتح حساب جاري . تتحدد حقوق و التزامات الطرفين وفق الثابت من كشوف الحساب . يتحدد رصيده بتاريخ قفله بترك التعامل عليه مع مراعاة القيود التي تمت عقب ذلك.

[القرار رقم ١٤١٤/٣٠٩] [القرار رقم ١٤٢٢/١٣]

٣٤٨- حساب جاري تحت الطلب تحول الى سحب على المكشوف يعتبر من قبيل العقود غير محددة المدة . يتم قفل الحساب عند آخر حركة نشطة عليه ، ولديها يحتسب الرصيد المدين مع مراعاة القيود التالية على تاريخ قفله .

[القرار رقم ١٤١٥/١٠٤] [القرار رقم ١٤١٦/١٩٦]

٣٤٩- السحب النقدي من قبل العميل مبلغ يجاوز رصيد حسابه بخطأ من البنك مما نتج عنه كشف الحساب . أثره . إلزام العميل برد قيمة المبلغ الذي كشف به الحساب دون أية عمولات أو مصروفات .

[القرار رقم ١٤١٦/١٩]

٣٥٠- إذا كانت العلاقة بين البنك والعميل تستند إلى حساب جاري تحت الطلب وقد تم كشف هذا الحساب فيتم تسوية المنازعة بتصفية هذا الحساب طبقاً لكشوف الحساب مع مراعاة ما تقضي به القواعد والأعراف المصرفية.

[القرار رقم ١٤١٩/٢٤]

٣٥١- المستقر عليه أنه لا تجوز مراجعة حساب بعد قفله نهائياً برضا الطرفين منذ فترة طويلة ولكن يجوز مناقشة ومراجعة قيد وحيد معين والتعرض لمدى صحته نظاماً لتدارك أي خطأ أو سهو لكفالة حقوق ومصالح أصحاب العلاقة .

- إذا كان قيد قيمة شيك في حساب المدعى عليه قد تم بطريق الخطأ وبالمخالفة لنظام الأوراق التجارية والعرف المصرفي فيكون من حق البنك الرجوع على صاحب الحساب الذي قيدت فيه القيمة لاسترداد المبلغ الذي حصل عليه دون وجه حق .

[القرار رقم ١٤٢٢/١٩١]

٣٥٢- المستقر عليه أن عدم اعتراض العميل على بعض المفردات والقيود المحددة في الحساب خلال المدة المعقولة بعد إقفاله يجعل من غير الملتم إعادة بحث ومناقشة مفردات ذلك الحساب بعد تلك المدة وبعد استقرار المراكز القانونية.

[القرار رقم ١٤٢٢/٢١٧]

٣٥٣- كشف الحساب الجاري الدائن نتيجة قيد قيمة خطابات ضمان به بعد خصم مبلغ التأمين . مؤدى ذلك .

تحديد المديونية على هذا الأساس .

[القرار رقم ٣ / ١٤٢٤]

٣٥٤- حق التصرف في موجودات الحساب يختص به صاحب الحساب ومنها عملية النقل المصرفي .

[القرار رقم ٨٢ / ١٤٢٤]

٣٥٥- تسوية الحساب الجاري وقبول الطرفين له صراحة أو ضمناً . أثر ذلك . عدم جواز إعادة النظر فيه .

- لا يلزم أن يظهر رضا الطرفين بعناصر الحساب الجاري وآثاره في شكل مخصوص بل قد يستخلص

رضاهما من قرائن واضحة .

[القرار رقم ١٧٨ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٢٠٣ / ١٤٢٥]

٣٥٦- طلب العميل كتابة من البنك إغلاق الحساب وشكره للبنك على المعاملة الطيبة التي لقيها من الأخير

يستفاد منه قبول العميل لما تضمنه ذلك الحساب ورضاه بما قيد فيه ومن ثم لا يجوز له إعادة المنازعة

في مفردات ذلك الحساب لا سيما بعد مرور مدة طويلة على ذلك .

[القرار رقم ٢٠٣ / ١٤٢٥]

٣٥٧- الأصل في حالة تعدد الحسابات المفتوحة لدى البنك لشخص واحد هو استقلالها خروجاً على مبدأ وحدة

الذمة المالية . مؤدى ذلك . عدم جواز المقاصة بين الحسابات ولا يجبر البنك على دمجها .

[القرار رقم ١٣٨ / ١٤٢٦]

٣٥٨- جواز اتفاق العميل والبنك على اندماج الحسابات بحيث تعتبر كلها وحدة واحدة كحساب واحد . أثر

ذلك . جواز إجراء المقاصة بينها والاعتداد بالرصيد الموحد للحسابات في مجموعها .

[القرار رقم ١٣٨ / ١٤٢٦]

٣٥٩- متى تم تسوية الحساب باتفاق طرفيه فإنه يعتبر صلحاً مانعاً من طلب المراجعة . مؤداه . عدم جواز

طلب إعادة مراجعة الحساب .

[القرار رقم ١٤٩ / ١٤٢٦]

٣٦٠- طبقاً لمسلك العميل العادي فإن عليه التحقق والاطمئنان على طبيعة العمليات المقيدة على حسابه في وقت معاصر أو قريب لتواريخ إجرائها . مفاد ذلك . استمرار العميل في التعامل على حسابه لدى البنك فترة طويلة لاحقة تؤكد العلم من جانبه بحركات هذا الحساب وأرصده دائنة أو مدينة . أثر ذلك . تقاعس العميل لفترة طويلة عن الاعتراض على تلك العمليات لا تجيز له إعادة المجادلة فيها .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٩٠]

٣٦١- ثبوت أن العميل قد أطلع على اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش والمتضمنة إقراره بوضوح وجلاء أنه مطلع اطلاقاً تاماً كاملاً على مخاطر الخسارة المالية التي تكمن في ذلك التعامل وتلازم العقد ، وكذا إقرار العميل بسبق تعامله بسوق السلع وسوق الخيارات ، وإدراكه أن حساب التعامل بالعملات الأجنبية للمحترفين هو نشاط مضاربة مصمم خصيصاً للتجار المحترفين ، وأنه مطلع على مخاطر التعامل في أسواق الصرف الأجنبي ، وخلو أوراق الدعوى ومستنداتها مما يفيد أن العميل لا يعقل معنى توقيعه على ذلك العقد ، أو عدم قصده إحداث ذلك العقد لأثره القانوني ، وخلو الأوراق مما يفيد أن عيباً ما قد شاب إرادته وقت التوقيع . أثر ذلك . وقوع العقد صحيحاً بينه وبين البنك منتجاً لأثاره .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

٣٦٢- تضمن اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش شرط عدم اللجوء إلى القضاء . أثره . هذا الشرط لا يفسد الاتفاقية لعدم جواز حرمان أي شخص من اللجوء للتقاضي . مؤداه . ذلك الشرط فاقد القيمة .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

ثانياً - حساب مشترك:

٣٦٣- التضامن لا يفترض ولا يكون إلا بنص في النظام أو نتيجة اتفاق . مؤدى ذلك . لا يجوز تحميل شريك في حساب مشترك ديناً على شريكه .
[القرار رقم ١٤٢٤ / ٩]

٣٦٤- استمرار التعامل على الحساب المشترك مدة طويلة دون اعتراض من الشركاء . مؤداه . يعد ذلك اقراراً من قبل أصحاب الحساب بصحة ما تم عليه من عمليات دائنة أو مدينة .
[القرار رقم ١٤٢٦ / ٩٥]

ثالثاً - حجية:

٣٦٥- صدور حكم نهائي من المحكمة الشرعية الكبرى بين ذات الخصوم ومتعلق بذات الموضوع المقام بشأنه الدعوى أمام اللجنة . مفاده . عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٥٣][القرار رقم ١٤١٥/٤٢]

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٠٠]

٣٦٦- قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بإلزام العميل بأن يدفع للبنك جزءاً من السندات التي حررها العميل ضماناً للمديونية ، وليس كل السندات ، لا يحول دون اختصاص اللجنة بنظر دعوى العلاقة الأصلية المقامة من البنك لاستيفاء باقي المديونية .

- عدم سماع دعوى البنك أمام مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية بالنسبة لبعض السندات لا يحول دون اختصاص اللجنة بنظر النزاع في دعوى العلاقة الأصلية وليس الفصل في الدعوى المصرفية المتعلقة بالسندات .

[القرار رقم ١٤١٢/٣٩] [القرار رقم ١٤٢٦/٧٩]

[القرار رقم ١٤٢٦/١٦٩]

٣٦٧- صدور قرار قطعي بين ذات الخصوم وفي ذات الموضوع . إقامة الدعوى مرة أخرى بشأن ذات الموضوع وبين ذات الأطراف . أثره . عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

[القرار رقم ١٤٢٠/١٠٠][القرار رقم ١٤٢٥/١٥٤]

٣٦٨- إساءة استخدام المدعى عليه الأول لحسابه الجاري المشترك مع المدعى عليه الثاني والمدعى عليه الثالث العاملين لدى البنك المدعى بإصدار شيكات مزورة مصدقة ومحجوزة على حساب المدعى عليه الأول وختمها بخاتم البنك بكفالة الرصيد بخلاف الحقيقة . صدور حكم جنائي نهائي من ديوان المظالم بثبوت واقعة تزوير الشيكات . أثره . اعتبار هذا الحكم حجة في الإثبات أمام مختلف الجهات ومنها اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢١/٣]

٣٦٩- لمن صدر له قرار بتحديد مديونيته لأحد البنوك بمبلغ معين أن يتمسك بالتسوية التي تصدر عن اللجنة عند طلب البنك التنفيذ عليه بموجب قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ١٤٥]

٣٧٠- مناط أعمال أثر حجية الأمر المقضي فيه إثارة نزاع سبق القضاء فيه بين ذات الخصوم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً .

[القرار رقم ٥٤ / ١٤٢٤]

٣٧١- اختلاف الحساب الذي تم بحثه في دعوى سابقة تم القضاء فيها عن الحساب المطلوب تصفيته في دعوى أخرى . مؤداه . انتفاء الحجية .

[القرار رقم ٩١ / ١٤٢٤]

٣٧٢- تحصن القرار الصادر بتحديد المديونية بعدم الطعن عليه من أحد طرفيه . أثره . لا يجوز إعادة بحثه في دعوى تالية .

[القرار رقم ١١٧ / ١٤٢٥]

٣٧٣- إذا أسس القاضي الجنائي البراءة على نفي نسبة الواقعة إلى المتهم كان لحكمه قوة الشيء المقضي فيه بشأن نسبة الواقعة إلى المتهم . وتعين على القاضي المدني أن يفصل طبقاً لهذا القضاء . ويتقيد القاضي المدني بأحكام البراءة إذا بنيت على عدم وقوع الفعل أو نفي نسبته إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة .

[القرار رقم ١٢٢ / ١٤٢٥] [القرار رقم ١٢٣ / ١٤٢٥]

٣٧٤- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه، بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة.

[القرار رقم ١٢٢ / ١٤٢٢] [القرار رقم ١٢٣ / ١٤٢٥]

٣٧٥- متى صدر الحكم وأصبح نهائياً واجب التنفيذ ومن ثم حائزاً لحجية الأمر المقضي . مؤدى ذلك . لا يجوز إعادة طرح النزاع ما دام بين ذات الخصوم وفي ذات الموضوع المقضي فيه .

[القرار رقم ١٥٤ / ١٤٢٥] [القرار رقم ٢٠٠ / ١٤٢٥]

٣٧٦- متى أصبح الحكم نهائياً فقد حاز قوة الأمر المقضي بحيث يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

- المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضي فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين، ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضي فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في

الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .
- عدم تطرق الحكم الشرعي إلى تحديد المديونية بين العميل والبنك . أثره . دفع العميل لدعوى البنك بإلزامه بالمديونية بسابقة الفصل فيها لا يتفق وصحيح النظام.
[القرار رقم ١٤٢٥/١٥٧]

٣٧٧- في حالة نشوء التزام صرفي وفاء للالتزام الناشئ عن العلاقة الأصلية يكون للدائن حق الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي أو بالدعوى المصرفية، بيد أنه إذا استوفى الدائن حقه بإحدى الدعويين امتنعت عليه الأخرى .
[القرار رقم ١٤٢٦/٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٦٤]

٣٧٨- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتقضي به اللجنة من تلقاء نفسها إعمالاً لما جرى به نص المادة ٧٢ من نظام المرافعات .
[القرار رقم ١٤٢٦/٤٠]

٣٧٩- للقرار النهائي الصادر من اللجنة قوة الأمر المقضي فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم ، ومتى حاز القرار هذه القوة فإنه يتمتع على الخصوم في الدعوى التي صدر فيها العودة إلى المناقشة في ذات النزاع مرة أخرى .
[القرار رقم ١٤٢٦/٤٠]

٣٨٠- يعمل بقاعدة قوة الأمر المقضي بالنسبة لسائر القرارات القطعية التي أنهت الخصومة .
[القرار رقم ١٤٢٦/٤٠]

٣٨١- القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا إذا توافرت شروط ومنها أن يكون الحكم موجوداً وصادراً في الموضوع . مؤدى ذلك . الأحكام الغيابية والأحكام الصادرة بانقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب كالوفاة أو مضي المدة أو العفو لا تحوز حجية ، كما لا تحوز الحجية الأحكام الوقتية والتحضيرية.
[القرار رقم ١٤٢٦/٤٩]

٣٨٢- الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف النظامي لهذا الفعل

ونسبته إلى فاعله . فصل المحكمة الجنائية في هذه الأمور . أثره . يمتنع على اللجنة أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة لكي لا يكون قرارها مخالفاً للحكم الجنائي السابق .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤٩]

٣٨٣- الحكم الذي يصدر للدائن ضد الشركة التضامنية يكون حجة على الشريك فيها ويجوز تنفيذه على أمواله دون حاجة لاستصدار حكم آخر في مواجهته .

[القرار رقم ١٤٢٦/٥٣]

٣٨٤- الحكم الجنائي الصادر من ديوان المظالم يعد حجة في الإثبات أمام مختلف الجهات الأخرى ومنها اللجنة . مؤدى ذلك . إثبات الحكم تزوير شيك بموجب تقرير أدلة جنائية . أثره . التزام اللجنة بالنتيجة التي انتهى إليها الحكم بشأن ذلك التزوير .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٤٠]

٣٨٥- صدور قرار من اللجنة القانونية بوزارة التجارة بعدم سماع الدعوى المقامة من البنك ضد العميل بموجب السند لأمر لا يمنع البنك من اللجوء للجنة للمطالبة بالمديونية بناءً على العلاقة المصرفية .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٤٠]

رابعاً - حـجـز:

٣٨٦- إذا كان الحجز على رصيد المدعي قد تم توقيعه بناءً على أمر من نائب أمير منطقة الرياض فإنه بإمكان المدعي أن يتقدم إلى إمارة منطقة الرياض طالباً رفع الحجز وله إن شاء أن يتقدم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها الجهة التي قامت بتبليغ الحجز إلى البنوك العاملة . مفاد ذلك . لا علاقة للجنة بهذا الطلب .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٨٧]

٣٨٧- للجنة توقيع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير وعلى أرصدة المدين لدى البنوك .

[القرار رقم ١٤١٠/٥٠] [القرار التمهيدي رقم ٣١/ق/ت/١٤٢٥]

٣٨٨- الحجز التحفظي هو إجراء وقفي يقصد به حجز مال المدين ومنع المحجوز لديه من تسليمه له أو الوفاء له ، أثره . إجراء وقفي يدور وجوداً وعدمياً مع دعوى الحق الأصلي . انتهاء النزاع بين الطرفين صلحاً أو انتهاء الخصومة في دعوى الحق الأصلي . أثره . زوال القرار الصادر بشأن الحجز التحفظي من تلقاء نفسه .

[القرار رقم ١٤١٥/٢٦٣]

٣٨٩- إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي تعميم إلى جميع البنوك العاملة بالمملكة بالحجز على الأرصدة الدائنة للبنك الأجنبي الذي صدر قرار من قبل اللجنة ضده بإلزامه بسداد المديونية الثابتة بحقه إلى أحد البنوك الوطنية . إلزام جميع البنوك منذ وصول التعميم إليها بالحجز على كافة الأرصدة الدائنة للبنك المدين لصالح البنك الدائن . أثره . لا يجوز للبنك المحجوز لديه هذه الأرصدة استهلاكها في سداد مديونيات ترتبت بعد هذا الحجز .

[القرار رقم ١٤١٧/٦٢]

٣٩٠- يجوز لكل بنك دائن بيده قرار من اللجنة قابل للتنفيذ بدين مستقر في الذمة حال الأداء أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٧٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٣٠٩]

٣٩١- يجب على المحجوز لديه أن يقرر عما في ذمته لمؤسسة النقد ، كما يجب عليه بعد حلول الدين واستقراره أن يدفع إلى الحاجز المبلغ الذي أقر به أو ما يفي منه بحق الحاجز ، ويكون الدفع بشيك مصرفي محجوز القيمة باسم الحاجز .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٧٨]

٣٩٢- إذا قرر المحجوز لديه عما في ذمته تقريراً صحيحاً وامتنع عن الدفع ، كان للحاجز أن يطلب التنفيذ على أموال المحجوز لديه بموجب القرار القابل للتنفيذ ، ويقدم طلب التنفيذ إلى اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٣٠٩]

خامساً - حارس قضائي:

٣٩٣- تعيين حارس قضائي لإدارة المركز التابع للشركة وتحصيل إيراداته لحين انتهاء النزاع القائم بين الخصوم . إصدار تعميم من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة لجميع المتعاملين معها متضمناً تحديد مهمة الحارس طبقاً للقرار الصادر من ديوان المظالم بهذا الشأن . إصدار الحارس تعليمات إلى البنك في شأن حسابات الشركة السابقة على قرار تعيينه بما يجاوز حدود المهمة الموكلة له واستجابة البنك إلى هذه التعليمات . أثره . إلزام البنك بإعادة الحال إلى ما كان عليه دونما اعتداد بتعليمات الحارس الصادر بشأنها وما يترتب على ذلك من آثار .

[القرار رقم ١٤١٤/٢١٩]

سادساً - حوالة:

٣٩٤- قيد قيمة الحوالة بناء على طلب المستفيد عميل البنك بحسابه لديه، ثم إصداره الأمر لصرفها إلى آخر وثبوت استلام الآخر لها . مفاده . الوفاء من قبل البنك لقيمة الحوالة مرتين . أثره . التزام العميل برد ما صرف له دون وجه حق .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٥٥]

٣٩٥- ضرورة أن يكون البنك الدائن طرفاً في الاتفاق على حوالة الدين وارتضاءه الحوالة حتى تسري في حقه .

[القرار رقم ١٤١٠/٥٢]

٣٩٦- إثارة البنك أنه إذا كانت الحوالة مشروطة تصح الحوالة ويسقط الشرط . دفاع غير صحيح لا سند له .

[القرار رقم ١٤١٩/٢٢]

٣٩٧- قبول البنك إحالة مديونية عميله المدين إلى آخر وموافقة المحال عليه على ذلك يعد بمثابة إبراء لذمة مدينه المحيل . أثره . عدم جواز معاودة مطالبة المدين المحيل بالدين مرة أخرى .

[القرار رقم ١٤١٧/٢٦٢]

٣٩٨- تعهد شخص بسداد مديونية عميل البنك وقبول البنك ذلك يعتبر حوالة دين تبرأ معها ذمة العميل تجاه البنك ويصبح المتعهد بعد ذلك مديناً للبنك .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٦١]

٣٩٩- عدم استقرار الدين المحال به بذمة المحال عليه فضلاً عن الاعتبارات الشخصية التي جرى بها العرف المصرفي حين منحه للتسهيلات مما يكون معه لشخص العميل واطمئنان البنك له ولملاءته أثراً مباشراً في منحه التسهيلات . مؤدى ذلك . لا يجوز إجبار البنك على قبول الحوالة .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٨١]

(خ)

أولاً - خطابات ضمان:

٤٠٠ - خطاب ضمان. تنقضي مسؤولية العميل في مواجهة البنك في شأن الكفالة الصادرة بناء على طلبه بإعادة الكفالة إلى البنك، حيث ينشأ التزام الأخير بإعادة التأمين النقدي المودع لديه مقابل الكفالة إلى عميله.

[القرار رقم ١٤٠٨/١٥٣]

٤٠١ - انتهاء صلاحية خطاب الضمان لعدم تجديده في الميعاد المحدد أو لانتفاء غرضه. مفاده. التزام المصدر برد قيمة تأمين الخطاب إلى الأمر لسقوط التزامه في مواجهة المستفيد .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٠٠]

٤٠٢ - خطاب ضمان . الوفاء من قبل البنك مصدر الخطاب إلى المستفيد بقيمة الضمان خلال مدة صلاحيته. مفاده . حق البنك في الرجوع على الأمر استيفاء لقيمة الضمان الذي أوفى به.

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٣٨][القرار رقم ١٤٠٨/٢٧٣]

٤٠٣ - من المقرر مصرفياً أن العلاقة الناشئة عن خطاب الضمان بين البنك المصدر والمستفيد من الضمان مستقلة عن العلاقة القائمة بين الأمر بإصدار الضمان والبنك المصدر وعن العلاقة القائمة بين الأمر والمستفيد من الضمان . أثر ذلك . الدفاع الذي تمسك به البنك المدعى عليه من وجود اتفاق بين المدعية المستفيدة والشركة الآمرة بإصدار الضمان تنازلت بموجبه الآمرة عن مستحقاتها لدى المدعية لصالح البنك المدعى عليه لا أثر له على التزام الأخير تجاه المدعية والناشئ عن خطاب الضمان مما يتعين معه طرح هذا الدفاع .

[القرار رقم ١٤٠٨/٥][القرار رقم ١٤٢٦/٢٣٦]

٤٠٤ - خطاب الضمان ينشئ التزاماً أصلياً ومباشراً في ذمة البنك قبل المستفيد يتمثل في دفع قيمته للمستفيد بناء على طلبه خلال مدة صلاحية الضمان وهو التزام مستقل عن علاقة الأمر بالمستفيد أو علاقة الأمر بالبنك . وفي حالة وفاء البنك بمبلغ الضمان للمستفيد يكون من حق البنك الرجوع على العميل الأمر لاستيفاء المبلغ الذي دفعه.

[القرار رقم ١٤٠٨/١١٧][القرار رقم ١٤١٧/٢٧٦]

[القرار رقم ١٤٢٠/١٨٣][القرار رقم ١٤٢٦/٨٨]

٤٠٥- من المستقر عليه أن الضمان يسقط تلقائياً وتبرأ ذمة البنك قبل المستفيد بانتهاء مدة صلاحية خطاب الضمان إذا لم يطلب المستفيد دفع مبلغ الضمان خلال هذه المدة. ومن ثم فإن طلب سداد مبلغ الضمان بعد فوات مدة الصلاحية لا يعتد به بعد أن برأت ذمة البنك ولو احتفظ المستفيد بأصل الخطاب.

[القرار رقم ١٤٠٨/١٣٦]

٤٠٦- الوفاء من قبل البنك المصدر إلى المستفيد بقيمة خطاب الضمان خلال مدة صلاحيته نتيجة تقصير من الأمر في تنفيذ شروط العقد وطلب المستفيد مصادره، التزام العميل الأمر بقيمة هذا الخطاب. لا يؤثر في ذلك اشتراط البنك المصدر وفاء الدفعات المستحقة عن تنفيذ العملية لأمره. مرد ذلك أن هذا الشرط مقرر لصالح البنك لضمان الحصول على مستحقاته لدى عميله الأمر .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٠] [القرار رقم ١٤١٦/٢٣٢]

٤٠٧- عدم جواز التمسك بالمقاصة من قبل البنك مصدر الخطاب عند الوفاء بقيمة الخطاب إلى المستفيد بما يكون له بذمة الأخير من دين .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٢٩]

٤٠٨- إذا كان الثابت من خطابات الضمان والأوراق المتعلقة بها وتقرير الخبير المحاسبي بشأنها أنها تعتبر من قبيل الضمانات القائمة والتي لم يتم مصادرتها وخلو الأوراق مما يفيد طلب مصادرتها . مفاد ذلك . مطالبة البنك بقيمتها سابقة لأوانها .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣٠٧]

٤٠٩- طلب الأمر إصدار خطاب ضمان باسم شخص أو مؤسسة معينين . طلب المستفيد مصادرة خطاب الضمان . أثر ذلك . التزام الأمر بالوفاء بقيمة الضمان للبنك بعد حسم مبلغ التأمين. ولا يؤثر في ذلك صدور خطاب الضمان باسم غير الأمر لأن ذلك كان بناء على طلبه .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣١٠]

٤١٠- من المستقر عليه أن حق المستفيد على خطاب الضمان هو حق شخصي . أثر ذلك . لا يجوز تحويله أو تظهيره وليس لدائنيه أن يستعملوا حقه الثابت فيه .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٢٩]

٤١١- المستقر عليه أن خطاب الضمان ينشئ التزاماً أصلياً ومباشراً ونهائياً في ذمة البنك قبل المستفيد بحيث لا يستطيع البنك الرجوع فيه أو تعديله بمجرد وصول خطاب الضمان للمستفيد . ويعتبر التزام البنك

مجرداً عن السبب ومستقلاً عن علاقة البنك بعميله أو علاقة هذا الأخير بالمستفيد . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للبنك التمسك في مواجهة المستفيد بأي دفع مستمد من علاقته بالعميل أو من علاقة العميل بالمستفيد إذ إن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذاً لعلاقة البنك بعميله إلا أن هذه العلاقة منفصلة ومستقلة عن علاقة البنك بالمستفيد.

- إذا كان الثابت أن الشركة المدعية طلبت من البنك المدعى عليه مصادرة مبلغ الضمان خلال مدة صلاحية خطاب الضمان فبذلك يصبح المبلغ حقاً للشركة في ذمة البنك الذي يلتزم بسدادها لها بغض النظر عن علاقته بالعميل الأمر أو علاقة الشركة المستفيدة بهذا العميل .
- لا يؤثر في صحة ما تقدم إثارة البنك أنه سبق سداد قيمة خطاب الضمان خصماً من قيمة مستندات البضاعة المستوردة التي تسلمتها الشركة المستفيدة حيث إن هذا الخصم يتعلق بعلاقة البنك بعميله الأمر أو علاقة هذا العميل بالمستفيد وهو أمر مستقل عن علاقة البنك بالشركة المستفيدة بخصوص خطاب الضمان .

[القرار رقم ١٤١٠/٤١]

- ٤١٢- المستقر عليه أن مطالبة البنك بقيمة خطاب الضمان مع خلو الأوراق مما يفيد مصادرة قيمة الضمان أو سداد البنك لهذه القيمة للمستفيد . أثر ذلك . مطالبة البنك بسداد المبلغ المذكور لا تستند إلى أساس سليم مما يبرر الالتفات عن هذه المطالبة .

[القرار رقم ١٧٢ / ١٤١٠]

- ٤١٣- تضمن مديونية العميل مبلغاً قيمة تأمين خطاب ضمان تم التحفظ عليها بناء على طلب المستفيد إلا أنه لم تدفع قيمته بعد له . مؤدى ذلك . في حالة الإفراج عن الضمان يكون هذا المبلغ حقاً للعميل الأمر لدى البنك .

[القرار رقم ١٧٣ / ١٤١٠]

- ٤١٤- المستقر عليه أنه في حالة انقضاء خطاب الضمان بغير الوفاء ، كتسليم المستفيد صك الخطاب إلى العميل لإعادته إلى البنك بعد أن قام العميل بتنفيذ التزامه تجاه المستفيد ، فإن ذمة البنك تبرأ قبل المستفيد وتبرأ ذمة العميل قبل البنك ويكون له أن يسترد غطاء خطاب الضمان .

[القرار رقم ١٧٦ / ١٤١٠]

٤١٥- لا يجوز للبنك مصدر الضمان الامتناع عن الوفاء إلى المستفيد بسبب راجع إلى علاقته بالعميل الأمر أو علاقة الأخير بالمستفيد . أثره . عدم تبعية التزام البنك المصدر لالتزام العميل الأمر من حيث صحته وبطلانه.

[القرار رقم ١٤١١/١٦٠][القرار رقم ١٤١١/٢٣٤]

٤١٦- من المقرر أن للبنك مطالبة الأمر بسداد قيمة خطاب الضمان بعد حسم التأمين في حالة مصادرته والوفاء بقيمته للمستفيد . كما أن للأمر مطالبة البنك في حالة إعادة الضمان حسم قيمة التأمين من مديونيته للبنك أو استرداد التأمين في حالة سداد مديونيته .

[القرار رقم ١٤١٢/٦٧]

٤١٧- المستقر عليه أنه إذا قام البنك بسداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة بناء على طلبها مصادرته خلال ميعاد سريانه فإنه يحق له الرجوع بصافي مبلغه بعد حسم قيمة التأمين على طالبي إصداره اللذين يلتزمان بالتضامن فيما بينهما بسداد المبلغ المستحق للبنك في ذمتها ، في حالة تضامنها ، ويمكن للبنك مطالبة أي منهما بالمبلغ أو قيده على الحساب الخاص بأي منهما أو مطالبة الاثنى به.

[القرار رقم ١٤١٢/١٠٣]

٤١٨- المستقر عليه أنه مادام البنك لم يسدد قيمة خطاب الضمان للمستفيد فلا محل لالتزام العميل الأمر بهذا المبلغ أو مطالبته به ولا يدخل بالتالي ضمن المديونية المستحقة في ذمته .

- المستقر عليه أن البنك مصدر الضمان لا يكون له الامتناع عن سداد قيمته للمستفيد استناداً إلى أسباب أو دفع من جانب الأمر وإلا كان هذا تضييماً للغرض المقصود من خطابات الضمان المصرفية . لا يجوز الخلط أو التداخل بين نطاق الالتزامات الناشئة عن العلاقة بين البنك والمستفيد الناشئة عن خطاب الضمان بالدفع لدى أول طلب ونطاق الالتزامات الناشئة عن العلاقة بين الأمر والمستفيد وهذه الناشئة عن التعاقد التجاري لاستقلال هذه العلاقات عن بعضها .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٦٣]

٤١٩- المستقر عليه أنه يترتب على إصدار الضمان آثار محددة سواء في علاقة البنك بعميله أو في علاقة البنك بالمستفيد إذ يلتزم العميل برد مبلغ خطاب الضمان في حالة قيام البنك بدفعه للمستفيد كما يلتزم البنك في مواجهة المستفيد بدفع المبلغ عند مصادرته خلال الميعاد وذلك طبقاً للشروط الواردة في الخطاب .

[القرار رقم ١٤١٣/١٥٧][القرار رقم ١٤١٣/٢٣٧]

٤٢٠- خطاب ضمان غير مشروط . استقلال علاقة البنك المصدر بالمستفيد عن علاقته بالعميل الأمر . عدم تأثر هذه العلاقة بما يكون لدى العميل الأمر من دفع قبل المستفيد . أثره . التزام المصدر بتسييل الخطاب بمجرد طلب المستفيد مصادره مع أحقيته في الرجوع على عميله الأمر بقيمة ما أوفى به .
[القرار رقم ١٤١٤/١٧٨][القرار رقم ١٤٢٦/٢٣٦]

٤٢١- المستقر عليه أنه طالما لم يتم مصادرة خطاب الضمان وسداد قيمته للجهة المستفيدة فإن المطالبة بقيمته تكون سابقة لأوانها.
[القرار رقم ١٤١٤/٢٢]

٤٢٢- حقوق المستفيد قبل البنك مصدر الضمان تتحدد وفق الشروط الواردة به . استقلال التزام البنك المصدر عن علاقته بالأمر أو علاقة الأخير بالمستفيد . امتناع المصدر للضمان عن الوفاء بقيمته للمستفيد لسبب راجع إلى علاقة الأمر بالمستفيد . أثره . إلزام المصدر بالوفاء بقيمة الضمان إلى المستفيد .
[القرار رقم ١٤١٥/٧٥][القرار رقم ١٤١٥/٢١٢]

٤٢٣- عدم جواز تسييل خطاب الضمان إلا بناء على طلب من المستفيد منه بمصادره ولا يعتد بجهل البنك في تحديد اسم المستفيد من خطاب الضمان بدقه .
[القرار رقم ١٤١٦/١٧٥]

٤٢٤- خطاب ضمان مقابل الدفعة المقدمة . مطالبة المستفيد للبنك المصدر بمصادرة خطاب الضمان لعدم تنفيذ الأمر لالتزاماته تجاهها . معارضة الأمر لطلب المصادرة على سند من عدم قيام الجهة المستفيدة بدفع الدفعة المقدمة . تعهد الجهة المستفيدة بإرسال الشيكات المستحقة عن الدفعة المقدمة لأمر عميل البنك الأمر مناولة البنك المصدر دون غيره . إخفاق البنك في تقديم ما يفيد استلام عميله الأمر للدفعة المقدمة التي صدر خطاب الضمان من أجلها مادام التسليم يتم عن طريق البنك ومناولته . مؤداه . إجابة عميله الأمر بعدم مصادرة الضمان . قيام البنك بتنفيذ رغبة المستفيد بمصادرة خطاب الضمان . أثره . إلزامه برد قيمة ما أوفى به وما ترتب على الوفاء من عمولات إلى الأمر .
[القرار رقم ١٤١٦/٢٧٣]

٤٢٥- لا يجوز للبنك المصدر الامتناع عن الوفاء إلى المستفيد بقيمة خطاب الضمان إذا ما طلب مصادره أثناء صلاحيته ، استنادا إلى علاقة العميل الأمر بالمستفيد . استقلال علاقة المصدر عن علاقة الأمر بالمستفيد .

أثره . إلزام البنك المصدر بالوفاء بقيمة الخطاب إلى المستفيد متى تحقق موجبه ، للعميل الأمر الرجوع بقيمة على المستفيد إن كان لذلك مقتضى .

[القرار رقم ١٤١٧/١٨٢]

٤٢٦- المستقر عليه مصرفياً أن خطاب الضمان يمثل التزاماً مباشراً يربط البنك مصدر الضمان بالمستفيد منه مستقلاً عن العلاقة الأصلية بين الأمر والمستفيد يلتزم البنك بموجبه بمضمونه أثناء مدة سريانه .

- إذا كان طلب المصادرة سابقاً لاستلام البضاعة محل الاعتماد وكان الضمان غير مشروط وتمت المصادرة صحيحة في وقت صلاحية الضمان . بذلك تكون العلاقة بين البنك والمستفيد من الضمان قد انتهت بمجرد الوفاء والبنك وشأنه بالرجوع على الأمر .

- أي غش يدعيه البنك أو الأمر من أن المستفيدة من الضمان قد استردت قيمة ضمان الدفعة المقدمة مرتين فإن ذلك يعد مصادرة لخطاب الضمان وانقضاءه يكون متعلقاً بالعلاقة التي تربط الأمر بالمستفيد . وللأمر الرجوع على المستفيد فيما يخص العلاقة بينهما أمام الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع .

[القرار رقم ١٤٢١/٤٧]

٤٢٧- لا يتوقف دفع قيمة الضمان للمستفيد على تغطيه قيمة الخطاب بالكامل لاستقلال علاقة المستفيد بالبنك مصدر الضمان عن علاقة هذا البنك بالأمر بالإصدار .

- المستقر عليه أن سعر تحويل قيمة الضمان بالعملة الأجنبية يتم على أساس سعر التحويل المعلن محلياً في تاريخ طلب مصادرة الضمان واستحقاق سداده كما أن سعر تحويل قيمة التأمين النقدي يكون في تاريخ استعمال هذا التأمين لتغطية مبلغ الضمان في تاريخ سداده وليس في تاريخ تقديم التأمين .

[القرار رقم ١٤٢١/١٥٧]

٤٢٨- المستقر عليه مصرفياً أن خطاب الضمان ينشئ التزاماً أصلياً ومباشراً ومجرداً للمستفيد قبل البنك .

ويلتزم البنك بالاستجابة إلى طلب المصادرة الذي يقدم خلال ميعاد صلاحيته طالما أنه لا يوجد تحايل أو غش من جانب المستفيد وكانت المصادرة في نطاق الغرض الذي صدر الخطاب من أجله وفقاً لنصه ومضمونه وطبقاً لشروطه وينقضي خطاب الضمان وينتهي مفعوله إما بالوفاء للمستفيد أو بإعادته إلى البنك المصدر دون وفاء خلال مدة صلاحيته أو بانتهاء المدة المحددة للصلاحية دون مصادرة من جانب المستفيد .

[القرار رقم ١٤٢١/٢١٦]

٤٢٩- الوفاء من قبل البنك المصدر بناء على طلب المستفيد الذي أبدى رغبته في مصادرة جزئية من قيمة خطاب الضمان خلال فترة سريانه . أثره . إلزام الأمر بأن يدفع إلى البنك المصدر الرصيد المدين الناتج عن قيمة ما أوفى به من الضمان .
[القرار رقم ١٤٢٢/١٥٢]

٤٣٠- المستقر عليه أن خطاب الضمان للدفعة المقدمة يتناقص بمقدار ما استرد من قيمته.
[القرار رقم ١٤٢٢/١٨٩]

٤٣١- وفاء البنك إلى المستفيد بقيمة خطاب الضمان وفاء صحيحاً مطابقاً لتعليمات العميل الأمر . أثره . حق البنك في مطالبة العميل الأمر بقيمة خطاب الضمان بعد خصم مبلغ التأمين.
[القرار رقم ١٤٢٣ / ٥٨]

٤٣٢- توجيه طلب تجديد خطاب الضمان الى أحد فروع البنك منتج لأثره في مواجهة البنك باعتبار أنه وفروعه وحدة واحدة لا تتجزأ .
- من المقرر أن العرف قد جرى على أنه متى كان طلب تجديد خطاب الضمان مقدماً خلال مدة سريانه فعلى البنك تجديده أو دفع قيمته للمستفيد إن لم يتم تجديده وإن لم يطلب المستفيد مصادرته في خطابه.
[القرار رقم ١٤٢٣ / ٢١٣]

٤٣٣- خطاب الضمان ينشئ التزاماً نهائياً ومباشراً من جانب البنك الذي أصدره في مواجهة المستفيد ويلتزم البنك بسداد قيمته عند أول طلب من الجهة المستفيدة بشرط أن يكون طلب المصادرة خلال مدة صلاحية الضمان.
[القرار رقم ١٤٢٤/ ٢٠]

٤٣٤- قيام البنك بدفع قيمة الضمان للجهة المستفيدة منه . أثره . إلزام الأمر بسداد قيمة الضمان للبنك بعد خصم مبلغ التأمين .
[القرار رقم ١٤٢٤ / ٣٢]

٤٣٥- لا يجوز للبنك مصدر خطاب الضمان الامتناع عن صرف قيمته متى طلب المستفيد ذلك خلال مدة صلاحيته إلا في حالتين ؛ الأولى عندما يشوب طلب المصادرة غش أو تدليس والثانية عندما يتم طلب المصادرة لغير الغرض الذي أنشئ من أجله خطاب الضمان .

[القرار رقم ١٤٩ / ١٤٢٤]

٤٣٦- اتفاق البنك مع العميل على عدم التزام الأول بالحصول على موافقة العميل على دفع أي كفالة إلى الجهة المكفول لها (المستفيدة من خطاب الضمان) . أثر ذلك. التزام العميل بقيمة خطاب الضمان في حالة قيام البنك بتسييله بناء على طلب المستفيد بعد خصم ما تم دفعه من تأمين .

[القرار رقم ١٢ / ١٤٢٥]

٤٣٧- خطاب ضمان الدفعة المقدمة يقبل بطبيعته، طبقاً للقواعد المتبعة بشأنه، تخفيض القيمة الصادر بها تبعاً بنسبة من قيمة المستخلصات المدفوعة مقابل القدر المنفذ من العملية محل التعاقد أو المقاوله . ويكون تحديد نسبة التخفيض بالنظر إلى نسبة قيمة خطاب الضمان إلى قيمة العملية في مجملها.

- البنك مصدر خطاب الضمان ، باعتباره الضامن ، يكون مسؤولاً قبل المستفيد طبقاً للنصوص والشروط المتفق عليها والمقررة بصلب خطاب الضمان فقط. فلا يجب أن يتوقف مضمون الالتزام الثابت به أو مقداره أو استحقاقه على عنصر يخرج عن صلب خطاب الضمان ذاته .

- لا يتوقف الوفاء بقيمة خطاب الضمان على واقعة خارجة عنه ولا على تحقق شرط أو أجل معين ، ولا يغير من ذلك أن يرتبط تنفيذه بواقعة ترجع إلى المستفيد في حال انقطاع علاقته بحسن التنفيذ.

- خطاب الضمان ينشئ التزاماً أصلياً ومباشراً في ذمة البنك قبل المستفيد يتمثل في دفع قيمته للمستفيد بناء على طلبه خلال مدة صلاحية الضمان ، وهو التزام مستقل عن علاقة الأمر بالمستفيد أو علاقة الأمر بالبنك .

[القرار رقم ٦٤ / ١٤٢٥]

٤٣٨- ليس للبنك حق المطالبة بالمبقي من قيمة خطابات الضمان ما دامت سارية . مؤدى ذلك . للبنك حق الرجوع على العميل الأمر بالإصدار بعد مطالبة المستفيد بمبلغ خطاب الضمان خلال مدة سريانه وقيام البنك بالوفاء له .

[القرار رقم ١٠٨ / ١٤٢٥]

٤٣٩- الإفراج عن خطاب الضمان يترتب عليه تلقائياً إضافة التأمين إلى حساب العميل واستنزاله من مديونيته.
[القرار رقم ١٤٢٦/٣]

٤٤٠- وجوب قيام البنوك بأداء التزاماتها المترتبة على إصدار خطابات الضمان طالما استوفت المطالبة شروطها بصرف النظر عن استلامها لإنذارات قضائية أو رفع دعاوى قضائية ، مالم يصدر حكم أو أمر قضائي واجب التنفيذ بمنع البنك من الوفاء بقيمة الخطاب .
[القرار رقم ١٤٢٦/٢٣٦]

ثانياً - خصم:

٤٤١- النص في المادة ٣٧ من نظام التقاعد المدني على أنه لا يجوز الحجز على المعاش التقاعدي إلا بحكم قضائي ونسبة ٢٥% من المعاش . مؤداه . ليس للبنك الحق في الخصم من رواتب العميل التقاعدية من تلقاء نفسه سداداً لدينه .
[القرار رقم ١٤١٩/٩٩]

(د)

دعوى:

٤٤٢ - عدم حضور المدعي أو من يمثله للجلسة المحددة لنظر الدعوى رغم ثبوت إبلاغه بموعدها . مفاده . عدم جدية المدعى في دعواه وتقاعسه عن متابعتها وموالاته إجرائتها . جزاء ذلك . شطب الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٢٤] [القرار رقم ١٤٢٦/٩]

٤٤٣ - لما كانت الدعوى المصرفية المستندة إلى الأوراق التجارية تستقل في موضوعها وسببها عن دعوى تصفية الحساب فإن سابق صدور قرارات من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية في الدعاوى المقامة من البنك ضد العميل لا يحول دون النظر في دعوى تصفية الحساب المقامة من العميل لاختلاف الدعويين ولأن القرار الذي يصدر من اللجنة في دعوى تصفية الحساب وهي دعوى موضوعية لا يخل بحجية القرارات الصادرة من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣٢٨]

٤٤٤ - انتفاء الخصومة أو زوالها أثناء نظر الدعوى . أثر ذلك . إصدار القرار بانتهاء الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٣١]

٤٤٥ - من المستقر عليه أنه في حالة نشوء التزام صرفي وفاءً للالتزام الناشئ عن العلاقة الأصلية يكون للدائن حق الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي أو بالدعوى المصرفية، بيد أنه إذا استوفى الدائن حقه بإحدى الدعويين امتنعت عليه الأخرى. ومن ثم فإذا كانت الدعوى المصرفية لم يترتب عليها استيفاء الدائن لكل حقوقه، فإنه ليس هناك ما يحول دون أن يلجأ الدائن إلى الجهة المختصة بالفصل في دعوى العلاقة الأصلية لتصفية الحساب والمطالبة بباقي حقوقه الناشئة عن العلاقة الأصلية، دون أن يحاج في ذلك بسبق الفصل في الدعوى المصرفية لاختلاف موضوع وأساس الدعويين.

- صدور قرار من الجهة المختصة بالفصل في الدعوى المصرفية بمبلغ يزيد على الدين الناشئ عن العلاقة الأصلية ضد عميل البنك لا يحول دون أن يلجأ العميل إلى الجهة المختصة بالفصل في دعوى العلاقة الأصلية لتصفية الحساب لكي يتمسك في مواجهة البنك بقدر الدين الناشئ عن العلاقة الأصلية.

[القرار رقم ١٤١٠/٣٥]

٤٤٦ - من المقرر أن عدم تقديم المدعي للأدلة والمستندات المؤيدة لدعواه كاملة رفق لائحة دعواه لا يؤدي إلى بطلان هذه اللائحة ولا يبرر رد الدعوى وذلك لعدم وجود نص نظامي يرتب البطلان لهذا السبب فضلاً

عن أن ذلك لا يعد عيباً جوهرياً لاسيما وأنه يمكن تقديم أية مستندات خلال سير إجراءات الدعوى ونظرها أمام اللجنة وما ورد بالمادتين ٤٦٠،٤٥٩ من نظام المحكمة التجارية إنما يتعلق بالبيانات الأساسية للائحة الدعوى حتى تكون واضحة وغير مجهلة دون إشارة إلى مرفقاتها من مستندات وأدلة مؤيدة.

[القرار رقم ١٤١٠/٣٦]

٤٤٧- خلو الشيك من بيان جوهري من البيانات التي يلزم أن يشتمل عليها وفقاً لنص المادة ٩١ من نظام الأوراق التجارية . مؤدى ذلك . لا تعتبر هذه الصكوك من قبيل الشيكات . أثر ذلك . دخول الدعوى في اختصاص اللجنة باعتبارها دعوى مصرفية على أساس أن العلاقة المصرفية بين طرفيها لا تنطبق عليها أحكام نظام الأوراق التجارية ولا مجال للدفع بعدم جواز سماعها لمضي أكثر من ستة شهور على تقديم الشيك للبنك.

[القرار رقم ١٤١٣/٢٧٩]

٤٤٨- وفاة أحد الخصوم بعد إقامة الدعوى وقبل التهيئة للحكم في موضوعها . أثره . انقطاع سير الخصومة في الدعوى .

[القرار رقم ١٤١٧/٢١٣]

٤٤٩- لا محل للدفع برفع الدعوى على غير ذي صفة بالنسبة للكفيل على سند من أنه ليس شريكاً في الشركة المكفولة طالما كان النزاع لا يدور حول شراكته في هذه الشركة بل يدور حول كفالته الشخصية لها .

[القرار رقم ١٤٢١/١٤٥]

٤٥٠- للجنة أن تسبغ التكييف القانوني الصحيح على وقائع الدعوى دون التفات للألفاظ والعبارات التي أضفاها الخصوم عليها.

[القرار رقم ١٤٢٥/٧٤]

٤٥١- العبرة في تحديد طلبات المدعي هي بطلباته الختامية.

[القرار رقم ١٤٢٥/٨٣] [القرار رقم ١٤٢٦/٧٩]

٤٥٢- المقرر وفقاً لنص المادة الرابعة من نظام المرافعات أنه " لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة ومشروعة . ويجب أن تتوافر في المصلحة خصائص معينة منها أن تكون مصلحة شخصية ومباشرة وهو ما يعبر عنه فقه المرافعات بالصفة في رفع الدعوى . فنظام المرافعات لا يجيز رفع الدعوى من غير ذي صفة إلا في دعاوى الحسبة.

[القرار رقم ١٤٢٥/١٠١] [القرار رقم ١٤٢٥/٢٢٦]

٤٥٣- صاحب الصفة في الدعوى هو صاحب الحق المراد حمايته أو من يقوم مقامه . مؤدى ذلك . لزوم توافر الصفة في من له الحق في إقامة الدعوى باعتبارها شرط لقبولها .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٤٧] [القرار رقم ١٤٢٦/١٥٦]

٤٥٤- المصفي هو صاحب الصفة في تمثيل الشركة أثناء أعمال التصفية ، وهو المنوط به اتخاذ كل ما يلزم لأداء مهمته والمطالبة بما للشركة من حقوق وسداد ما عليها من التزامات ، وما يتخذه المصفي في هذا الشأن ملزم للشركة طالما كان ضمن اختصاصه . مؤدى ذلك . لا يكون لأي من الشركاء ثمة صفة في هذا الشأن .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٣]

(ر)

رهن:

٤٥٥- عقد قرض بضمان رهن عقاري . التزام المقترض بسداد قيمة القرض وفق العقد المبرم . استمرار الرهن حتى تمام الوفاء بالتزامه .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢١٢]

٤٥٦- إيداع صك عقار لدى البنك وكذلك عقد مبيعة موقع من العميل والبنك لم يستهدف في الحقيقة البيع البات والناجز بآثاره الشرعية بل تم الإيداع ضماناً للمديونية الناتجة عن التسهيلات دون أن يقصد الطرفان نقل ملكية العقار وبيعها للبنك . لا يجوز للعميل مطالبة البنك بثمن المبيع .

[القرار رقم ١٤٠٩/٣٢١]

٤٥٧- طلب البنك بيع الأرض المرهونة من قبل العميل لسداد الدين . أمر يتعلق بالتنفيذ لاستيفاء مبلغ المديونية . مفاد ذلك . لصاحب الشأن الالتجاء للمحكمة الشرعية المختصة لإجرائه .

[القرار رقم ١٤١٠/٤٤]

٤٥٨- المستقر عليه أنه طالما لم يثبت أنه قد تم سداد الدين فلا يحق للمدعي المدين أن يطالب بالإفراج عن العقار الذي سبق رهنه للبنك كضمان للمديونية .

[القرار رقم ١٤١٣/٨٣]

٤٥٩- إفراغ العقار المرهون للبنك سداداً لمديونية الراهن كاملة . عدم جواز مطالبة البنك بقيمة المديونية .

[القرار رقم ١٤١٣/١٥٠]

٤٦٠- طلب البنك السماح له بالتصرف في العقار المرهون لديه ضماناً للمديونية لسداد جزء منها . طلب يتعلق بالتنفيذ بعد صدور قرار اللجنة بالتسوية يحق التقدم به إلى الجهات المختصة نظاماً .

[القرار رقم ١٤١٣/٢٩٣]

٤٦١- تراخي البنك في بيع الأسهم المرهونة عند تحقق أجل الدين المضمون وعدم وفاء الراهن به . أثره . إلزام البنك بأن يدفع إلى عميله الفرق بين متوسط سعر بيع السهم في التاريخ المعاصر لتاريخ الاستحقاق وبين السعر الذي تم بيع السهم به فعلاً .

- تراخي البنك في التنفيذ على المال المرهون استيفاء لدينه الذي حل أجله . مدة طويلة دون مبرر . أثره .
إعفاء المدين من الخدمات المصرفية للفترة اللاحقة على تاريخ الاستحقاق .

[القرار رقم ١٤١٥/١٦٨]

٤٦٢- عقد التسهيلات محدد المدة بضمان رهن أسهم . تتحدد المديونية عند انتهاء الأجل المحدد للعقد . عدم
وفاء المدين بالمديونية الثابتة بحقه في تاريخ قفل الحساب . أثره . أحقية البنك في بيع الأسهم المرهونة وفاءً
للمدين المستحق عليه .

[القرار رقم ١٤٢٠/٩]

٤٦٣- إذا كان المال المرهون حقاً للمدين لدى الغير كان للدائن المرتهن أن يستولي على الأرباح المستحقة على
الدين المرهون والتي تحل بعد الرهن وكذلك له أن يستولي على كل الاستحقاقات الدورية التي لهذا الرهن
على أن يخصم ما يستولي عليه من المصروفات ثم من الأرباح ثم من أصل الدين المضمون بالرهن كل هذا
مالم يتفق على غيره .

- عدم رهن أسهم للبنك . مؤدى ذلك . عدم جواز مطالبة البنك بأرباحها .
- لا يجوز افتراض استلام الراهن لأرباح الأسهم المرهونة . مؤدى ذلك . وجوب إثبات ذلك الحق .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ١٦٠]

٤٦٤- عدم سداد العميل لمديونيته للبنك . مؤدى ذلك . عدم جواز مطالبة برد الرهن .

[القرار رقم ١٤٢٤/ ١٨٠]

٤٦٥- ضوابط بيع البنك للأسهم المرهونة ؛ أن يكون البيع في الوقت الملائم ، وأن يحقق أقصى ربح أو عائد
للعامل مع تجنبه الخسائر أو الحد منها بقدر الإمكان في ضوء المسلك المعتاد للبنك .

[القرار رقم ١٤٢٥/٨٨] [القرار رقم ١٤٢٦/٤]

٤٦٦- سداد المدين مديونيته للبنك . مؤدى ذلك . إلزام البنك بأن يرد له الصكوك المودعة لديه كضمان
للمديونية .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٤٢]

٤٦٧- عقد القرض بضمان رهن عقاري . أثره . التزام المقترض بسداد قيمة القرض وفق العقد المبرم واستمرار
الرهن حتى تمام الوفاء بالتزاماته .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٩]

٤٦٨- العبرة في احتساب قيمة المرهون تكون بقيمته الحقيقية وقت بيعه واقتضاء قيمة المديونية من الثمن الذي يبيع به ، فإذا استغرق الثمن المديونية يعد ذلك وفاءً بها ، وإلا فاللدائن أن يرجع على المدين بباقي المديونية .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤]

٤٦٩- اتفاقية تسهيلات بضمان عقاري . إذا كان إفراغ العقار للبنك لم يستهدف في الحقيقة البيع البات و الناجز بآثاره النظامية . مؤداه . إفراغ العقار للبنك يعتبر بيعاً صورياً . أثره . يبقى العقار بيد البنك ضمناً للمديونية .

[القرار رقم ١٤٠٩/٦١] [القرار رقم ١٤٠٩/٣٢١]

٤٧٠- المال المرهون يظل محبوساً بيد الدائن المرتهن في مواجهة الراهن حتى يستوفي حقه كاملاً ، والحبس يثبت للدائن المرتهن من وقت انتقال الشيء المرهون إلى حيازته ، ويبقى حتى يؤدي له الدين بتمامه . مؤدى ذلك . غل يد الراهن عن التصرف في المال المرهون أو اتخاذ ما من شأنه المساس به إلا بإرادة وموافقة الدائن المرتهن الذي له قبول أو رفض ذلك دون حاجة لمبرر ، وفي الحالة الأخيرة فليس للراهن من سبيل إلا المبادرة بسداد الدين واستعادة المال المرهون أو المثول لرغبة المرتهن في هذا الشأن .

[القرار رقم ١٤٢٦/٥٦]

٤٧١- انتهاء عقد التسهيلات . مؤداه . تحديد المركز المالي للعميل . أثر ذلك . على العميل إما أن يسدد المديونية المقيدة عليه أو أن ينفذ البنك على المال المرهون .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٩]

٤٧٢- النص في عقد الرهن على أن البنك ملزم بإجراء تقييم شهري للأسهم المرهونة، ولدى نقصان قيمة الضمانات عن ٢٠٠% من الحد الممنوح للعميل فعليه أن يطلب زيادة الضمانات أو سداد التجاوز أو بيع الأسهم الضامنة . أثره . عدم تنفيذ ذلك يعد إهمالاً من البنك في حفظ الأسهم المرهونة يلزمه بالتعويض في حالة تناقص قيمتها عن المديونية المضمون بها .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٩]

(س)

سداد مبكر:

٤٧٣- خلو الأوراق والمستندات مما يفيد حق البنك في الحصول على رسوم للسداد المبكر للقرض . أثر ذلك .
ليس للبنك أخذ رسوم على السداد المبكر أو أي رسوم خلافها طالما أن العميل ليس مديناً له .
[القرار رقم ١٤٢١/٣٢]

٤٧٤- فرض رسم في شكل عمولة على السداد المبكر للقرض إجراء خاطئ . أساس ذلك . عدم جواز اعتبار
العمولة المفروضة تعويضاً للبنك . سواء من الناحية النظامية أو الاتفاقية أو على أساس المسؤولية
التقصيرية .

[القرار رقم ١٤٢١/١٥٦]

٤٧٥- يستفيد المدين المقترض من الإعفاء من دفع أرباح أقساط الدين التي لم تستحق عليه عند مبادرته بالسداد
المعجل ، ما لم يتم الاتفاق على ترتيب آخر .
[القرار رقم ١٤٢٤ / ١٩٦]

(ش)

أولاً - شيك:

٤٧٦- من المقرر في شأن مسؤولية البنك متلقي الشيك عن التظهيرات الواردة عليه أنه ملزم بالتحقق من انتظام تسلسل التظهيرات ولا يسأل عن عدم صحتها . والمقصود بانتظام تسلسل التظهيرات وقوعها بعدد من تداول الشيك بينهم وخلوها مما يثير الشبهات حول تسلسلها .

- إذا كانت دعوى المدعى تستند إلى أن الشيك موضوع النزاع قد ظهر تظهيراً غير صحيح حيث جيره غير ذي صفة وكان الثابت أن الشيك يحمل تظهيراً ليس به شبهات لصالح المستفيد الأخير فإنه لا مسؤولية على البنك المدعى عليه في تلقيه للشيك وإرساله إلى البنك المسحوب عليه عن طريق المقاصة لتحصيل قيمته . لا يقدح في ذلك وجود خاتم للبنك المدعى عليه خلف الشيك بأن القيمة قيدت لحساب المستفيد إذ المقصود به المظهر إليه المستفيد الأخير من الشيك.

[القرار رقم ١٤٠٨/٣]

٤٧٧- الدفع بأن الشيك غير قابل للتداول لكون المستفيدة منه شركة تحت التأسيس وذلك استناداً للمادة ١٦٢ من نظام الشركات . التي توجب عدم صرف الحصص النقدية إلا لمديري الشركة وبعد تقديم الوثائق الدالة على إشهارها يعتبر دفع غير سديد لأن المخاطب بهذا النص هو البنك الذي يحتفظ لديه بحساب الشركة تحت التأسيس .

[القرار رقم ١٤٠٨/٣]

٤٧٨- من المقرر وفقاً لنص المادة ٩١ من نظام الأوراق التجارية أن كلمة شيك تكون من ضمن البيانات التي يشتمل عليها الشيك في متن الصك باللغة التي كتب بها . أثر مخالفة ذلك . لا تعتبر الورقة شيكاً بل أمراً بالتحويل .

[القرار رقم ١٤٠٨/١١]

٤٧٩- إخطار الساحب للبنك بمعارضته في الوفاء هاتفياً وإصدار البنك ورقة اعتراض للمستفيد للرجوع على الساحب . معاودة البنك الصرف بحجة أنه لم يتلق تأكيداً كتابياً بطلب الوقف الهاتفى خطأ يرتب مسؤوليته. سببه . المادة ١٠٥ من نظام الأوراق التجارية لم تشترط لصحة المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك أن تكون كتابة .

[القرار رقم ١٤٠٨/٧٠]

٤٨٠- من المقرر نظاماً في التظهير التوكيلي أن للملتزم بالورقة التجارية الاحتجاج على حاملها بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

[القرار رقم ١٤٠٨/٧١]

٤٨١- من المستقر عليه وفقاً للعرف المصرفي أنه يجوز صرف قيمة الشيك للأمر للشخص الذي يرد اسمه بعد كلمات ((مناولة)) أو ((بواسطة)) أو ((تسليم)) اللاحقة لاسم المستفيد من الشيك وذلك ما اعتمده وزارة المالية والاقتصاد الوطني بكتابها رقم ٢/٦١١/ح وتاريخ ١٣٩٢/٤/٣ هـ وقررته مؤسسة النقد العربي السعودي في خطابها رقم ١١٠/م/أ/ع وتاريخ ١٤٠٣/١/٢ هـ . تسليم قيمة الشيك للشخص الذي يرد اسمه بعد تلك الكلمات إجراء يتفق والأصول المصرفية الصحيحة.

[القرار رقم ١٤٠٨/٨٢] [القرار رقم ١٤٢٥/٢٥٥]

٤٨٢- مصادقة البنك على صحة توقيع عميل على شيك وثبت تزوير ذلك التوقيع . أثر ذلك . مسؤولية البنك عن ذلك الخطأ إذا ترتب عليه ضرر .

- مسؤولية البنك عن الشيكات التي يتلقاها من المظهر تقتصر على التحقق من انتظام تسلسل التظهيرات ولا يسأل عن صحتها . في حالة وجود ما يثير الشك والريبة في التظهيرات فعلى البنك التحقق من صحتها . أثر مخالفة ذلك . مسؤولية البنك عن عدم دقته وتقصيره في أداء العمل المصرفي .

[القرار رقم ١٤٠٨/١١٣] [القرار رقم ١٤٢٦/٤١]

٤٨٣- إذا كان المستفاد من الأوراق أن المنازعة لا تتعلق بدعوى صرفية حيث تم فعلاً صرف قيمة الشيك التي يطالب البنك المدعى بها ولكن ينصرف الموضوع أساساً إلى مدى مسؤولية البنك المدعى عليه عن قيمة الشيك الذي سبق صرفه، أي دعوى المسؤولية ، فلا محل لاستناد المدعى عليه إلى المادة ١١٦ من نظام الأوراق التجارية بشأن عدم سماع الدعوى لتعلقها بالدعاوى المصرفية الخاصة بالشيك كورقة تجارية دون غيرها من الدعاوى.

- من المقرر أنه في حالة ذكر صرف الشيك مناولة أحد البنوك _ كما جرى عليه العمل في المملكة _ فإن الأمر يتطلب دفع قيمة الشيك بالقيود في حساب المستفيد لدى البنك المحدد للمناولة شأنه في ذلك شأن الشيك المسطر تسطيراً خاصاً بحيث يقتصر الصرف على هذا البنك وعن طريقه ليتولى قيدها في حساب المستفيد وذلك ضماناً لمستحقات البنك ولا يجوز صرف القيمة مباشرة للمستفيد بعيداً عن هذا البنك مراعاة للعلاقة القائمة بينهما.

- قيام البنك المدعى عليه بصرف الشيك موضوع المنازعة إلى المستفيد مباشرة متجاوزاً البنك المدعي المحدد في الشيك صراحة وبوضوح للمناولة مهدراً بذلك دور هذا البنك في عملية الصرف . أثر ذلك . البنك المسحوب عليه يكون بهذا التصرف قد أخطأ في صرف القيمة مما يبرر مساءلته عن تعويض المدعي عما أصابه من ضرر نتيجة ذلك .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٢٦] [القرار رقم ١٤١٦/٨١]

٤٨٤- من المقرر أنه ليس كل تظهير يقع من الوكيل يعتبر توكيلاً بل الأمر في ذلك مرجعه إلى حكم المادة ١٨ من نظام الأوراق التجارية التي تنص على أنه إذا اشتمل التظهير على عبارة "القيمة للتحويل" أو "القيمة للقبض" أو "بالتوكيل" أو أية عبارة مماثلة تفيد التوكيل ففي هذه الحالات وأمثالها يكون التظهير توكيلاً سواء وقع من الحامل الشرعي للورقة التجارية أو وكيله.

- البنك لا يلتزم بمطالبة كل مظهر من المظهرين السابقين بتقديم وكالته أو ما يثبت وكالته أو أهليته إنما عليه فقط أن يتحقق من تسلسل التظهيرات .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٨٨]

٤٨٥- المستقر عليه أنه إذا كان الشيك مزوراً من الأصل ، كما لو ضاع دفتر الشيكات من عميل البنك أو سرق منه ثم قام من وجده أو السارق بتزوير توقيع الساحب فإن البنك يكون مسئولاً إذا لم يتخذ الاحتياطات المعتادة للتحقق من صحة التوقيع ومطابقة التوقيع الموجود على الشيك لنموذج توقيع الساحب المودع عليه . وتكون المسئولية مشتركة بين البنك والعميل إذا لم يحافظ العميل بعناية كافية على دفتر الشيكات المسلم إليه كما إذا عهد به إلى وكيل خائن للأمانة .

[القرار رقم ١٤١٠/٣٩] [القرار رقم ١٤٢٦/١٤٠]

٤٨٦- المستقر عليه أنه وإن كان المدعي يحتفظ باسمه بحساب جاري لدى البنك المدعى عليه إلا أنه وفقاً لإقراره انتفت علاقته بالمبلغ المودع بهذا الحساب . أثر ذلك . لا يجوز له إصدار شيك على الحساب إعمالاً للمادة ٩٤ من نظام الأوراق التجارية.

[القرار رقم ١٤١٠/١٨٩]

٤٨٧- المستقر عليه وفقاً للعرف المصرفي والأحكام النظامية فإنه حتى يكون وفاء البنك بقيمة الشيك صحيحاً، يتعين عليه القيام بعدد من العمليات الأساسية التي تتطلب منه مراعاة الحذر والحيطه، في مقدمتها التحقق

من شخصية المستفيد مقدم الشيك وأنه هو المستفيد الشرعي الذي يجب الوفاء له سواءً أكان الشيك اسماً أو للأمر أو لحامله. ويتعين على البنك إثبات توقيع المستفيد أو خاتمه أو بصمته وذلك بصورة واضحة على نحو يفيد تسلمه قيمة الشيك .

[القرار رقم ٢١٠/١٤١٠] [القرار رقم ٢٦١/١٤٢٥]

٤٨٨- من المستقر عليه مصرفياً أنه في حالة صدور شيك لأمر شخص معنوي كشركة فإنه يتعين صرف قيمته للشخص المخول بالتوقيع نيابة عن الشركة الذي يمثلها نظاماً في القبض.
- المستقر عليه أن على البنك متلقي الشيك لتحصيل قيمته من البنك المسحوب عليه عن طريق غرفة المقاصة مراعاة الحذر في التحقق من شخصية من يجب الوفاء له وإيداع قيمته لصالحه . أثر مخالفة ذلك . إلزام البنك بالتعويض عن خطئه المهني في حالة إلحاق ضرر بالساحب أو المستفيد.

[القرار رقم ٤٧/١٤١٢] [القرار رقم ٤٨/١٤١٢]

٤٨٩- من المقرر أنه إذا تعدد المستفيدون من الشيك تعين إتمام التظهير من جانبهم جميعاً أو من جانب من يمثلهم . ولا يكفي توقيع أحد المستفيدين أو نائبه للحصول على مبلغ الشيك في حالة التعدد . ويكون الوفاء حينئذ في غير محله وعلى خلاف القواعد المصرفية ويمكن المطالبة بإعادة ما صرف بالمخالفة لأحكام وشروط التظهير.

[القرار رقم ٢٦٤/١٤١٢]

٤٩٠- إذا كان الشيك الذي تم صرفه للمستفيد يعتبر شيكاً صحيحاً لاشتماله على البيانات الأساسية المنصوص عليها في المادتين ٩٢,٩١ من نظام الأوراق التجارية، وليس هناك مطعن على بيانات الشيك أو صحة توقيع الساحب، بيد أن النموذج المودع لدى البنك يغيّر التوقيع الذي على الشيك لخلوه من خاتم مؤسسة الساحب بجانب التوقيع . فلا يجوز للبنك المسحوب عليه مطالبة المستفيد برد قيمته بسبب عدم مطابقة توقيع الساحب على الشيك لنموذج توقيعه لدى البنك كما لا يجوز للبنك المسحوب عليه الرجوع على المستفيد بسبب الغلط في الوفاء لأن عدم الجواز يحد منه الضرر الذي يصيب من تلقى الوفاء لو أُلزم برد القيمة.

[القرار رقم ٢٦٩/١٤١٢]

٤٩١- المستقر عليه أن مجرد دخول الشيك الذي تحت التحصيل في الحساب أو حتى صرفه لا يحول دون حق البنك في طلب الاسترداد متى ثبت أن الشيك مزور على صاحبه ولم يصرفه البنك المسحوب عليه .

[القرار رقم ١٤١٩/٢٠٠]

٤٩٢- إذا كان الثابت أن البنك استلم الشيكات الصادرة لأمر المدعي وقام بتحصيلها وإيداعها بالحساب المشترك دون تظهير من المستفيد منها (المدعي) مما ألحق به ضرراً . مؤدى ذلك . مسئولية البنك عن تعويض المدعي بقيمة الشيكات ولا يحد من مسئولية البنك دفاعه بأنه استلم الشيكات من شريك المدعي في الحساب المشترك وأن المدعي قام بالسحب من هذا الحساب بتوقيع مشترك بعد إيداع أقيام تلك الشيكات فليس للبنك الحق ابتداء في تحصيل هذه الشيكات .

[القرار رقم ١٤١٩/٢٠٦]

٤٩٣- تضمنين صك الشيك عبارة " أن يتم الصرف مناولة أحد البنوك " شأنه شأن الشيك المسطر تسطيراً خاصاً . التزام البنك بصرف الشيك إلى من ورد اسمه بعد كلمة "مناولة" تنفيذاً لتعليمات الساحب . أثره . اتفاق مسلك البنك وأحكام النظام .

[القرار رقم ١٤٢٠/٧٤]

٤٩٤- المستقر عليه وفقاً لما جاء في توجيهات وزارة المالية والاقتصاد الوطني بخطابها رقم ٦١١/٢/ت وتاريخ ١٣٩٢/٤/٣ هـ فإن الشيكات المحدد صرفها مناولة شخص معين أو جهة معينة تصرف لمن ورد اسمه بعد كلمة "مناولة" وبالتالي فإن وفاء البنك لآخر يعتبر وفاءً خاطئاً وليس ملزماً للساحب أو مبرئاً لذمة البنك المسحوب عليه في مواجهته .

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٢٠]

٤٩٥- استقر الأمر على أن الشيك المدون به كلمة "مناولة" يكون صرف المبلغ لمن ورد اسمه بعد كلمه "مناولة" دون المستفيد المحرر الشيك لأمره . أثر مخالفة البنك . ترتيب مسئوليته المدنية .

[القرار رقم ١٤٢٢ / ٣١٤]

٤٩٦- استلام غير المستفيد الحقيقي لقيمة الشيك يعد إثراء بلا سبب ويتعين إلزام المستلم برد قيمته للبنك .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٣٥]

٤٩٧- قيام البنك بصرف الشيك المزور يعتبر خطأ يتحمل البنك جزء من المسؤولية عنه . كذلك فإن عدم اتخاذ صاحب دفتر الشيكات الاحتياطات الضرورية للمحافظة على دفتر شيكاته الأمر الذي مكن سارقها من تزوير توقيعه عليها إضافة إلى عدم إبلاغه عن فقدانه إلا بعد صرف الشيكات . أثر ذلك . تحمله الجزء الآخر من المسؤولية.

[القرار رقم ١٦٦ / ١٤٢٣]

٤٩٨- الشيك ليس من الأوراق التجارية التي يتم خصمها كتسهيلات مقدمة للعملاء ويؤخذ على خصمها عمولة . علة ذلك . أن الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .

[القرار رقم ١٩٣ / ١٤٢٣]

٤٩٩- المقرر وفقاً لنص المادة ١٠٥ من نظام الأوراق التجارية أنه في حالة فقد الشيك فإن إيقاف صرفه من صلاحيات الساحب متى تحققت الشروط المذكورة بنص المادة على أنه لا يوجد ما يمنع المستفيد من إبلاغ المسحوب عليه بفقدان الشيك أو بإبلاغ الساحب ليتولى بدوره القيام بعملية الإبلاغ ولا يمكن القول بقصر الحق في المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك على حامله .

- إبلاغ الساحب للمسحوب عليه بفقدان الشيك وطلبه إيقاف صرفه . مخالفة ذلك . أثره . إلزام المسحوب عليه بالتعويض.

[القرار رقم ١٩٩ / ١٤٢٣]

٥٠٠- إن ملكية مقابل الوفاء في الشيكات تنتقل إلى المستفيد / الحامل منذ سحب الشيك أو تظهيره ولا يجوز لدائن الساحب الحجز على ذلك المقابل على أساس أنه لم يعد مملوكاً له حسباً جاء في المادة ١١٧ من نظام الأوراق التجارية التي أحالت إلى المادة ٣١ من نفس النظام ، إلا أن ذمة الساحب لا تبرأ تجاه حامل الشيك إلا بعد قبض القيمة فعلياً أو حكماً من المسحوب عليه. ويترتب على ذلك أنه يحق لدائن الحامل الحجز على مقابل الوفاء تحت يد الساحب أو البنك المسحوب عليه. ولا يختلف الحال في كون الحامل مديناً للبنك المسحوب عليه بموجب حكم أو قرار نهائي إذ الحجز على مقابل الوفاء قبل انتقاله للحامل تسري عليه أحكام حجز مال المدين لدى الغير وليست أحكام الحجز تحت يد الدائن نفسه حيث إن ذلك يتطلب أن يكون البنك مديناً لمدينه أو في حوزته مال منقول له .

[القرار رقم ٣٣٠ / ١٤٢٣]

٥٠١- ثبوت تزوير توقيع الساحب على الشيك . إخفاق البنك في تحري الدقة الواجبة في هذا الشأن . مفاده .
تعتقد مسئولية البنك في حالة صرفه إلى المستفيد . أثره . التزامه برد قيمة الشيك إلى الساحب .

[القرار رقم ١٦٦ / ١٤٢٣]

٥٠٢- من المقرر التزام المصرف بالمحافظة على الشيكات المقدمة إليه للتحصيل واتخاذ الإجراءات اللازمة
لتحصيلها بمراعاة المواعيد والأحكام الخاصة بالوفاء طبقاً للنظام وفي الوقت المناسب . أثره . إعادة أصل
الشيكات إلى المستفيد في حالة الإخفاق في التحصيل لأي سبب .

[القرار رقم ٢٩٦ / ١٤٢٣]

٥٠٣- التزام البنك المسحوب عليه الشيك يقتصر على التأكد من تسلسل التظهيرات وعدم انقطاعها . أثر
ذلك . انتفاء مسئوليته في حال عدم صحة توقيع المظهر .

- عدم إبلاغ المستفيد من الشيك عن فقدانه . مؤدى ذلك . أن انتقاله إلى المظهر له تم بموجب إرادة حرة
واعية تهدف إلى ترتيب آثار مالية محددة .

- عدم ثبوت علم البنك المدعى عليه بما أثاره المدعي من انعدام أهلية المستفيدة من الشيك ومظهرته قبل
صرفه للمظهر لها . أثره . عدم مسئولية البنك عن صرف الشيك .

- عدم كتابة اسم جد المستفيد من الشيك قبل اسم العائلة لدى قيامه بتظهيره لا يرتب بطلان التظهير .

[القرار رقم ٦ / ١٤٢٤]

٥٠٤- البنك ملزم بالوفاء بقيمة الشيك لمن يتقدم إليه به إن كان هو المستفيد الأول أو كان المستفيد الأخير
من سلسلة منتظمة من التظهيرات أو كان وكيلاً عن المستفيد ويكون الدفع له بهذا الوصف .

- الشيك للأمر يتداول بطريق التظهير ولكي يعتبر حائزاً حاملاً شرعياً له يتعين أن يثبت أنه صاحب الحق

فيه لتظهيرات غير متقطعة ويسأل البنك عن عدم انتظام تسلسل التظهيرات الواردة على الشيك .
والمقصود بانتظام تسلسل التظهيرات وقوعها بعدد من تداول بينهم وخلوها مما يثير الشبهات .

[القرار رقم ٢٧ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١٩٩ / ١٤٢٥]

٥٠٥- يلتزم البنك بالتحقق من صحة بيانات الشيكات وصحة توقيع الساحب بوجه خاص .

[القرار رقم ٩٥ / ١٤٢٤]

٥٠٦- اختيار المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك المقدم إليه بعد الميعاد وتم قيده بحساب المستفيد . مؤدى
ذلك . لا يسوغ للمسحوب عليه إعادة عكس قيد قيمة الشيك مرة أخرى لصالح الساحب .

[القرار رقم ١٠٤ / ١٤٢٤]

٥٠٧- حق البنك في تجميد رصيد قيمة شيك مصرفي بُلغ بسرقة ليس مؤبداً . مؤدى ذلك . احتفاظ البنك برصيد الشيك لصالح حامله يكون طيلة الفترة المحددة نظاماً لتقديم الشيك ولتقادم الدعوى المصرفية، مراعاة لاستقرار المعاملات المصرفية.

- انتهاء الغرض من الاحتفاظ بالشيك فضلاً عن انقضاء ميعاد تقديمه . أثر ذلك . يتعين على البنك إعادة مقابل الوفاء إلى الأمر .

[القرار رقم ١٥٤ / ١٤٢٤]

٥٠٨- عدم مطابقة موظف البنك لتوقيع العميل على الشيك لثقتته بالعميل إهمال منه. أثره . مسئولية البنك عما يترتب على صرف ذلك الشيك .

[القرار رقم ١٧٩ / ١٤٢٤]

٥٠٩- إيداع البنك قيمة شيك بطريق الخطأ في حساب إحدى الشركات . إثراء بلا سبب للأخيرة.

[القرار رقم ١٨٩ / ١٤٢٤]

٥١٠- المقرر وفقاً لنص المادة ٩٨ من نظام الأوراق التجارية أن الشيك المشروط دفعه إلى شخص معين والمكتوبة فيه عبارة ليس لأمر أو أية عبارة أخرى مماثلة لا يجوز تداوله إلا باتباع أحكام حوالة الحق .

[القرار رقم ٥٩ / ١٤٢٥]

٥١١- إن مجرد دخول الشيك الذي تحت التحصيل في الحساب أو حتى صرفه لا يحول دون حق البنك في طلب الاسترداد متى ثبت عدم صرف قيمة ذلك الشيك من البنك المسحوب عليه.

- عدم مطالبة العميل للبنك برد الشيك المقدم للتحصيل في الوقت المناسب رغم علمه من واقع كشف الحساب الذي حصل عليه بعد إقفال حسابه بعدم تحصيل قيمة ذلك الشيك وتراخيه مدة طويلة في مطالبة البنك بإعادة الشيك يعتبر خطأ من العميل يجب خطأ البنك.

[القرار رقم ٩٦ / ١٤٢٥]

٥١٢- عدم جواز الاحتجاج بأن الشيكات الحكومية لا تصرف إلا للمستفيد الأول فقط لأن احتواء الشيك على كلمة " لأمر " يجعله قابلاً للتظهير، ما لم يقيد صرفه لشخص معين بالذات.

[القرار رقم ٩٨ / ١٤٢٥]

٥١٣- ثبت أن المدعي لا شأن له في إدارة مؤسسة تجارية وأن القائم على أمرها والمنوط به إدارتها شخص آخر مستتر ثبت بحكم قطعي توليه كافة أمورها ومن بينها إصدار الشيكات والتوقيع عليها والتعامل بها . مؤداه . منازعة المدعي في أمر تلك الشيكات كونه لا صفة له في إصدارها أو التوقيع عليها أو التعامل بها تكون من غير ذي صفة .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٠١][القرار رقم ١٤٢٥/٢٦٩]

٥١٤- تظهر الشيك لنفس المستفيد منه بعبارة " لأمر حسابنا رقم ... " . مؤداه . وجوب تحقق البنك من اتفاق اسم صاحب الحساب مع اسم المظهر له .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٩٩]

٥١٥- المقرر وفقا لنصوص نظام الأوراق التجارية أنه يجوز للمسحوب عليه أن يؤشر على الشيك باعتماده وتفيد هذه العبارة وجود مقابل وفاء في تاريخ التأشير ويعتبر توقيع المسحوب عليه على صدر الشيك بمثابة اعتماد له .

- يترتب على اعتماد البنك للشيك التزامه بتجميد الرصيد لصالح الحامل طوال فترة تقديم الشيك ويجوز للبنك استبدال اعتماد الشيك بإصداره شيكاً مسحوباً على نفسه .
- تجميد الرصيد ليس مؤبداً إنما يكون طيلة الفترة المحددة نظاماً لتقديم الشيك مراعاة لاستقرار المعاملات التجارية .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢١٦]

٥١٦- استقر العرف المصرفي على صرف قيمة الشيك للأمر للشخص الذي يرد اسمه بعد كلمات "مناولة" أو "بواسطة" أو "تسليم" سواء كانت العبارة باللغة العربية أو بأي لغة أخرى تفيد نفس المعنى متى حررت بذات لغة الشيك . مؤدى ذلك . قيام البنك بصرف الشيك لغير من ذكروا يعد إجراء مخالفاً للأصول والأعراف المصرفية .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٥٥]

٥١٧- يتعين حتى يكون وفاء البنك للشيك صحيحاً التحقق من شخصية المستفيد مقدم الشيك سواء أكان الشيك اسمياً أو لأمر أو لحامله . ويتعين على البنك إثبات توقيع المستفيد أو خاتمه أو بصمته بصورة واضحة على نحو يفيد تسلمه قيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٦١]

٥١٨- المادة ١٠٥ من نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٧ وتاريخ ١١/١٠/١٣٨٣هـ تنص على أن ((للمسحوب عليه أن يوفي قيمة الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه إلا في حالة ضياعه أو إفلاس حامله أو طراً ما يخل بأهليته (...)). مفاد ذلك . أن النظام قد أجاز للمسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك إلى المستفيد وأن انقضى ميعاد تقديمه وقد حظر المعارضة في الوفاء بالشيك إلا في حالات محددة تتمثل في حالة ضياع الشيك أو إفلاس حامله أو حدوث ما يخل بأهليته. أثر ذلك . للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون ماله بغير توقف على حكم من القضاء لما قدره النظام من أن حق الساحب في حالة الضياع أو إفلاس الساحب يعلو على حق المستفيد وهو الأولى بالرعاية .
[القرار رقم ١٤٢٦/٣٣]

٥١٩- يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بالتهديد ، كما يلحق بها حالات تبديد الشيك والحصول عليه بطريقة النصب أو الاختلاس . أثر ذلك . هذه الحالات يباح بشأنها حق المعارضة في الوفاء .
[القرار رقم ١٤٢٦/٣٣]

٥٢٠- إضافة عبارة ((يصرف للمستفيد الأول فقط)) على الشيك المحتوي كلمة " لأمر " لا تلغى تلقائياً كلمة لأمر . مؤدى ذلك . لا يسري أثر هذه العبارة إلا إذا شطبت كلمة لأمر .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٣]

٥٢١- لا يلزم تعيين المستفيد من الشيك باسمه ، إلا أنه في حالة تعيينه فيجب أن يكون محددًا على وجه نافي للجهالة بكتابة اسم المستفيد واضحاً . مؤدى ذلك . لا يجوز أن يحدد المستفيد بصفته كأن يكتب " ورثة فلان أو اخوة فلان " .
[القرار رقم ١٤٢٦/١٦١]

ثانياً - شيكات سياحية:

٥٢٢- إبلاغ المشتري للبنك بفقد الشيكات المشتراة منه فور فقدها وقيام البنك بإبلاغ الشركة المصدرة بواقعة فقد الشيكات . مفاده . تحقق شرط الإبلاغ وإخطار الشركة المصدرة . أثره . إلزام البنك بتعويض المشتري عن قيمة الشيكات المفقودة وهو وشأنه مع الشركة المصدرة .
[القرار رقم ١٤١٥/١٠٠]

٥٢٣- عدم جواز مطالبة البنك بائع الشيكات السياحية ، باعتباره وكيلاً للبيع، بالتعويض عن فقد الشيكات مادام أنه قد باعها باسم وحساب البنك المصدر. مؤدى ذلك . على المشتري الرجوع على البنك المصدر بما يطالب به .

[القرار رقم ١٤١٦/١٩١]

٥٢٤- اشتراط البنك على مشتري الشيكات السياحية القيام فور استلامه الشيكات بتوقيع كل شيك في الخانة المخصصة لذلك وأن تعويض المشتري عن قيمة الشيكات في حالة سرقتها أو تلفها مشروط بقيام الأخير بالتوقيع . أثر مخالفة المشتري لذلك الشرط . عدم استحقاقه التعويض عن سرقة تلك الشيكات .

[القرار رقم ١٤١٩/١١٨]

٥٢٥- ضرورة تنبيه العميل من قبل البنك البائع للشيكات بضرورة توقيعه على الشيكات أمام الموظف المختص بها . أثر مخالفة ذلك . يرتب مسؤولية البنك قبل العميل .
- الشركة البائعة للشيكات تكون خصماً في الدعوى ولا محل للقول بأنها مجرد وسيط في البيع إذا ما صدر منها خطأ في عملية البيع .

[القرار رقم ١٤١٩/٢١٧]

٥٢٦- إن مناط مطالبة الشركة الساحبة للشيكات السياحية للمشتري برد التعويض السابق منحه له عن فقد الشيكات المشتراة على أساس أنه أخطأ بعدم التوقيع توقيماً أولاً على هذه الشيكات . مناط ذلك . أن يلحق الشركة المدعية ضرر من جراء خطأ المشتري . إعادة الشيكات مع ختمها من قبل الشركة المذكورة بأنها أعيدت بدون دفع وعدم ثبوت دفع هذه الشيكات لآخر . أثره . رفض طلبها استرداد مبلغ التعويض لانتفاء الضرر .

[القرار رقم ١٤٢٠/١٠٣]

٥٢٧- إخلال مشتري الشيكات السياحية بشروط اتفاقية الشراء الخاصة بالتوقيع الأولي على الشيك حتى يحول دون صرفه ممن يجده في حالة فقدته . أثر ذلك . لا يحق له مطالبة البنك باستبدال الشيك المفقود أو التعويض عنه .

[القرار رقم ١٤٢٣/٦٥]

ثالثاً - شركة :

٥٢٨- الشركة تحت التصفية تحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية ولحين انتهائها ويمثلها المصفي في علاقاتها بالغير وأمام الجهات القضائية أو الإدارية. مفاده . حضور وكيل المصفي لجلسات نظر الدعوى المرفوعة من البنك ضد الشركة للمطالبة برصيد التسهيلات المدين يجعل القرار الصادر ضد الشركة حضورياً.

[القرار رقم ١٤٠٩/٢١٨]

٥٢٩- تعديل شركة التضامن لا يؤثر في مسئوليتها عن ديونها السابقة على هذا التعديل لأن الشركة كشخص اعتباري مازالت قائمة ومستمرة ، كما أن المادة ١٩ من نظام الشركات تنص على أنه إذا انضم شريك إلى الشركة كان مسئولاً بالتضامن مع باقي الشركاء في جميع أمواله عن ديون الشركة السابقة واللاحقة لانضمامه . وكل اتفاق على غير ذلك بين الشركاء لا ينفذ في مواجهة الغير . وإذا انسحب شريك من الشركة فلا يكون مسئولاً عن الديون التي تنشأ في ذمتها بعد شهر انسحابه ، وإذا تنازل أحد الشركاء عن حصته فلا يبرأ من ديون الشركة قبل دئنها إلا إذا أقرها هذا التنازل. مفاده. إلزام شركة التضامن المدعى عليها بدفع المديونية المستحقة عليها دون تأثير على ذلك الالتزام بسبب تعديل اسم الشركة أو دخول أو خروج شركاء .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٦٥]

٥٣٠- إذا كانت المستندات المرفقة بملف الدعوى تبين وجود شركة واقعية مستترة بين المدعى عليه الأول والثاني فإن في ضوء الشراكة الفعلية القائمة بينهما والمستفادة من واقع المستندات وظروف التعامل مع البنك فإن المديونية الناتجة عن التسهيلات يلتزم بها المذكوران بالتضامن فيما بينهما قبل البنك المدعى .

[القرار رقم ١٤١٢/٩]

٥٣١- إذا كان المستفاد من الأوراق أن المدعى عليهما شريكان مع غيرهما في شركة محاصة . مؤدى ذلك . يعتبر كل شريك في هذه الشركة متضامناً في سداد المديونية للبنك وفقاً لما هو مستفاد من نص المادة ٤٦ من نظام الشركات .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٢٢]

٥٣٢- قرار تصفية الشركة لا يبطل معه أي حق ترتب للبنك بناء على قرار صادر قبل التصفية .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٤٢]

٥٣٣- المقرر أن عدم شهر تعديل السجل التجاري للشركة ليس من شأنه إلحاق الضرر بالغير الذي لا ذنب له في عدم الشهر . مفاده . ليس للشركة التمسك بعدم شهر خروج أحد الشركاء من الشركة قبل أن تباشر عملها وقيام شريك آخر بممارسة أعمال مدير الشركة للتحلل من التزاماتها تجاه البنك . أثره . التزام الشركة وكفلائها بسداد المديونية المستحقة للبنك

[القرار رقم ١٤١٣/٧٣]

٥٣٤- من المقرر وفقا للمادة ١٦٢ من نظام الشركات أنه تودع الحصص النقدية في أحد البنوك التي يعينها وزير التجارة ولا يجوز للبنك صرفها إلا لمديري الشركة بعد تقديم الوثائق الدالة على شهر الشركة بالطرق المقررة في النظام. وتأسيسا على ذلك فالمقرر في حالة عدم اكتمال تأسيس الشركة طبقا لنظام الشركات وبالتالي صرف النظر عن تأسيسها أن يكون من حق أصحاب الشأن الذين سددوا حصصهم في حساب الشركة تحت التأسيس لدى البنك أن يستردوا هذه القيمة من البنك.

[القرار رقم ١٤١٣/٢١٥]

٥٣٥- شركة التوصية البسيطة . انقضاؤها بقوة القانون من تاريخ وفاة أحد الشركاء مالم ينص عقدها على خلاف ذلك . أثر ذلك . وقف حساب الشركة بالبنك تلقائياً إلى حين تعديل نظامها أو اتفاق الشركاء مع الورثة .

[القرار رقم ١٤١٩/٢]

٥٣٦- المستقر عليه أن شخصية العامل المسئول بالشركة لا تختلط مع شخصية الشركة المستقلة ولا تندمج تصرفاته أو تعاملاته الشخصية مع تصرفات ومعاملات الشركة التي يرتبط بها بعلاقة عمل يحكمها في جوانبها المختلفة نظام العمل والعمال .

- المستقر عليه أنه لا يجوز للشركة المساهمة في ضوء نصوص نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك أن توقع الحجز على أسهم رأس مالها في سجل المساهمين لدى الشركة إلا في حالة تخلف المساهم عن الوفاء بقيمة الأسهم دون غيرها من الالتزامات التي قد تكون للشركة في ذمة المساهم .

[القرار رقم ١٤٢٢/١٩١]

٥٣٧- تلتزم الشركة بعد شهرها وحصولها على الشخصية الاعتبارية المستقلة بالأعمال والإجراءات التي قام بها المؤسسون أثناء فترة التأسيس . أثره . مسئولية الشركة عن المديونية الناشئة عن العقود الموقعة من المؤسسون وإلزامها بوفائها .
[القرار رقم ٣٠٦ / ١٤٢٣]

٥٣٨- بيع شركة مدينة للبنك لشركة أخرى لا يسقط مديونية الأولى قبل البنك طالما لم يثبت انتقال تلك الديون للشركة الثانية .
[القرار رقم ٥١ / ١٤٢٤]

٥٣٩- تحقق أحد أسباب انقضاء الشركة . مؤداه . دخول الشركة في دور التصفية ولا تنقضي الشخصية الاعتبارية للشركة بمجرد قيام سبب من أسباب الانقضاء وإنما تبقى لها هذه الشخصية بالقدر اللازم لإجراء التصفية .

- تصفية الديون المتعلقة بذمة الشركة المنحلة تحصل بالوفاء أو بإحالتها على أجنبي أو على الشركة الجديدة التي تقوم بين الشركاء أنفسهم . مفاده . إفلاس الشركة المدينة للبنك وقيام مأمور التفليسة ببيع فرعها في المملكة إلى المدعى عليهما الثاني والثالث اللذين اسسا شركة سعودية باسم مشابه مع التزام المشتري بمديونيات فرع الشركة المفلسة عدا دينين أحدهما للبنك المدعي يفيد بأن الشركة السعودية (المدعى عليه) منبته الصلة تماما عن الشركة المفلسة . أثره . عدم مسئولية الشركة السعودية عن مديونية الشركة المفلسة أمام البنك المدعي .
[القرار رقم ١٥٠ / ١٤٢٤]

٥٤٠- لا تقبل دعوى البنك بإلزام الشركاء في شركة تضامن ابتداء بأن يدفعوا بالتضامن المديونية المستحقة على الشركة . مؤدى ذلك . وجوب ثبوت الدين بذمة الشركة ثم إعداها بالوفاء أولاً، فإذا لم تدفع كان للبنك إلزام الشركاء المتضامين بموجب القرار الصادر ضد الشركة .

[القرار رقم ١٦١ / ١٤٢٤]

٥٤١- المقرر وفقاً لنص المادة العاشرة من نظام الشركات أنه " يجوز احتجاج الغير على الشركاء بالتعديلات التي طرأت على عقد الشركة باستثناء شركة المحاصة " ، ولو لم يثبت التعديل أمام كاتب العدل ، ويلاحظ أن النظام قد رتب البطلان كجزاء على الإخلال بالشكل الذي استوجب لعقد الشركة ولكنه بطلان من نوع خاص . ذلك أن الشركاء لا يجوز لهم الاحتجاج به في مواجهة الغير أما الغير فله أن يتمسك بوجود التعديل لو كان ذلك في صالحه، ويثبتته بكافة طرق الإثبات لو أراد ذلك ، وتبقى الشركة في هذه الحالة

باعتبارها شركة واقعية حماية لحقوق الغير الذي تعامل معها . مفاده . ليس للمدعي الاحتجاج قبل البنك بعدم شهر التعديل في عقد الشركة المتمثل بخروجه منها . أثره . انتفاء علاقة المدعي بحساب الشركة لدى البنك المدعى عليه منذ خروجه من الشركة وبالتالي فلا صفة له في هذه الدعوى .

[القرار رقم ٢٢٦ / ١٤٢٥]

٥٤٢- المادة ٢٠ من نظام الشركات تنص على أن ((لا تجوز مطالبة الشريك (في شركة التضامن) بأن يؤدي من ماله ديناً على الشركة إلا بعد ثبوت هذا الدين بدمتها ، وبعد إعدار الشركة بالوفاء)) . مفاد ذلك . لم يجز النظام الرجوع على الشريك بشركة التضامن لأداء دين على الشركة إلا بعد ثبوت هذا الدين أولاً بذمة الشركة ثم إعدار الشركة بالوفاء ، فإذا استوفى هذين القيدين جاز لدائن الشركة التنفيذ على أموال الشريك . أثره . عدم جواز قيام البنك بخصم قيمة شيك لم يتم تحصيله من حساب أحد الشركاء المتضامين في الشركة بعد أن جرى إيداعه في حساب الشركة .

[القرار رقم ٥٣ / ١٤٢٦]

٥٤٣- الحكم الذي يصدر للدائن ضد شركة التضامن يكون حجة على الشريك ، ويجوز تنفيذه على أمواله دون حاجة لاستصدار حكم آخر في مواجهته . مفاده . لا يحق للبنك مطالبة الشريك المتضامن بدين له على الشركة قبل ثبوت الدين في ذمتها وإعدارها بالوفاء .

[القرار رقم ٥٣ / ١٤٢٦]

٥٤٤- استيفاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة لإجراءات تأسيسها وشهرها يكسبها الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الشركاء فيها بما يستتبعه ذلك من تمتعها بالذمة المالية المستقلة عن الذمم المالية للشركاء فيها . مفاد ذلك . عدم مسؤولية الشركة عن مديونية أحد الشركاء فيها إلى الغير . أثره . عدم جواز إدراج اسم الشركة بقائمة العملاء الممنوع التعامل معهم بسبب مديونية أحد الشركاء للبنك .

[القرار رقم ١٢٧ / ١٤٢٦]

٥٤٥- بانتهاء أعمال تصفية الشركة وإقرار الحساب الختامي لها والتصديق عليه من قبل الشركاء تكون قد انقضت الشركة . مؤدى ذلك . عدم اعتراض المصفي على أي من العمليات التي أجريت على الحساب الجاري للشركة ، وعدم اعتراض أي من الشركاء لدى عرض الحساب الختامي لأعمال التصفية للتصديق عليه . أثر ذلك . يعد إقراراً من الشركاء بصحة تلك الأعمال .

[القرار رقم ٢٠٣ / ١٤٢٦]

رابعاً - شطب:

- ٥٤٦- عدم متابعة المدعي دعواه أمام اللجنة . أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤١٤/١٩٢] [القرار رقم ١٤١٥/٤٣]
- ٥٤٧- عدم متابعة المدعي دعواه أمام اللجنة رغم إبلاغه بالمواعيد المحددة لنظرها . أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤١٧/٤٥] [القرار رقم ١٤٢٠/٥٦٣]
[القرار رقم ١٤٢٢/٢] [القرار رقم ١٤٢٢/١٨٨]
- ٥٤٨- تقاعس المدعي عن متابعة دعواه مدة تزيد على العام رغم تكرار مخاطبته . أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤٢٥/٣] [القرار رقم ١٤٢٥/١٠]
- ٥٤٩- عدم متابعة البنك المدعي لدعواه، وعدم إعلانه لائحة الدعوى للمدعى عليه. أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤٢٥/٧]
- ٥٥٠- تقاعس المدعي عن متابعة دعواه وعدم اتصاله بالأمانة العامة للجنة لمدة طويلة. أثره . شطب الدعوى.
[القرار رقم ١٤٢٥/١١] [القرار رقم ١٤٢٥/١٤]
- ٥٥١- إخفاق البنك في الاستدلال على عنوان المدعى عليه ومن ثم عدم إعلانه بلائحة الدعوى أو بالإحالة للجنة . أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٠] [القرار رقم ١٤٢٦/١٠]
- ٥٥٢- عدم ممثل المدعي أمام اللجنة . أثره . شطب الدعوى .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦١]
- ٥٥٣- تكرار المدعي طلب تأجيل دعواه لمدة تزيد عن العام بحجة إعداد مستنداته . أثره . شطب دعواه لعدم جديته في متابعتها .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٣]

(ص)

أولاً - صلح:

٥٥٤- عقد جاري مدين . اتفاق طرفي العقد على تحديد المديونية والتزام المدين بالسداد خلال أجل محدد . مفاده إنهاء النزاع بينهما صلحاً واعتبار القرار الصادر بهذا الشأن سنداً تنفيذياً .

[القرار رقم ١٤٠٩/٨] [القرار رقم ١٤١٦/٥]

٥٥٥- اتفاق الطرفين على تحديد مبلغ المديونية والبرنامج الزمني المحدد للسداد على أقساط متتالية من شأنه إنهاء النزاع بينهما صلحاً .

[القرار رقم ١٤٠٩/١٧] [القرار رقم ١٤٠٩/٢٢]

٥٥٦- توصل الطرفين إلى اتفاق لتسوية النزاع بعد العرض على اللجنة بمثابة اتفاق جديد من شأنه إنهاء النزاع بينهما ودياً . أثره . إصدار القرار بإثبات الصلح الذي تم التوصل إليه واعتباره سنداً تنفيذياً قابلاً للتنفيذ .

[القرار رقم ١٤١١/٦٦] [القرار رقم ١٤٢٦/١٧]

٥٥٧- اتفاق طرفي الخصومة على تحديد المديونية والتزام المدين بالسداد خلال أجل محدد . أثره . انتهاء النزاع القائم بينهما صلحاً واعتبار القرار الصادر بهذا الشأن سنداً تنفيذياً .

[القرار رقم ١٤١٥/٢٣٥] [القرار رقم ١٤١٧/٢]

[القرار رقم ١٤٢٠/٥٦٤] [القرار رقم ١٤٢٢/٦]

٥٥٨- الاتفاق بين المدعي والبنك المدعى عليه على تحديد مديونيته تجاهه وإقراره بالقيام بتدقيق هذا الحساب وسداده لجزء من هذه المديونية يعتبر صلحاً مانعاً ، الأمر الذي لا يسوغ معه طلب تحديد المديونية .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٢٣]

٥٥٩- تقديم طرفي الدعوى اتفاقية تتضمن تسوية النزاع المعروض صلحاً بين الطرفين على أساس ما تضمنته من شروط ونصوص . أثره . اكتفاء اللجنة بإثبات هذا الصلح ويعتبر القرار الصادر به سنداً تنفيذياً نهائياً وملزماً لهما .

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٤١]

٥٦٠- تقديم المدعي اتفاقية موقعة بينه وبين المدعى عليه ومفوض فيها من قبل الأخير لتقديمها إلى اللجنة لإصدار قرارها بما تم الاتفاق عليه . أثر ذلك . تسوية النزاع بين الطرفين صلحاً .

[القرار رقم ٥ / ١٤٢٤]

٥٦١- تقديم طرفي النزاع اتفاقية تتضمن الصلح بينهما . أثر ذلك . اكتفاء اللجنة بتسوية النزاع على أساس هذا الصلح مع اعتباره نهائياً وملزماً للطرفين وقابلاً للتنفيذ بمعرفة السلطات المختصة نظاماً .

[القرار رقم ٣٤ / ١٤٢٤] [القرار ٣١ / ١٤٢٥]

ثانياً - صورية:

٥٦٢- إقرار العميل بأن الكفيل هو المستفيد الحقيقي من عقد التسهيلات المبرم مع البنك . إقرار الكفيل بالصك الشرعي الصادر من المحكمة بأنه المستفيد من العقد موضوع الكفالة . أثره . رد الدعوى بالنسبة للمكفول .

[القرار رقم ٢٧٧ / ١٤١٤]

(ع)

أولاً - عمولات:

٥٦٣- من المقرر أنه لا يجوز بحث ما قبض من عمولات وفقاً لما استقر عليه أيضاً قضاء هيئة حسم المنازعات التجارية . مؤداه . عدم أحقية المدعي في المطالبة باسترداد ما قام بسداده من عمولات في ضوء اتفاقية التسهيلات .

[القرار رقم ١٤٠٨/٥٥]

٥٦٤- لا محل لحساب عمولات على الكمبيالة سواء مقابل التأخير أو السداد ويتعين حسمها من مبلغ الرصيد المدين لعدم وجود اتفاق مع المدعي عليه على حساب مثل هذه العمولات وخلو الأوراق من موافقته عليها فضلاً عن أنها غير جائزة نظاماً حيث نصت المادة ٦ من نظام الأوراق التجارية التي تسري بشأن السندات لأمر على أن اشتراط فائدة على الكمبيالة يعتبر كأن لم يكن.

[القرار رقم ١٤٠٨/١٣٩]

٥٦٥- تضمن عقد التسهيلات تعهد المدعي عليه (العميل) بسداد كافة المبالغ المقترضة التي يكون مدينا بها للبنك مع العمولات والمصرفيات الإدارية . أثر ذلك . لا يجوز للعميل المطالبة باسترداد العمولات والفوائد والمصرفيات الإدارية التي احتسبها البنك على المديونية وفق العقود المبرمة بين الطرفين .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٢] [القرار رقم ١٤٢٥/١٣٢]

٥٦٦- ثبوت اشتراط البنك على العميل، في عقد التسهيلات، تقاضيه خدمات مصرفية وعمولات على مبالغ المديونية . أثر ذلك . لا يجوز للعميل المنازعة في تحمله للخدمات المصرفية المترتبة على المديونية .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٥]

٥٦٧- تستبعد العمولات والفوائد البنكية المقيدة على الحساب بعد قفله .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٥٨] [القرار رقم ١٤٢٦/٤٢]

ثانياً - عقد:

٥٦٨- الاتفاق بين الطرفين على إنه إذا أعيدت الحوالة غير مدفوعة من قبل البنك المسحوب عليه لأي سبب يلتزم المستفيد بإعادة المبلغ المدفوع له . عدم تمكن البنك من تحصيل الشيك . أثره . فسخ عقد التحصيل لتعذر التنفيذ ، وإلزام المستفيد بأن يرد مقابل الوفاء الذي قبضه إلى البنك أي العودة إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد .

[القرار رقم ١٤١٧/٧٧]

٥٦٩- المستقر عليه أن من حق البنك أن يطلب فسخ عقد التحصيل متى أعيد إليه الشيك دون تحصيل ، ومتى فسخ العقد كان أثره رجعيًا بأن تعاد ملكية الورقة محل التحصيل إلى الدافع ووجب عليه رد ما سبق أن قبض إلى البنك ، أي أن يعود الطرفان إلى ما كانا عليه قبل العقد .
[القرار رقم ١٤١٩/٥١]

٥٧٠- من المقرر نظاماً أن الأصل في العقد اللزوم والنفاد متى نشأ مستوفياً أركانه وشروطه إذ لا يحق لأحد أطرافه بإرادته المنفردة تعديل العقد أو نقضه سيما عند عدم ثبوت عيب بإرادة أطرافه وقت العقد . أثره . عقد الصلح بتسوية بين البنك وعميله والذي تحدد بموجبه مقدار مديونية الأخير إلى البنك ملزم لطرفيه نافذ بحقهما لا يسوغ تعديله أو نقضه بالإرادة المنفردة لأيهما .
[القرار رقم ١٤٢٣ / ٣١١]

٥٧١- عقد تأجير الخزينة هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك ، مقابل أجره ، أن يخصص خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها مدة محددة . إهمال البنك في حفظ المفاتيح وتخزينها مما أدى إلى فقد بعض محتوياتها . أثره . لزام البنك بتعويض العميل عما فقد .
[القرار رقم ١٤٢٥/٢٠٦]

٥٧٢- إذا نشأ العقد صحيحاً فقد خلصت له قوته الملزمة ووجب على المتعاقدين تنفيذ ما التزما به .
- اللجنة ملزمة بأن تأخذ عبارة العاقدين الواضحة كما هي .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦٢]

٥٧٣- يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين ، ويتعين أن تكون الإرادة صحيحة ، أي إرادة صادرة من ذي أهلية وخالية من العيوب وذلك بأن يكون المتصرف مميزاً يعقل معنى التصرف ويقصده . ثبوت إطلاع المتعاقد على شروط العقد وإقراره بها وإدراكه لمعناها وخلو الأوراق مما يفيد أنه لا يعقل معنى توقيعه على ذلك العقد أو عدم قصده إحداث ذلك العقد لأثره القانوني أو أن عيباً ما قد شاب إرادته وقت التوقيع . مؤدى ذلك . وقوع العقد صحيحاً منتجاً لأثاره .
[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

٥٧٤- عقود الإذعان تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات ويكون فيها احتكار الموجب احتكاراً قانونياً أو فعلياً ، وتكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وأن يكون صدور

الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة . مؤدى ذلك . اتفاقية حساب المتاجرة بالهامش المبرمة بين البنك وعميله لا تندرج تحت تلك العقود.

[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

٥٧٥- لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ولكنه يجوز أن يكسبه حقا . مؤدى ذلك . يدل على أن مبدأ نسبية أثر العقد يسري على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع . مما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص والدائنين ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه إلا لعاقديه . أثر ذلك . تقدم الخصم المدخل بأوراق تفيد شراء محفظة الأسهم من المدعي وتفويضه للأخير في توقيع أوامر بيع وشراء تلك الأسهم فإن هذه العلاقة بينهما - والتي أنكر البنك علمه بها - لا يسري أثرها في مواجهة البنك لعدم ثبوت علمه بها وعدم ثبوت علمه أن المدعي يتعامل نيابة عن الخصم المدخل وموافقته على ذلك ، ومن ثم يبقى الخصم المدخل رغم ما ربطه من علاقة تعاقدية مع المدعي أجنبياً عن علاقة المدعي والبنك وبطل المدعي ملتزماً بآثار تعامله مع البنك سواء كان دائناً أو مدينا .

[القرار التمهيدي رقم ٢٨/ق ت/١٤٢٦]

٥٧٦- إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائناً كان أو مدينا .

[القرار التمهيدي رقم ٢٨/ق ت/١٤٢٦]

(ق)

أولاً - قرارات:

٥٧٧- عقد فتح اعتماد جاري مدين . مطالبة البنك لعميله وكفيله الضامن بالمديونية . عدم حضور المدعى عليهما للجلسة المحددة أمام اللجنة لنظر النزاع رغم ثبوت الإبلاغ بميعادها . مفاده . القرار الصادر من اللجنة يعتبر حضورياً بحقهما .

[القرار رقم ١٤٠٩/٩٨]

٥٧٨- إذا كان القرار الصادر من مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية قد ألزم العميل بأن يدفع للبنك قيمة سندات حررها لأمر البنك بشأن المديونية فإنه يحق للعميل أن يتمسك بالتسوية التي تصدر عن اللجنة عند طلب البنك التنفيذ عليه بموجب قرار مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية .

[القرار رقم ١٤١٣/١٦٣]

٥٧٩- قرار اللجنة بإنزال تدبير معين على المدين ، مثل منعه من السفر . مناطه . عدم تعاون المدين مع الدائن في تنفيذ التسوية التي صدر بها قرار اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢٣ /٦٤] [القرار رقم ١٤٢٣ /٧١]

٥٨٠- للجنة تصحيح ما يقع في قراراتها من أخطاء مادية بجهة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ويصدر القرار ولو بدون مرافعة أو جلسة علنية .
- للجنة تفسير ما قد يقع للخصوم من غموض أو إبهام في منطوق قراراتها ويكون ذلك بناء على طلبهم والقرار الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمماً للقرار الذي يفسره .

[القرار رقم ١٤٢٣ /٧٨]

٥٨١- اتفاق التسوية المبرم بين البنك والعميل الذي صدر قرار من اللجنة بإثبات محتواه وإلزام المدعى عليه بالوفاء بالمديونية الثابتة به إلى البنك لا يجوز النكول عن تنفيذه . جزاء النكول . منع المدعى عليه من التعامل مع الجهات الحكومية والبنوك ، والتوصية بحجز مستحقاته وأرصده الدائنة لديهم حين سداد المديونية المستحقة عليه للبنك تنفيذا للقرار الصادر في هذا الشأن .

[القرار رقم ١٤٢٣ /٣٢٢]

٥٨٢- للعميل التمسك بالقرار الصادر من اللجنة بتحديد مديونيته للبنك عند تنفيذ القرار الصادر من مكتب

الفصل في منازعات الأوراق التجارية عن ذات المديونية .

[القرار رقم ١٤٢٥/١١٤][القرار رقم ١٤٢٦/٣٠]

٥٨٣- إذا كان عرض السداد المقدم من العميل يتناسب مع مقدار مديونية البنك الذي لم يعترض عليه . مؤدى ذلك . للجنة أن تأخذ بهذا العرض وتقضي بموجبه .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٢٤][القرار رقم ١٤٢٦/٢٥]

٥٨٤- للجنة أن تضمن قرارها تقسيط مبلغ المديونية المقضي به على المدعى عليه .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٤٩][القرار رقم ١٤٢٥/١٥٧]

٥٨٥- للجنة أن تضمن قرارها منح المدين مهلة مناسبة لسداد المديونية .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٦][القرار رقم ١٤٢٦/٤٧]

ثانياً - قرض:

٥٨٦- من المستقر عليه أنه ليس هناك تلازم بالضرورة بين الاستفادة من القرض والملتزم بسداده . مؤدى ذلك . الملتزم بسداد القرض هو من وقع مستندات والتزم بسداده . أما كون الاستفادة من القرض شخصاً آخر فهذا في العلاقة بين المقرض والمستفيد .

[القرار رقم ١٤١٢/٧٢]

٥٨٧- إذا كان الثابت أن علاقة طرفي التداعي قامت على أساس قرض حصل عليه المدعى عليه الأول من البنك المدعى بكفالة المدعى عليه الثاني وفقاً لما هو ثابت بفيشة صرف القرض والكفالة التضامنية الموقعة من المدعى عليهما . أثر ذلك . على هذا الأساس تتحدد الحقوق والالتزامات بين الطرفين وتسوى المنازعة في ضوء ما يسفر عنه كشف الحساب .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٣٥][القرار رقم ١٤١٦/٥٤]

٥٨٨- حصول العميل على قرض شخصي . أثره . التزام ورثته بقيمة القرض أو المتبقي منه في حالة وفاته بحدود ما آل إليهم من تركته .

[القرار رقم ١٤١٤/١٧١]

٥٨٩- إذا كان الثابت في سجل القرض الشخصي المرفق بملف الدعوى أن المدعى عليه قد سدد جزءاً من مبلغ القرض ، ومن ثم يتبقى في ذمته باقي المبلغ وهو ما يلتزم بسداده للبنك طبقاً للاتفاق القائم بينهما

وكشف الحساب .

[القرار رقم ٤٣/١٤١٤]

٥٩٠- ثبوت تسلم المدين المقترض مبلغ القرض بموجب فيشة الصرف . أثره . إلزام المقترض بسداد قيمة القرض
الحاصل عليه .

[القرار رقم ٤٠/١٤١٧] [القرار رقم ٢٨١/١٤١٧]

٥٩١- عدم وفاء المقترض بالأقساط المحددة لسداد قيمة القرض . أثره . تتحدد مديونية المدين المقترض بالمتبقي
بذمته من قيمة القرض الحاصل عليه .

[القرار رقم ١٤/١٤٢٠] [القرار رقم ٤٩٨ / ١٤٢٠]

٥٩٢- مطالبة البنك للكفيل بقيمة القرض الذي تقاعس المكفول عن سداده بعد مرور فترة طويلة تزيد عن
عشر سنوات . مؤداه . أن البنك قد صرف النظر عن الكفالة وأبرأ ذمة الكفيل من المديونية . إذ لا
يسوغ تعليق ذمة الكفيل مدة طويلة .

[القرار رقم ٦٩/١٤٢٢] [القرار رقم ١٨٣/١٤٢٢]

٥٩٣- تخلف المقترض عن الالتزام بسداد قيمة القرض الحاصل عليه وفق برنامج الأقساط المحدد لذلك . أثره .
إلزام المقترض بسداد المديونية المقيدة عليه بسجل القرض .

[القرار رقم ١٤٤/١٤٢٢] [القرار رقم ١٦٤/١٤٢٢]

٥٩٤- للجنة الاعتراف بمسئولية القرض الموقع من العميل لإثبات حصوله على القرض ولو مع خلو
الأوراق من عقد القرض .

[القرار رقم ١٣٧/١٤٢٦]

٥٩٥- الحقوق الناشئة عن القرض تتحدد وفقا للعقد وبرنامج السداد الموقع من الطرفين وفيشة صرف القرض .

[القرار رقم ١٠٤/١٤٢٦]

٥٩٦- ثبوت عدم إفادة العميل إفادة فعلية من قيمة القرض الممنوح له لكون سببه هو مديونية القرض السابق .
مفاده . عدم الاعتراف بما ترتب عليه من عملات .

[القرار رقم ١١٢/١٤٢٦] [القرار رقم ١٣٣/١٤٢٦]

(ك)

أولاً - كـ فـالـة:

٥٩٧- عقد فتح اعتماد بالجاري مدين . تتحدد حقوق والتزامات الكفيل المتضامن وفق شروط وأحكام الكفالة بين الطرفين . تعهد الكفيل بالتضامن مع العميل المدين في تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد التسهيلات محدد المدة . مفاده . التزام الكفيل بسداد المديونية المترتبة على مكفوله في تاريخ انتهاء العقد .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢٥٢]

٥٩٨- التزام الكفيل بالتضامن مع المكفول بسداد كافة الالتزامات الناشئة عن عقد التسهيلات محدد المدة يتحدد في تاريخ انتهاء العقد . مناط ذلك . للدائن الرجوع على المدين الأصلي وكفيله بالتضامن أو أي منهما .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٧٦]

٥٩٩- من المقرر أن تجديد الدين بإقرار المدين يترتب عليه سقوط الالتزام الصرفي الناشئ عن الورقة التجارية وقيام التزام جديد منبت الصلة عن الالتزام الأصلي يختلف عنه في سببه وقد يختلف عنه في مصدره وفي ضماناته حيث يصبح سبب الالتزام الجديد ورقة الإقرار بالدين لا الورقة التجارية . كما يتغير مصدر الالتزام الجديد وضمائنه تبعاً لاحتفاظ الدائن بحقه في الرجوع على الملتزمين الموقعين على الورقة التجارية وتبعاً لاحتفاظه بحقه في الرجوع على الضمانات من عدمه . أثر ذلك . انقضاء الكفالة السابقة على التجديد وبراءة ذمة الكفيل في مواجهه الدائن بسبب إهمال الأخير بعدم احتفاظه عند تجديد الدين بحقه في الرجوع على الكفيل .

[القرار رقم ١٤٠٨/٦١] [القرار رقم ١٤٢٦/٧٩]

٦٠٠- إقرار المكفول بقيمة المديونية المطالب بها بموجب عقد تسهيلات بكفالة غرم وأداء تضامنية . مفاده . إلزام الكفيل والمكفول بالتضامن بما ترتب بذمة الأخير من دين .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢]

٦٠١- للبنك مطالبة أي من الكفيل أو المكفول أو مطالبتهما معاً بالمديونية الناشئة عن عميله المكفول نتيجة للتسهيلات الممنوحة له . التزام الكفيل بسداد كامل المديونية الثابتة بحق مكفوله في حدود مبلغ الكفالة

الوارد بعقد فتح الاعتماد .

[القرار رقم ١٤٠٩/٨١]

٦٠٢- توقيع المدعى عليه بصفته كفيلاً على سند لصالح البنك المدعي بمبلغ معين ضماناً لتسهيلات ائتمانية حصل عليها ثالث . أثر ذلك . تحديد الحقوق والالتزامات وتسوية المنازعة بين الطرفين تكون على أساس كفالة المدعى عليه للتسهيلات المصرفية الثابتة في ذمة محرر السند وفي حدود مبلغه . لا يؤثر في ثبوت مديونية المدعى عليه الكفيل توقيع المدين الأصلي على سندات لاحقة لأمر البنك المدعي لجدولة المديونية خالية من كفالة المدعى عليه حيث إنها لا تنفي وجود الكفالة السابقة ولا تؤدي لانقضائها.

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٣٩]

٦٠٣- من المقرر أن الكفيل لا يسأل إلا عن التزامات مكفوله في حدود كفالته مع مراعاة خصم الدفعات التي سددها المكفول بعد تاريخ نهاية مدة التسهيلات .

[القرار رقم ١٤١٠/٤٤]

٦٠٤- من حق البنك مطالبة الكفيل أو المكفول أو مطالبتهما معاً بالتضامن بالدين وفقاً لما يراه محققاً لمصلحته.

[القرار رقم ١٤١٠/٦٤] [القرار رقم ١٤٢٤ / ٥٠]

٦٠٥- إذا كان المدعي لم يقوم بدفع المبلغ المطالب به للبنك المدعي عليه إنما الذي دفعه هو كفيله . مفاده . لا يجوز للمدعي مطالبة البنك باسترداد هذا المبلغ إذ لا صفة له في هذه المطالبة .

[القرار رقم ١٤١٠/١٨٠]

٦٠٦- عدم تحديد الكفالة للحد الأقصى لما يمكن أن يلتزم به الكفيل . مؤدى ذلك . تخلف أحد شروط صحة الكفالة بما يتعين معه طرحها .

[القرار رقم ١٤١٠/١٨٨]

٦٠٧- التعهد الموقع بين الكفيل والمكفول بالتزام الأول بالكفالة عن قيمة التسهيلات الممنوحة لمكفوله من قبل البنك كفالة غرم وأداء على وجه التضامن وعدم انقضاء الكفالة إلا بتمام السداد . أثره . التزام الكفيل بسداد المديونية الثابتة بحق مكفوله .

[القرار رقم ١٤١١/١٣٣]

٦٠٨- لا يؤثر في تضامن الكفيل مع المدين الأصلي في سداد المديونية في حدود مبلغ الكفالة الدفع بأن الكفالة محددة لمدة سنة من تاريخ توقيع الكفيل عليها مادام أن المديونية المستحقة في ذمة المكفول قد نشأت

خلال هذه المدة وقبل التاريخ المحدد لانتهاء العمل بالكفالة .

[القرار رقم ١٤١٢/٨٥]

٦٠٩- المستقر عليه أنه لما كان تعهد الكفالة يعد حكماً خاصاً بالنسبة لعقد التسهيلات . لذلك فإن ما ورد به

من أحكام خاصة يقيد الأحكام الواردة بعقد التسهيلات .

[القرار رقم ١٤١٢/٨٦] [القرار رقم ١٤١٩/٥٦]

٦١٠- المقرر أن الكفالة لا تلغى . ولا تنتهي إلا بالوفاء أو الإبراء .

[القرار رقم ١٤١٢/١٢١]

٦١١- للبنك كدائن أن يطالب بالرصيد المدين للمديونية في تاريخ نهاية الكفالة أو في تاريخ قفل الحساب أيهما

أقرب . فإذا تبين انقضاء الكفالة قبل قفل الحساب فلا يجوز مطالبة الكفيل .

[القرار رقم ١٤١٢/٢٠٢]

٦١٢- الكفالة التضامنية تعنى ضم ذمة الكفيل إلى ذمة مكفوله في السداد ومن ثم فإنهما يلتزمان بسداد مديونية

المكفول وفق الكشف وفي حدود مبلغ الكفالة.

[القرار رقم ١٤١٣/٥٧]

٦١٣- المقرر أن كفالة العميل بمبلغ معين تتحدد بهذا القدر من إجمالي المديونية .

[القرار رقم ١٤١٣/١٦٧]

٦١٤- ثبوت أن الشريكين المتضامنين في شركة تجارية وفقاً لسجلها التجاري قد وقعا على كفالة مديونية الشركة .

مؤدى ذلك . التزامهما بالتضامن فيما بينهما بسداد المديونية بموجب الكفالة التضامنية وفي ضوء نظام

الشركات .

[القرار رقم ١٤١٣/٢٣٣]

٦١٥- للبنك مطالبة المدين أو كفيله المتضامن متضامين بالمديونية أو الاقتصار على مطالبة أحدهما سواء أكان

هو المدين الأصلي أو الكفيل وذلك وفقاً لظروف الحال وما يراه محققاً لمصلحته .

[القرار رقم ١٤١٤/٢٥]

٦١٦- عقد الصلح المبرم بين البنك ومدينه الأصلي بمثابة عقد جديد ينشئ التزامات جديدة بين طرفيه وينسخ

ضمناً ما أبرم من اتفاقيات قبل صدوره ومنها عقد الكفالة . عدم توقيع الكفيل على عقد الصلح . أثره.

عدم جواز الرجوع عليه بقيمة الدين المكفول .

[القرار رقم ١٤١٦/٢٨٣]

٦١٧- مناط الاعتداد بعقد الكفالة أن يكون متضمناً بوضوح اسم الكفيل والمكفول ومبلغ الكفالة . خلو العقد من المدة المحددة للكفالة أو تاريخ التوقيع عليها لا يؤثر على صحة عقد الكفالة .

[القرار رقم ١٤١٦/٣١٣]

٦١٨- إخفاق المكفول المدين في سداد كامل القرض الحاصل عليه . أثره . إلزام الكفيل بسداد باقي المديونية الثابتة بحق مكفوله .

[القرار رقم ١٤١٧/٩٩] [القرار رقم ١٤١٧/١٣١]

٦١٩- المقرر أن قيام المدين بطلب قفل حسابه المدين المفتوح باسمه هو وشقيقه ونقل رصيده إلى حساب جديد باسمه الشخصي وقيام البنك بتنفيذ أمره دون أخذ كفالة شقيقه ، الذي كان كفيلاً للتسهيلات الممنوحة في الحساب الذي تم قفله ، وذلك على الحساب الجديد . أثر ذلك . هذا التصرف من جانب البنك يعني التنازل عن جميع الضمانات المعطاة للحساب القديم محل الدعوى مما يعني انتهاء الكفالة في حق الكفيل وإبراء ذمته منها وتخلصه من الالتزامات الناشئة عنها .

[القرار رقم ١٤١٩/٣٦]

٦٢٠- ثبوت أن المبالغ المودعة بالحساب بعد نهاية التسهيلات تفوق حدود الكفالة . مؤدى ذلك . انتهاء الكفالة وتحلل الكفيل من التزاماتها .

[القرار رقم ١٤١٩/٣٦]

٦٢١- التوقيع من قبل الكفيل على عقد الكفالة بصفته ضامناً للمكفول أمر غير قابل للإلغاء أو التعديل . أثره . أحقية البنك في التنفيذ على الوديعة الخاصة بالكفيل لديه في حالة تقاعس المكفول عن السداد وفقاً للاتفاقات المبرمة بينهما وعدم جواز اعتراض الكفيل على ذلك شريطة أن يتم التنفيذ بحدود المبلغ المحدد بالكفالة .

[القرار رقم ١٤٢٠/١٠٥] [القرار رقم ١٤٢٠/١٥٣]

٦٢٢- تراخي البنك وتهاونه في مطالبة الكفيل بالمديونية القائمة بذمة مكفوله لمدة طويلة تقارب ثلاثة عشر عاماً حتى إقامة الدعوى قبله . مؤداه . صرف النظر عن الكفالة ضمناً واستغناء البنك عنها .

[القرار رقم ١٤٢٠/١٥٦] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٠]

٦٢٣- إن مناط حصول البنك الدائن على قرار من قبل اللجنة في الدعوى التي أقامها ضد مدينه (دون الكفيل) بإلزام المدين بالمدىونية المقيدة عليه . مؤداه . الإبراء الضمني لذمة الكفيل . ولا يغير من ذلك تعذر التنفيذ على المدين الأصلي المكفول .
[القرار رقم ١٤٢٠/١٩٤]

٦٢٤- المستقر عليه أنه إذا كانت القيود الدائنة بعد تاريخ انتهاء العقد واستحقاق الدين المكفول تفوق الرصيد المدين للحساب عند تاريخ نهاية العقد واستحقاق الكفالة. مؤدى ذلك . خلو ذمة الكفيل من مدىونية هذا الحساب.
[القرار رقم ١٤٢١ / ٣٥]

٦٢٥- لا محل لمطالبة الكفيل بمبلغ القرض على أساس الكفالة المقدمة منه مادام أن المكفول لم يستفد من القرض ولم يحصل عليه في الواقع لتحقيق أغراضه بل حصل عليه في النهاية شخص آخر بمعرفة البنك وعلمه .
- توقيع المدين لا يعتبر شرطاً لصحة الكفالة ونفاذها مادامت الكفالة واضحة وتبين المقصود منها واستوفت أحكامها الشرعية المقررة .
[القرار رقم ١٤٢١/٦٠]

٦٢٦- لا يؤثر في ثبوت التزام الكفيل دفاعه بأنها كفالة مجاملة ذلك أن مجرد توقيعه على الكفالة يترتب الالتزامات والتبعات الناتجة عن ذلك التوقيع شرعاً ونظاماً.
[القرار رقم ١٤٢١/١٤٥]

٦٢٧- عقد القرض يعتبر من عقود التسهيلات الائتمانية التي تحمل الصفة التجارية وبالتالي فإن الكفالة التضامنية للقرض تمنح الدائن الحق في مطالبة الأصيل أو الكفيل أو كلاهما معا ولا يحق للكفيل معها الدفع بالتجريد.
[القرار رقم ١٤٢١/١٧٠]

٦٢٨- المستقر عليه شرعاً ونظاماً أن الكفالة التضامنية تبقى سارية طبقاً لشروطها وتنقضي بالأداء أو الإبراء ويستفاد الإبراء من الكفالة صراحة أو ضمناً في ضوء ظروف وملابسات المنازعة.

- انقضاء مدة طويلة على الكفالة تزيد عن عشر سنوات دون مطالبة الكفيل بالمديونية مفاده إبراء ذمته ضمناً من الكفالة وصرف النظر عنها واستغناء البنك عنها بفوات هذه المدة الطويلة.

[القرار رقم ٣٨ / ١٤٢٣]

٦٢٩- إذا كانت إيداعات المدين بعد انتهاء العقد المكفول قد تجاوزت الرصيد المدين لحسابه عند نهاية العقد مما ترتب عليه أن ما تم سداده يفوق مديونته في العقد الذي كفل فيه . أثر ذلك . براءة ذمة الكفيل .

[القرار رقم ٤٦ / ١٤٢٣]

٦٣٠- المقرر أن التزام الكفيل يتحدد برصيد المديونية عند انتهاء العقد بما لا يتجاوز الحد الائتماني المتعاقد عليه مع حسم جميع التسديدات اللاحقة .

[القرار رقم ٥٥ / ١٤٢٣]

٦٣١- عقد الكفالة عقد رضائي ينعقد بمجرد التراضي ما بين الكفيل والدائن دون حاجة في انعقاده إلى شكل خاص .

- يتعين الالتزام بحدود الكفالة دون تجاوزه.

- ينقضي التزام الكفيل إذا وفي بالتزامه للدائن.

[القرار رقم ٩ / ١٤٢٤]

٦٣٢- تضمن التفويض الصادر من العميل للبنك ألفاظاً عامة ومطلقة بالتحويل إلى أحد الحسابات دون ذكر مبلغ معين أو تاريخ معين يلتزم البنك عنده بالتوقف عن التحويل . أثره . قيام البنك بالتحويل يكون وفق تعليمات عميله . مؤدى ذلك . عدم جواز اعتبار البنك ضامناً أو كفيلاً للمحول أمام المحول إليه بالمديونية المستحقة للمحول إليه في ذمة المحول .

[القرار رقم ١١٦ / ١٤٢٤]

٦٣٣- تنقضي الكفالة بتجديد الدين ما لم يشتمل الدين الجديد على تجديد للكفالة .

[القرار رقم ٦١ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٧٩ / ١٤٢٦]

٦٣٤- ثبوت أن الكفالة على سندات لأمر لا تمثل العلاقة الأصلية . أثره . انحصارها في ذلك النطاق .

[القرار رقم ٦٢ / ١٤٢٤]

٦٣٥- الكفالة لا تنقضي إلا بالأداء أو الإبراء، والإبراء كما يكون صريحاً قد يكون ضمناً يستفاد من الظروف والملابسات المحيطة بمطالبة الكفيل كمضي مدة طويلة على الكفالة تزيد عن عشر سنوات .

- تقدير الإبراء الضمني للكفيل من إطلاقات اللجنة.

[القرار رقم ٨٤ / ١٤٢٤]

٦٣٦- الكفالة التضامنية للمدين . مؤداها . إلزام المدين والكفيل بالتضامن في سداد الدين .

[القرار رقم ٩٨ / ١٤٢٤]

٦٣٧- ثبوت الكفالة بموجب توقيع الكفيل على عقد التسهيلات وعقد الكفالة . أثر ذلك . تضامنه مع المدين في سداد المديونية في حدود مبلغ الكفالة .

[القرار رقم ١٦ / ١٤٢٥] [القرار رقم ١٨١ / ١٤٢٦]

٦٣٨- إذا كان الكفيل متضامناً مع المدين ، فالدائن مخير في مطالبة أي منهما وله أن يطالبهما معاً .
- يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين .

[القرار رقم ٤٩ / ١٤٢٥] [القرار رقم ١٧٩ / ١٤٢٥]

٦٣٩- مضي مدة طويلة على الكفالة تزيد عن عشر سنوات دون مطالبة الدائن للكفيل بالمديونية . مؤداه .
إبراء ضمني لذمة الكفيل من الكفالة .

[القرار رقم ٩٧ / ١٤٢٥] [القرار رقم ١٧٩ / ١٤٢٥]

٦٤٠- الكفالة التضامنية . مفادها . للدائن الحق في مطالبة المدين أو كفيله أو مطالبتهم معا .

- لا يحق للكفيل المتضامن الدفع بالتجريد .

- الكفالة التضامنية لا يؤثر فيها إعسار المدين الأصلي .

[القرار رقم ٤٧ / ١٤٢٦]

٦٤١- الكفالة المجهلة غير معلومة المقدار بعدم تحديد الدين المكفول أو عدم قابليته للتحديد . أثرها .
عدم الاعتداد بها .

[القرار رقم ٩٨ / ١٤٢٦]

٦٤٢- الكفالة عقد بين الكفيل والدائن تقتضي التراضي بينهما ، رضاء الكفيل جوهرى ويجب تعبيره عن هذا الرضاء تعبيراً واضحاً . مؤدى ذلك . التوصية بمنح المدين تسهيلاً لا تعد رضاء بكفالة المدين ، إذ لا بد أن يرضى الكفيل بكفالة الدين رضاء واضحاً .

[القرار رقم ١٢٨ / ١٤٢٦]

٦٤٣- إبراء البنك ذمة الكفيل بعد سداده جزء من المديونية. أثره. انتهاء الخصومة قبله.

[القرار رقم ١٤٢٦/١٣٤]

ثانياً - كمبيالة:

٦٤٤- ثبوت أن الكمبيالات الموقعة من العميل ما هي إلا ضمان للدين ولم تسدد بالفعل للبنك . مؤدى ذلك.

عدم جواز خصم قيمتها من المديونية.

[القرار رقم ١٤٢٥/١١٧]

(م)

أولاً - مسئولية مدنية:

٦٤٥- مسئولية تقصيرية . يلتزم البنك متلقي الشيك لتحصيل قيمته من البنك المسحوب عليه عن طريق غرفة المقاصة للوفاء بالتحقق من صفة من يجب الوفاء له سواء حامل الشيك أو حائزه الذي وصل إليه بسلسلة منتظمة من التظاهرات . إهماله في التحقق من شخصية أو صفة المستفيد والوفاء بقيمته لشخص آخر غير صاحب الصفة لا يرى ذمته ويرتب الخطأ في جانبه . مفاده . مسئولية البنك تجاه الساحب والتزامه بالتعويض عما أصابه من أضرار بما يعادل قيمة الشيك .

- إهمال البنك المسحوب عليه الذي تلقى الشيك للوفاء عن طريق غرفة المقاصة من بنك آخر في التحقق من شخصية المستفيد الشرعي وعدم بذل العناية الكافية للتثبت من صفة مظهر الشيك أو علاقته بالشركة المستفيدة أو وجود خاتمها أو اسمها بجانب توقيعه . مفاده . مسئوليته عن قيمة الشيك بما يتناسب مع مدى مساهمة خطئه في تحقيق الضرر الذي أصاب الساحب المتمثل في خصم القيمة من حسابه وعدم الوفاء بها للمستفيد الشرعي مما مؤداه المسئولية المشتركة لكل من البنكين بقيمة مبلغ الشيك .

[القرار رقم ١٤٠٨/٢١٣]

٦٤٦- تزوير خطاب الضمان من قبل تابعي البنك المصدر . مناطه . مسئولية المصدر عن قيمة الضمان بما يتناسب مع خطئه المتمثل في سوء اختياره لتابعيه والتقصير في الرقابة عليهم .

- قبول بنك المستفيد خطاب الضمان الذي ثبت تزويره والمصادقة على صحة التوقيعين الواردين على الخطاب والذي ثبت تزوير أحدهما من شأنه الإيحاء إلى الموظف المختص بالاطمئنان والاعتماد بالخطاب على الرغم من وضوح تزويره . مؤداه . مسئولية البنك لتقصير تابعيه في بذل العناية الواجبة من قبل الرجل المصرفي العادي و ثبوت المسئولية المشتركة لكل من البنكين عن قيمة الضمان .

[القرار رقم ١٤٠٨/١٩٠]

٦٤٧- إهمال الساحب في المحافظة على دفتر الشيكات المسلم إليه من البنك وتفاعسه عن إخطار الأخير بفقد أحد الشيكات في وقت مناسب قبل صرفه وإهمال البنك المسحوب عليه في التحقق من التوقيع الصحيح للعميل والوفاء بقيمة الشيك إلى غير ذي صفة . مفاده . مسئولية كلا الطرفين عن قيمة الشيك بالقدر المتناسب مع الخطأ المنسوب إلى كل منهما ومدى مساهمته في تحقيق الضرر .

[القرار رقم ١٤٠٨/٣٠٤]

٦٤٨- شيك . تزوير توقيع الساحب . إهمال البنك في التحقق من صحة التوقيع المعتمد لديه لمن خول من قبل الشركة الساحبة بالتوقيع على الشيكات بالاجتماع مع شخص آخر . ثبوت قيام أحدهما بتزوير توقيع الآخر وصرف الشيك دون التحقق من صحة التوقيع . مفاده . المسؤولية المشتركة للبنك والساحب الذي قصر في تقدير أمانة متبوعة وقد هياً له العمل بالشركة حيازة دفتر الشيكات دون رقابة عليه وذلك بالقدر الذي يتناسب مع الخطأ الثابت بحق كل منهما.

[القرار رقم ١٤٠٩/١٩] [القرار رقم ١٤٠٩/١٠٨]

٦٤٩- أمر تحويل . تراخي البنك في تنفيذ أمر التحويل الصادر لأمر عميله الذي أودعه بحسابه لديه للتحويل . وإخفاقه في ذلك . وتراخيه في إعادة الأمر إلى عميله . مفاده . مسؤولية البنك تجاه العميل بتعويضه بقيمة هذا الأمر .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٠٠] [القرار رقم ١٤١٦/٣]

٦٥٠- من المقرر أنه إذا كان يوجد اتفاق بين البنك وعميله على عملية شراء عملة، يتحمل العميل باعتباره مشترياً النتائج والآثار المترتبة على ذلك من تاريخ الموافقة على الشراء وحتى تاريخ مطالبته بإلغاء العملية دون نظر إلى واقعة التسلم الفعلي للعملة المشتراة .

- عدم اتخاذ البنك أي إجراء إيجابي لبيع العملة المشتراة أو عدم إطلاع العميل على الآثار المترتبة على تنفيذ طلب إلغاء العملية سواء أكانت إيجابية لجانبه أو سلبية على حسابيه . أثر ذلك . تحمل البنك قيمة الخسارة الناتجة عن انخفاض سعر الصرف ابتداء من اليوم المحدد لتسلم العملة المشتراة واللاحقة لتاريخ إلغاء العملية.

[القرار رقم ١٤١٠/٣٤]

٦٥١- التزام البنك بتحويل مبالغ من حساب شركة إلى حساب شركة أخرى بناء على طلب الأولى . أثر ذلك . إذا كان رصيد الشركة الأولى لا يسمح بتنفيذ أمر التحويل فلا وجه لمطالبة الشركة المحول إليها للبنك بالسداد . والقول بأن الشركة المحول إليها قد وضعت ثقفتها في البنك لا يلزم الأخير بالسداد طالما أنه ليس بضامن للشركة الأولى ولم ينسب إليه أي خطأ في تنفيذ أمر التحويل المصرفي

[القرار رقم ١٤١٠/٧٢]

٦٥٢- قيام البنك بصرف شيك لغير المستفيد الحقيقي منه أو حامله الشرعي خطأ يرتب مسؤوليته.

[القرار رقم ١٤١٠/٩٥] [القرار رقم ١٤١٦/٢٣٥]

٦٥٣- المستقر عليه أن سندات الشحن التي يصدرها الناقل البحري تمثل البضاعة ، ويتلقى البنك فاتح الاعتماد

هذه السندات ليتولى تسليمها إلى العميل المشتري بعد استيفاء حقوقه منه ليتسلم بموجبها البضاعة من وكيل الناقل البحري . وحياسة البنك لسندات الشحن تخوله حق رهن البضاعة بحيث يكون من حقه وحده تسلم البضاعة الحائز لمستنداتها ضمناً لاسترداد حقوقه. مؤدى ذلك . التزام العميل بسداد قيمة البضاعة عند تسلمها من وكيل الناقل البحري أو عند تسلم المستندات الممثلة لها من البنك . ويسأل الوكيل البحري قبل البنك عن قيمة البضاعة التي يقوم بتسليمها إلى العميل دون أن يكون حائزاً لمستنداتها بصورة نظامية .

[القرار رقم ١١٣ / ١٤١٠]

٦٥٤- من المقرر أن طبيعة العلاقة بين البنك وعميله بشأن التعامل في الفضة تتمثل في أداء خدمة من الخدمات التي تقوم بها البنوك عادة للعملاء ويتعين على البنك في أدائه لهذه الخدمة التحقق من وجود اتفاقيات أو تعليمات من العميل في هذا الشأن والتقييد بها وفي حالة عدم وجود تعليمات من العميل أو مخالفة البنك لها أو للأعراف المصرفية فإن ذلك من شأنه ترتيب مسؤولية البنك عن بعض أو كل الأضرار التي قد تلحق بالعميل .

- إذا كان الثابت أن للعميل ودیعة محددة المدة وتتجدد تلقائياً كل شهر بالاتفاق الضمني بينه وبين البنك فإنه كان يتعين على الأخير الاستمرار في تجديدها عند الاستحقاق جرياً على ما كان يفعله منذ إنشاء الودیعة أما وقد أقدم البنك على عدم تجديده الودیعة بدون طلب من العميل فإن البنك يكون قد أخطأ . أثر ذلك . إزماء بتعويض الأضرار التي لحقت بالعميل من جراء ذلك .

[القرار رقم ١٥٩ / ١٤١٠]

٦٥٥- المستقر عليه أن تبعة الوفاء غير الصحيح بقيمة الشيك تقع أصلاً على عاتق البنك . كما أن عدم تقديم البنك ما يثبت تسلم المستفيد الشرعي قيمة الشيك أو إغفال الحصول على توقيعه أو بصمته الواضحة بما يفيد تسليم القيمة لا يبرئ ذمة البنك مادام المستفيد ينكر واقعة الاستلام . مؤداه . يقع عبء إثبات هذه الواقعة على عاتق البنك الذي يدعي الوفاء طبقاً للأصل العام في الإثبات .

[القرار رقم ٢١٠ / ١٤١٠] [القرار رقم ٢٧١ / ١٤١٠]

٦٥٦- المستقر عليه أنه في مقدمة الواجبات الأساسية لحامل دفتر الشيكات قيامه بالمحافظة على الدفتر في مكان أمين وبذل العناية الكافية والتحوط اللازم لصيانته من العبث والبعد به عما قد يعرضه للتلف أو الضياع واتقاء مخاطر تزوير الشيكات أو سرقتها وفقدانها ، فإذا قصر حامل الدفتر في القيام بهذا الواجب يعتبر مرتكباً لخطأ يبرر مساءلته عما يترتب على السرقة أو التزوير من نتائج وأضرار بالقدر الذي يتناسب مع

مدى جسامته هذا الخطأ .

[القرار رقم ٢١٨/١٤١٠]

٦٥٧- المستقر عليه أنه يقع على عاتق البنك التزام إعادة الورقة التجارية إلى العميل في حالة عدم تحصيلها، أيًا ما كان السبب، ليتولى المستفيد ما يلزم من إجراءات . فإذا تقاعس البنك عن ذلك فإن هذا من شأنه ترتيب مسؤوليته عما يلحق العميل من إضرار .

[القرار رقم ٢٦٥/١٤١٠]

٦٥٨- إذا كانت المنازعة تدور حول مدى مسؤولية البنك عن تعويض المدعى باعتباره المستفيد من قيمة خطاب ضمان تبين أنه مزور وذلك طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية ، فيتحمل كل طرف ما يتناسب مع مدى مساهمة خطأ كل منهما في تحقق الضرر الذي أصاب المتضرر .

[القرار رقم ٢٠٥/١٤١٣]

٦٥٩- المستقر عليه أنه إذا كانت العلاقة بين طرفي الدعوى هي اتفاقية قامت على أساس ارتضاء البنك المدعى عليه الوكالة عن البنك المدعى في تحصيل قيمة كمبيالة بالاطلاع تغطي قيمة تحصيل مستندي . وأن تعليمات البنك المدعى إلى البنك المدعى عليه هي تسليم المستندات مقابل الدفع (دفع قيمة الكمبيالة) وتحويل قيمتها بإرسال شيك بالقيمة بعد خصم عمولة البنك المدعى عليه القائم بالتحصيل والمصاريف . مخالفة البنك المدعى عليه ذلك بتسليم المستندات مقابل قبول الكمبيالة وليس مقابل دفع قيمتها كما هي تعليمات البنك المدعى يترب عليه إلزام البنك المدعى عليه بقيمة الكمبيالة.

[القرار رقم ٢٢٦/١٤١٣]

٦٦٠- عدم إتمام عملية تنفيذ الحوالة بسبب نقص البيانات الخاصة بالمستفيد خطأ مشترك بين البنك والعميل . أثره . المسؤولية المشتركة لكليهما عن الخطأ في تلك البيانات .
- تأخر البنك في إبلاغ العميل بعدم تنفيذ الحوالة في حينها . أثره . مسؤولية البنك عن ذلك بإلزامه بالتعويض عن الضرر الذي لحق عميله نتيجة لهذا التأخير .

[القرار رقم ٢٣٢/١٤١٤]

٦٦١- المستقر عليه أنه إذا كان الشيك مزوراً كما لو ضاع دفتر الشيكات من عميل البنك أو سرق منه ثم قام من وجده أو السارق بتزوير توقيع الساحب فإن البنك يكون مسؤولاً إذا لم يتخذ الاحتياطات المعتادة

للتحقق من صحة التوقيع ومطابقة التوقيع الموجود على الشيك لنموذج توقيع الساحب المودع لديه ،
وتكون المسؤولية مشتركة بين البنك والعميل إذا لم يحافظ الأخير بعناية كافية على دفتر الشيكات المسلم
إليه .

[القرار رقم ١٤١٤/٧٣]

٦٦٢- لا مسؤولية على البنك في حالة تزوير توقيع المظهر طالما تسلسلت التظاهرات.

[القرار رقم ١٤١٤/٨٨] [القرار رقم ١٤٢٦/٤١]

٦٦٣- لا ينبغي للعميل أن يستفيد من إجراء خاطئ قام به البنك بتحصيل شيك المستفيد منه العميل بمبلغ
بالليرة اللبنانية وقيد ما يعدله بالريال السعودي في حساب العميل بالليرة اللبنانية ثم تدارك البنك الخطاء
وأعاد الوضع ليظهر مبلغ الشيك في حساب العميل بالليرة اللبنانية.

[القرار رقم ١٤١٤/١١٨]

٦٦٤- استقر العمل المصرفي فيما يتعلق بالعمليات المصرفية ، ومن بينها فتح الحساب وما تعلق به ، بأنه يتعين
التحوط عند استعمال الوكالات في فتح الحسابات بطلب تضمنها لنصوص صريحة قاطعة في الدلالة على
انصراف نية الموكل وإرادته إلى تحويل الوكيل السلطات أو الصلاحيات التي أوكلها إليه الموكل فيما يتعلق
بحساباته . أثر مخالفة البنك ذلك . ترتيب مسؤوليته المدنية إذا ما لحق ضرر بالموكل .

[القرار رقم ١٤١٤/١١٩]

٦٦٥- شيك مزور . إخفاق البنك في اتخاذ الاحتياطات المعتادة للتحقق من صحة التوقيع على الشيك ومطابقتها
لنموذج توقيع الساحب المحفوظ لديه وإهمال العميل في المحافظة على دفتر الشيكات الممنوح له مما يمكن
أحد موظفيه من تزوير التوقيع على الشيك . أثره . المسؤولية المشتركة لكليهما .

[القرار رقم ١٤١٥/٣٩] [القرار رقم ١٤٢٦/١٤٠]

٦٦٦- خدمة بنكية . اتفاق البنك مع مصلحة الجمارك بالقيام بتحصيل الرسوم الجمركية نيابة عن المصلحة وفق
الإجراءات التي حددتها المصلحة في هذا الشأن . دور البنك بمثابة أمين صندوق للمصلحة يتعين عليه
تنفيذ الشروط التي حددتها المصلحة لسداد هذه الرسوم . مخالفة البنك لهذه الشروط باستخدام بعض
الشيكات المسددة من قبل صاحب الشأن لسداد رسوم جمركية لآخرين . أثره . إلزام البنك بتعويض

صاحب الشأن عما لحق به من أضرار من جراء ذلك .

[القرار رقم ١٠٩/١٤١٥] [القرار رقم ٢٥/١٤١٧]

٦٦٧- التزام البنك بالمحافظة على أموال عميله وأن يردّها إليه بصفة شخصية أو لمن يعينه، وعليه التأكد من شخصية حامل الشيك بأنه الحامل الشرعي له . مخالفة ذلك . مسؤولية البنك عن الوفاء غير الصحيح تنعقد مسؤولية البنك عن أعمال مدرائه . تقاعس العميل عن متابعة الشيكات المسحوبة على حسابه لفترة طويلة تحقق مساهمة العميل فيما لحق به من أضرار . أثره . يتحمل قيمة هذه الأضرار بقدر ما ساهم به من خطأ .

[القرار رقم ١٤٥/١٤١٥] [القرار رقم ٢١٥/١٤١٥]

٦٦٨- إيداع العميل شيكاً بحسابه لدى البنك للتحصيل . فقد الشيك بخطأ من البنك . أثره . تحقق مسؤولية البنك وإلزامه بتعويض العميل بما يعادل قيمة الشيك .

[القرار رقم ١٥٦/١٤١٥]

٦٦٩- إخفاق البنك في تنفيذ التزامه بالمحافظة على أوراق عملائه ومستنداتهم فضلاً عن فشله في تسليم إشعارات الأسهم المشتراة عن طريقه لصالح عملائه مما ترتب عليه إلحاق الضرر بعملائه تمثل في ضياع صكوك الأسهم المشتراة لصالحهم أو ما يقوم مقامها . أثره . إلزام البنك بتعويض عملائه عما لحق بهم من أضرار من جراء ذلك .

[القرار رقم ٣٧/١٤١٦]

٦٧٠- إخفاق البنك في تنفيذ عقد متاجرة بالعملات الأجنبية . أثره . التزامه بتعويض ما لحق بالعميل من أضرار من جراء ذلك .

[القرار رقم ١٣٣/١٤١٦]

٦٧١- إيداع شيك بالحساب للتحصيل . تحرير اعتراض بإعادة الشيك لعدم كفاية الرصيد . تقصير البنك في إبلاغ المستفيد بالاعتراض في وقت مناسب لتمكينه من الرجوع على الساحب . أثره . تحقق خطأ البنك وإلزامه بتعويض المستفيد عما لحقه من ضرر .

[القرار رقم ٩١/١٤١٦]

٦٧٢- تراخي البنك في تحصيل الشيك المودع لديه من العميل للتحصيل مما ترتب عليه عدم التمكن من تحصيل

مقابل الوفاء الخاص به وذلك لقيام الساحب بسحب الرصيد . أثره . إلزام البنك بدفع قيمة الشيك إلى المستفيد وهو وشأنه في الرجوع على الساحب .

[القرار رقم ١٤١٦/٢١٠]

٦٧٣- إجراء البنك عملية خصم من حساب الساحب بقيمة الشيك المودع لديه من عميله للتحصيل ثم إضافة الرصيد إلى حساب المستفيد . شطب عملية التحصيل في ذات اليوم وإدخال عملية تحصيل شيك لصالح شخص آخر قدم لاحقاً مما ترتب عليه وقف صرف الشيك المقدم أولاً لعدم كفاية الرصيد . مسئولية البنك عن خطأ تابعه وإلزامه بدفع قيمة الشيك إلى العميل المستفيد من الشيك المقدم للتحصيل أولاً .

[القرار رقم ١٤١٦/٢٨٦]

٦٧٤- إن مسئولية البنك عن الوفاء بالشيك المزور تعتبر من مخاطر المهنة أي كانت درجة إتقان التزوير . إهمال العميل في الإبلاغ عن سرقة الشيك من دفتر شيكاته . أثره . المسئولية المشتركة للطرفين عن قيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤١٧/٧٣] [القرار رقم ١٤١٧/٢٠٥]

٦٧٥- استلام البنك الشيك المسحوب عليه من عميله والمودع من قبل المستفيد للتحصيل . عدم تحصيل الشيك لعدم وجود رصيد . إخفاق البنك في إعادة الشيك إلى المستفيد . أثره . إلزام البنك بأن يعرض المستفيد بقيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤١٧/٨٩]

٦٧٦- التزام البنك بالمحافظة على أموال عميله وأن يردّها إليه بصفة شخصية أو إلى وكيله الشرعي وأن يبذل في ذلك العناية الفائقة . صرف مبالغ من حساب العميل بناء على أمر من غير ذي صفة غير محمول بالتعامل على الحساب . أثره . مسئولية البنك عن الوفاء غير الصحيح .

[القرار رقم ١٤١٧/١٢٣] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٠٩]

٦٧٧- إصدار المستفيد الشيكات المستحقة للآمر مناولة البنك المصدر مقابل إصدار كفالة . مؤداه . عدم جواز صرف القيمة مباشرة للعميل المستفيد مع وجود عبارة مناولة إلا بمعرفة الجهة التي وردت المناولة باسمها تنفيذاً لشروط العلاقة بينهما . تظهير الشيكات المشار إليها من قبل العميل المستفيد إلى أحد البنوك من غير من صدرت مناولته للتحصيل وإيداعها بحسابه لديه . أثره . تحقق مسئولية البنك المظهر إليه تجاه البنك الذي صدرت تلك الشيكات مناولته .

[القرار رقم ١٤١٧/١٦٧]

٦٧٨- شركة تحت التأسيس . عدم جواز تسليم حصيلة الاكتتاب المودعة لدى أحد البنوك المعينة من قبل وزير التجارة إلا إلى مجلس الإدارة بعد الإعلان عن تأسيس الشركة . قبول البنك إجراء عمليات استثمار على حصيلة الاكتتاب بناء على طلب رئيس اللجنة التأسيسية . أثره . المسؤولية المشتركة لكل من البنك والشركة المؤسسة .

[القرار رقم ١٤١٧/٢٣٨]

٦٧٩- أسهم . إصدار البنك شهادة بدل فاقد للأسهم دون التحقق يقيناً من صفة طالبها ومدى تفويضه نظاماً في ذلك ، وتسليم الشهادة إليه اعتماداً على تفويض منسوب إلى المالك غير مصدق عليه نظامياً ، مما ترتب عليه تداول الأسهم وبيعها عدة مرات دون علم مالكتها بموجب شهادة بدل فاقد وحرمانه من أرباحها التي لم يثبت استلامه لها . أثره . إلزام البنك بأن يعرض المالك بأن يؤمن له كامل الأسهم المملوكة له بمراجعة الزيادة في الأسهم المستحقة نتيجة زيادة رأس مال البنك بالإضافة إلى كامل الأرباح المستحقة عنها والتي تم صرفها لغيره دون سند شرعي .

- تداول الأسهم المذكورة لدى أحد البنوك استناداً إلى شهادة بدل الفاقد وبيعها عن طريق الوحدة المركزية لديه دون توقيع من المالك على أمر البيع بل بالسماح لآخر بالتوقيع على هذا الأمر دون تفويض بذلك . أثره . مسؤولية البنك تجاه المالك الحقيقي للأسهم بالإضافة للمسئولية المشتركة لكلا البنكين عما لحق المالك من أضرار جراء ذلك كل يتحمل بنسبة مساهم به من خطأ .

[القرار رقم ١٤١٧/١٧٨]

٦٨٠- اتفاقية تسهيلات لتداول الأسهم العالمية . قيام البنك بإقفال المراكز المالية للعميل دون الحصول على موافقته على ذلك بالمخالفة للعقد المبرم بين الطرفين . أثره . تنعقد مسؤولية البنك عن الأضرار التي لحقت بالعميل من جراء ذلك .

[القرار رقم ١٤٢٠/٢٦]

٦٨١- إيداع بحساب العميل شيكاً مسحوباً على بنك بالخارج للتحصيل . قيد قيمة الشيك بحسابه ثم قيام البنك بعكس قيد قيمة الشيك بعد مرور عام عقب إخطاره من قبل البنك المراسل بأن الشيك مزور . أثره . إلزام البنك بقيمة الشيك لعدم انسجام مسلكه مع عرف السوق فضلاً عن استناده في شأن واقعة التزوير إلى معلومات غير رسمية من مراسليه .

[القرار رقم ١٤٢٠/٣٤]

٦٨٢- إصدار شيك مصرفي من قبل البنك باسم عميله . قيام البنك بصرف الشيك إلى غير المستفيد استناداً إلى وكالة لا تخوله تحصيل الشيكات . أثره . مسئولية البنك عن صرف الشيك إلى غير المستفيد بما يعادل قيمته .

[القرار رقم ١٤٢٠/٥٧]

٦٨٣- حساب جار دائن . إصدار شيك من قبل البنك بقيمة الحساب الجاري باسم العميل دون طلب منه وصرف هذا الشيك إلى آخر دون تفويض من الساحب . أثره . مسئولية البنك في مواجهة العميل وإلزامه بإعادة المبلغ الذي تم صرفه من حسابه .

[القرار رقم ١٤٢٠/٥٨]

٦٨٤- صرف الشيك عن طريق غرفة المقاصة على الرغم من وجود تشطيب بالتطهيرات مما يؤثر على انتظام تسلسلها فضلاً عن عدم وجود ختم المؤسسة المستفيدة ووجود عبارة ((لا يصرف إلا إلى المستفيد الأول)) على الشيك الآخر . أثره . مخالفة نظام غرفة المقاصة بمؤسسة النقد العربي السعودي مما تعقد معه المسئولية عن ذلك لكل من البنك المسحوب عليه والبنك الذي أودع به الشيكات للتحصيل .

[القرار رقم ١٤٢٠/٦٠]

٦٨٥- بيع الأسهم . إهمال البنك في إخطار العميل بواقعة بيع الأسهم المملوكة له بطريق الخطأ ثم تدارك الخطأ من قبل البنك بإعادة شراء الأسهم مرة أخرى باسم العميل بإشعار ملكية آخر فضلاً عن عدم إخطاره بأن إشعار الملكية الذي بحوزته لم يعد له محل ، مما ترتب عليه عدم تمكين العميل من بيع أسهمه عند ارتفاع سعرها لإفادته بعدم ملكيته لها ولسبق بيعها . أثره . إلزام البنك بتعويضه بشراء أسهم العميل بسعر البيع في التاريخ الذي أبدى فيه رغبته في البيع .

[القرار رقم ١٤٢٠/١٦١] [القرار رقم ١٤٢٠/٥٧٦]

٦٨٦- تسهيلات ائتمانية بضمان رهن أسهم . ثبوت خطأ البنك المتمثل في بيع كمية من الأسهم المرهونة بالزيادة عن المديونية المستحقة على المدين الرهن . أثره . إلزام البنك بأن يعرض مدينه الرهن عما لحق به من أضرار جراء ذلك إما عيناً بإعادة الأسهم المباعة بالزيادة إليه وإما بدفع قيمتها إذا تعذر التعويض العيني شاملاً ما فاتته من كسب من تاريخ البيع حتى الاسترداد .

[القرار رقم ١٤٢٠/٢٠١] [القرار رقم ١٤٢٠/٢١٦]

٦٨٧- شيك مزور . إخفاق البنك في اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتحقق من صحة توقيع الساحب على الشيك وإهمال العميل في المحافظة على دفتر الشيكات الممنوحة له . أثره . المسؤولية المشتركة لكليهما .

[القرار رقم ١٤٢٠/٢٢٠] [القرار رقم ١٤٢٠/٤٩٦]

٦٨٨- شيك مزور . إخفاق البنك في اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتحقق من صحة توقيع عميله الساحب . إهمال العميل في المحافظة على دفتر الشيكات مما مكن أحد موظفيه من سرقة أحدها والتوقيع عليه وتجييره له . أثره . إلزام البنك وعميله بقيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤٢٠/٢٢٧]

٦٨٩- قرض بضمان رهن أسهم للاكتتاب في رأسمال بنك . عدم إيداع فائض الاكتتاب بحساب العميل لتخفيض مديونيته وجوء البنك بالتنفيذ على الضمانات الموجودة لديه ببيع الأسهم المرهونة سداداً للمديونية . أثره . تحقق خطأ البنك وإلزامه بإعادة الأسهم المباعة والتي تزيد عن قيمة ما يغطي سداد المديونية بعد رد الفائض بالإضافة الى أرباح الأسهم .

[القرار رقم ١٤٢٠/٢٢٤]

٦٩٠- بيع أسهم . قيام العميل بتوكيل الغير في رهن وبيع الأسهم المملوكة له دون قبض الثمن . قيام البنك الذي تم البيع عن طريقه بتسليم الوكيل ثمن الأسهم بالمخالفة لعقد الوكالة . أثره . إلزام البنك بأن يرد إلى العميل الموكل قيمة الأسهم المباعة .

[القرار رقم ١٤٢٠/٤٨٣]

٦٩١- المستقر عليه أنه تقع على البنك مسؤولية التأكد من شخص الحامل وأنه هو الحامل الشرعي للشيك أو هو الوكيل الشرعي للمستفيد منه بوكالة صحيحه تخوله حق الحصول على مبلغ الشيك قبل أن يقدم الشيك عبر غرفة المقاصة لتحصيله من البنك المسحوب عليه . أثر مخالفه ذلك . ترتيب المسؤولية المدنية في حق البنك .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٤٢]

٦٩٢- ثبوت فتح حساب بموجب إثبات هوية مزور لدى البنك وإصدار شيكات عليه دون وجود رصيد لا

يعتبر في حقيقته بالضرورة خطأ منتجاً من جانب البنك أو سبباً مباشراً للضرر الذي وقع على المستفيد لأن الخطأ في ذلك ثابت في حق الشخص الذي ارتكب وقائع التزوير ولتعذر اكتشاف البنك التزوير في بطاقة الهوية إذا ما تم بشكل متقن .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٥٥]

٦٩٣- المستقر عليه أن التصرف الذي يجريه مندوب البنك حالة كونه من موظفي البنك التابعين له بسبب تأديته لأعمال وظيفته تنصرف آثاره إلى البنك مباشرة ويتحمل الأخير تبعاتها.

[القرار رقم ١٤٢١ / ٥٦] [القرار رقم ١٤٢١ / ٦٥]

٦٩٤- عدم التزام البنك المدعى عليه بما توجهه الأنظمة والأعراف المصرفية من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة عند صرف أي مبلغ بموجب شيك "كاونتر" أو أمر صرف بالتأكد من هوية طالب الصرف وأنه هو المائل أمام الموظف ومن مطابقة التوقيع على أمر الصرف للتوقيع الموجود لديه أو أخذ بصمته عند عدم المطابقة وغير ذلك من الإجراءات المتبعة . أثر ذلك . تحمل المسؤولية عن عملية الصرف الغير صحيحة .

[القرار رقم ١٤٢١ / ١٤٦]

٦٩٥- الأصل أن يلتزم البنك بالتحقق من صحة الشيك وصحة توقيع الساحب بوجه خاص وإهماله في مطابقة التوقيع والتحقق من سلامته يؤدي إلى مسؤوليته عن صرف الشيك المزور .

[القرار رقم ١٤٢١ / ١٨٥]

٦٩٦- المستقر عليه أنه بموجب عقد إدارة عمليات الاستثمار يلتزم البنك بتنفيذ الالتزامات الناشئة قبله باعتباره وكيلاً عن العميل بمراعاة الحرص الكافي والخبرة المصرفية وفقاً للعرف السائد وبذل العناية اللازمة طبقاً لأوضاع التعامل وظروف الاستثمار المختلفة . تحقق المسؤولية العقدية للبنك في حالة الخطأ الذي ينتج عنه ضرر .

[القرار رقم ١٤٢١ / ٢١٥]

٦٩٧- بيع أسهم . التصديق من قبل البنك على تفويض منسوب صدوره إلى العميل وقد ثبت تزوير هذا التفويض بمعرفة الأدلة الجنائية مما ترتب عليه بيع الأسهم المذكورة دون علم مالكيها . أثره . تتحقق مسؤولية البنك عن

ذلك لإهماله التحقق من صحة توقيع عميله على التفويض المنسوب إليه مما ألحق الضرر به. إلزام البنك بأن يعرض العميل بإعادة الأسهم التي تم بيعها مع مضاعفاتها وأرباحها

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٩]

٦٩٨- إهمال البنك في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة توقيع عميله الساحب على الشيك وقيامه بصرف الشيك إلى المستفيد . إهمال العميل في المحافظة على دفتر الشيكات مما يمكن أحد موظفيه من الاستيلاء على أحدها وتزوير توقيعه . أثره . المسؤولية المشتركة لكلا الطرفين بنسبة مساهمة خطأ كل منهما .

[القرار رقم ١٤١٦/٧] [القرار رقم ١٤٢٢/٦٢]

٦٩٩- تسهيلات جاري مدين لتمويل المتاجرة بالأسهم بضمان رهن أسهم محلية . إساءة استعمال البنك للحق في بيع الأسهم المرهونة المتمثل في التراخي عن بيع الأسهم المرهونة لمدة طويلة بعد قفل الحساب على نحو يجاوز المألوف في ضوء انخفاض الأسعار . مؤداه . تعويض العميل الراهن عما أصابه من ضرر محقق ناتج عن استقالة عمليات البيع على دفعات وتأخيرها دون مبرر . أثره . إلزام البنك بأن يعرض العميل الفرق بين قيمة الأسهم في تاريخ قفل الحساب وبين القيمة الفعلية الإجمالية لعمليات البيع .

[القرار رقم ١٤٢٢/١٠٥]

٧٠٠- ينقض حق المستفيد في مطالبة البنك المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك بمضي سبعة أشهر من تاريخ إصدار الشيك . الوفاء من قبل البنك لقيمة الشيك إلى المستفيد بعد فوات المدة المشار إليها . أثره . مسؤولية البنك تجاه الساحب وإلزامه بتعويضه بقيمة الشيك .

[القرار رقم ١٤٢٢/١١٩]

٧٠١- المقرر وفقاً للقواعد العامة أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه للغير متى كان واقعاً منه أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها . ومسئولية المتبوع لا تتوقف عند الفعل الضار الواقع من التابع وقت تأديته لوظيفته أو بسببها بل تمتد إلى الأفعال التي يقوم بها التابع متى استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع سواء كانت المصلحة المتحققة من الفعل غير المشروع تعود للمتبوع أو للتابع وسواء كانت بعلم المتبوع أو بدون علمه . أثره . مسؤولية البنك عن الضرر الذي ترتب نتيجة لخطأ أحد موظفيه المتمثل في قيامه بمشاركة آخرين بتزوير شيكات مصرفية مسحوبة على البنك الذي يعمل فيه مستغل بذلك وظيفته ومطبوعات البنك وأختامه .

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٩٠]

٧٠٢- تسهيلات ائتمانية بضمان رهن أسهم . مخالفة البنك للعقد المبرم بين الطرفين من خلال التنفيذ على المال المرهون في وقت غير ملائم مما ألحق الضرر بالمدين الراهن نتيجة انخفاض أسعار الأسهم المرهونة . أثره . إلزام البنك تعويض الراهن بالفارق بين أسعار الأسهم يوم البيع وقيمتها في تاريخ الاستحقاق للمديونية .
[القرار رقم ٢٠١ / ١٤١٧]

٧٠٣- اتفاقية متاجرة في العملات والمعادن الثمينة . إن مناط تحقق المسؤولية العقدية وجود الخطأ الموجب للمسئولية والضرر اللاحق لصاحب الشأن على أن يكون هذا الضرر نتيجة لعدم الالتزام بالعلاقة التعاقدية بين الطرفين . عدم إشعار العميل كتابياً من قبل البنك بوقف التعامل (عدم إنشاء مراكز جديدة) بالمخالفة للعقد المبرم بينهما . أثره . إلزام البنك بأن يعرض عميله عما لحقه من أضرار جراء ذلك والمتمثلة فيما فاتته من كسب وما لحق به من خسارة .
[القرار رقم ٣٠٠ / ١٤١٧]

٧٠٤- عدم إجازة العميل تصرف البنك بتصفية وحداته الاستثمارية وتسييلها دون موافقته . أثره . إلزام البنك برد تلك الوحدات للعميل .
- قيام البنك بتسييل وحدات استثمارية تزيد قيمتها عن رصيد حساب العميل المدين . مؤدى ذلك .
مسئولية البنك عن ردها .
- مخالفة البنك لتعليمات عميله يترتب مسؤوليته المدنية .
- خصم البنك من أموال الكفيل بما يجاوز حدود كفالاته للمدين . أثره . إلزام البنك برد ما خصمه بالزيادة .
- أعمال البنك لئلا من بنود اتفاق مبرم بين العميل وآخر حال كون البنك ليس طرفاً فيه يترتب مسؤولية البنك .

[القرار رقم ٩ / ١٤٢٤]

٧٠٥- يسأل البنك عن عدم انتظام تسلسل التظهيرات الواردة على الشيك ولا يسأل عن مدى صحتها .
[القرار رقم ٢٧ / ١٤٢٤]

٧٠٦- بيع البنك لأسهم عميله دون علمه أو تفويض منه يترتب مسؤوليه البنك في حالة الإضرار بالعميل .
[القرار رقم ٢٩ / ١٤٢٤]

٧٠٧- يسأل البنك عن إهماله وتقصيره في متابعة ومراقبة عمل موظفيه .
[القرار رقم ٤٠ / ١٤٢٤]

٧٠٨- إهمال البنك وتفريطه حال كونه وكيلًا عن العميل يرتب مسئوليته في حالة الخطأ الذي نتج عنه ضرر .
وهو خطأ واجب الإثبات .

[١٤٢٤ / ٤٢]

٧٠٩- ثبوت عدم الإضرار بالعميل من جراء ضياع شيك قدمه للبنك للتحصيل . أثر ذلك . انتفاء مسئولية
البنك المدنية .

[القرار رقم ٤٣ / ١٤٢٤]

٧١٠- خطأ العميل المتمثل في تزويد البنك بمعلومات غير مؤكدة أو غير صحيحة عن الشيك المقدم للتحصيل
مما أدى إلى إرساله لجهة غير الجهة المسحوب عليها . أثره . انتفاء المسئولية المدنية للبنك .

[القرار رقم ٤٩ / ١٤٢٤]

٧١١- إبراء ذمة مرتكب الخطأ من الآثار المترتبة عليه يعتبر تجريد لحق المسئول عن التعويض في الرجوع على
مرتكب الخطأ فيما قد يتحمله من تعويض استناداً إلى مسئوليته التقصيرية .

- لا يجوز مطالبة البنك بقيمة الشيكات المزورة بعد إبراء ذمة مختلسها من وفائها.

[القرار رقم ٥٤ / ١٤٢٤]

٧١٢- مسئولية العميل عن أعمال موظفيه وما يصدر منهم من أخطاء نتيجة ضعف الإشراف والرقابة عليهم
إذا كانت تلك الأخطاء هي السبب الوحيد المباشر فيما لحقه من ضرر . مؤدى ذلك . عدم مسئولية
البنك .

[القرار رقم ٥٥ / ١٤٢٤]

٧١٣- ثبوت تزوير توقيع العميل على مبيعة أسهم . أثره . مسئولية البنك عن رد قيمتها له .

[القرار رقم ٥٧ / ١٤٢٤] [القرار رقم ٥٨ / ١٤٢٤]

٧١٤- مصادقة بنك (أ) على تفويض بيع أسهم مزور . أثره . لا مسئولية على البنك (ب) البائع استناداً على
ذلك التصديق الذي أضفى على التفويض الثقة والاطمئنان . أثره . مسئولية البنك المصدق على التفويض
المزور .

[القرار رقم ٦٦ / ١٤٢٤]

٧١٥- يتعرض البنك عند تنفيذه أحد عقود الخدمات المصرفية للمسئولية المدنية سواء كانت عقدية أو تقصيرية.
الأصل أن مسئولية البنك تقوم على أساس الخطأ والضرر معا و ليس على أساس الضرر فقط . ولا
تتحقق مسئولية البنك إذا أصيب العميل بضرر ناتج عن خطأ العميل نفسه . مؤدى ذلك . يمكن للبنك

أن يدرأ عن نفسه المسؤولية بأن يثبت خطأ العميل .

[القرار رقم ٧٧ / ١٤٢٤]

٧١٦- التراخي في الإبلاغ عن فقد البطاقة الائتمانية . أثره . تحمل العميل مسؤولية المبالغ المترتبة على التعامل بالبطاقة لإهماله في المحافظة عليها وتراخيه في الإبلاغ عن فقدها . مؤدى ذلك . عدم مسؤولية البنك .

[القرار رقم ٧٧ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١١٠ / ١٤٢٤]

٧١٧- وفاء البنك بقيمة الشيكات المزورة لشخص غير ذي صفة في استيفاء القيمة لا يبرى ذمة البنك حتى مع انتفاء أي خطأ في جانبه ومهما كانت درجة إتقان التزوير.

[القرار رقم ٩٥ / ١٤٢٤]

٧١٨- تقصير حامل دفتر الشيكات في المحافظة عليه . مؤدى ذلك . اعتباره مرتكباً لخطأ يبرر مساءلته عما يترتب على سرقة الشيكات أو تزويرها من ضرر بالقدر الذي يتناسب مع جسامته هذا الخطأ .

[القرار رقم ٩٥ / ١٤٢٤] [القرار رقم ١٦٤ / ١٤٢٤]

٧١٩- تضمن التفويض الصادر من العميل للبنك ألقاظاً عامة ومطلقة بالتحويل إلى أحد الحسابات دون ذكر مبلغ معين أو تاريخ معين يلتزم البنك عنده بالتوقف عن التحويل . أثره . قيام البنك بالتحويل يكون وفق تعليمات عميله . مؤدى ذلك . عدم جواز اعتبار البنك ضامناً أو كفيلاً للمحول أمام المحول إليه بالمديونية المستحقة للمحول إليه في ذمة المحول .

[القرار رقم ١١٦ / ١٤٢٤]

٧٢٠- مخالفة البنك لتعليمات مؤسسة النقد بأن يكون الحد الأعلى للسحب النقدي من مكائن الصراف الآلية مبلغ خمسة الآف ريال يومياً . خطأ يرتب مسؤولية البنك مالم يوجد اتفاق بين البنك والعميل على حد سحب معين .

[القرار رقم ١٣١ / ١٤٢٤]

٧٢١- يتعين أن يثبت العميل أن ما لحقه من خسائر كان نتيجة مباشرة لقيام البنك بوقف التسهيلات . أثر انتفاء ذلك . عدم مسؤولية البنك .

[القرار رقم ١٦٥ / ١٤٢٤]

٧٢٢- توقيع الشيك المسروق بالبصمة حال كون التوقيع المعتمد لدى البنك بالإمضاء وقيام البنك بصرف الشيك رغم ذلك يرتب مسؤوليته المدنية .

[القرار رقم ١٧٥ / ١٤٢٤]

٧٢٣- إخلال البنك بالتزامه بالمحافظة على أموال مودعيه وعدم إجازة السحب من الحساب إلا بتعميد من صاحبه أو ممن ينيبه . أثر مخالفة ذلك . إلزام البنك بإعادة المبالغ المسحوبة من الحساب .

[القرار رقم ١٧٧ / ١٤٢٤]

٧٢٤- إهمال موظف البنك في مطابقة توقيع العميل على شيك تبين أنه مزور ثقة منه في العميل يعتبر خطأ يرتب مسؤولية البنك المدنية عن ذلك الشيك .

[القرار رقم ١٧٩ / ١٤٢٤]

٧٢٥- يشترط لتحقيق المسؤولية المدنية ، تقصيرية كانت أو عقدية ، توافر أركان الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .

- على المدعي عبء إثبات توافر أركان المسؤولية المدنية .

- عدم جواز صرف الشيك نقداً وقصر التحصيل على الإبداع في الحساب وفق أنظمة الدولة الموجود فيها البنك المسحوب عليه لا يرتب خطأ على البنك مصدر الشيك .

[القرار رقم ٢٧ / ١٤٢٥] [القرار رقم ٥٩ / ١٤٢٥]

٧٢٦- عدم طلب المستفيد من بطاقة الصراف الآلي إرسالها إليه بطريق البريد . مخالفة البنك ذلك مما أدى لفقد البطاقة . أثره . مسؤولية البنك عن هذا الخطأ في حالة الإضرار بالعميل .

[القرار رقم ٥١ / ١٤٢٥]

٧٢٧- صرف شيك دون تسلسل التظاهرات الواردة على الشيك ووجود ما يثير الشبهات يرتب مسؤولية البنك المسحوب عليه .

[القرار رقم ٥٩ / ١٤٢٥] [القرار رقم ١٠٦ / ١٤٢٥]

٧٢٨- البنك يتعرض عند تنفيذه أحد عقود الخدمات المصرفية للمسؤولية المدنية سواء كانت عقدية أو تقصيرية ، والأصل أن مسؤولية البنك تقوم على أساس الخطأ والضرر معا وليس على أساس الضرر فقط وذلك

طبقاً للقواعد العامة للمسؤولية المدنية . يستطيع البنك أن يدرك عن نفسه المسؤولية إذا أثبت أنه لم يخطئ أو إذا انتفى الضرر الموجب للتعويض أو إذا انتفت علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

[القرار رقم ٧٣/١٤٢٥] [القرار رقم ٢١٦/١٤٢٥]

٧٢٩- عدم تنفيذ الحوالة لمخالفة البنك لتعليمات الحول . أثر ذلك . إلزام البنك بإعادة مبلغ الحوالة كاملاً للمحول بالإضافة إلى مصروفات الحوالة .

[القرار رقم ٨٢/١٤٢٥]

٧٣٠- تراخي البنك في بيع الأسهم المرهونة مما أضر بالعميل . خطأ يترتب مسؤولية البنك عن التعويض .
- طلب العميل التعويض عن إدراج اسمه على قائمة المتعثرين في السداد . شرطه . توافر أركان المسؤولية المدنية في حق البنك .

[القرار رقم ٨٨/١٤٢٥]

٧٣١- مصادقة البنك على صحة توقيع عميل على الشيك وثبت تزوير ذلك التوقيع . أثر ذلك . مسؤولية البنك عن ذلك الخطأ إذا ترتب عليه ضرر .
- عدم دقة العميل في اختيار العاملين لديه . أثره . خطأ يترتب عليه مسؤوليته بقدر الخطأ .

[القرار رقم ٩٨/١٤٢٥]

٧٣٢- الأصل في التعويض أن يكون عيناً بإعادة الحال إلى ما كان عليه . ويتم تقدير التعويض بمراعاة قيمة الضرر وقدر الخطأ ومسلك المضرور ومدى مساهمته في تحقق الضرر .
- في مقدمة الواجبات الأساسية للبنك عند تقديم الشيك للصرف التحقق من عدة مسائل أساسية في مقدمتها مطابقة التوقيع للنموذج المحفوظ لدى البنك . إهمال البنك في مباشرة هذا الواجب . أثره . مسؤوليته عن الضرر المترتب عليه .

- إخلال العميل في المحافظة على دفتر شيكاته مما مكن الغير من الاستيلاء على أحدها فضلاً عن عدم إبلاغه بواقعة فقد الشيك في الوقت المناسب لإيقاف صرفه . أثر ذلك . مساهمته بخطئه في تحقق قدر من الضرر الذي لحق به . مؤداه . تحمله جزءاً من قيمة الضرر .

[القرار رقم ١٠٣/١٤٢٥]

٧٣٣- إصدار البنك إفادة بشأن شيك ثبت عدم صحتها وألحقت ضرراً بالغير . أثر ذلك . مسؤولية البنك عن تعويض المضرور .

[القرار رقم ١١١/١٤٢٥]

٧٣٤- مسؤولية البنك عن عدم بيع الأسهم في الوقت الذي حدده العميل إذا نتج عن ذلك ضرر للأخير.

[القرار رقم ١٤٢٥/١١٨]

٧٣٥- مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لا تقوم إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن عمل غير مشروع وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ويقع على المضرور عبء إثبات خطأ التابع . مفاده . صدور حكم جنائي ببراءة موظف البنك من تهمة التلاعب بحسابات العملاء . أثره . انتفاء مسؤولية البنك تجاه هؤلاء العملاء .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٢٢]

٧٣٦- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة مسؤولية تبعية مقررّة باعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . مؤدى ذلك . رفض الدعوى قبل التابع لانتفاء مسؤوليته . لازم ذلك . زوال الأساس الذي تقوم عليه محاصمة المتبوع بانتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي .

[القرار السابق][القرار رقم ١٤٢٥/١٢٣]

٧٣٧- براءة موظفة البنك من تهمة التلاعب بأرصدة العملاء . لازم ذلك . انتفاء المسؤولية المدنية للبنك قبل العملاء .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٢٣]

٧٣٨- التصرف الذي يجريه موظف البنك بسبب تأديته لأعمال وظيفته تنصرف آثاره إلى البنك مباشرة ويتحمل الأخير تبعاتها .

- مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه للغير بخطئه متى كان واقعا منه أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٣٦]

٧٣٩- إثبات تقرير الأدلة الجنائية أن التوقيع المنسوب للعميل على الشيك المسروق منه واضح التزوير . أثر ذلك . التزام البنك برد كامل مبلغ الشيك للعميل لكون خطأ البنك يستغرق خطأ العميل .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٧٤]

٧٤٠- تظهير الشيك لنفس المستفيد منه بعبارة " لأمر حسابنا رقم " مؤداه . وجوب تحقق البنك من اتفاق اسم صاحب الحساب مع اسم المظهر له . إخلال البنك بذلك خطأ . أثره . مسؤولية البنك المدنية في حالة الإضرار بالمستفيد .

[القرار رقم ١٤٢٥/١٩٩]

٧٤١- الأصل التزام البنك بالمحافظة على أموال عميله وعدم الصرف منها إلا بتوقيع صحيح من العميل ، فإن قصر البنك في تنفيذ ذلك الالتزام كان مسؤولاً في مواجهة عميله عن الضرر الذي يلحق به . مساهمة العميل بخطئه في إحداث الضرر الذي لحق بالاشتراك مع خطأ البنك . أثره . إلتزام العميل بتحمل جزء من الضرر بقدر نسبة خطئه .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٠٤]

٧٤٢- إخلال البنك ، في عقد تأجير الخزينة ، بالالتزامات الملقاة على عاتقه بالحراسة على اعتبار أن صندوق الأمانات موضوع الدعوى يظل مادياً في حراسته وله وحده السيطرة عليه . مؤدى ذلك . ترتيب مسؤوليته العقدية حال إخلاله بهذا الالتزام إذا نتج عن ذلك المساس بسلامة الأشياء المحفوظة لديه . ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد المبرم بين الطرفين من تحمل المستأجر المسؤولية عن موجودات الصندوق ومحتوياته وما يلحق بها من أضرار ناتجة عن استعماله أو لعوامل أخرى لا دخل للبنك في وقوعها إذ إن ذلك الشرط لا يرفع عن البنك واجب الحفظ والتأمين للأغراض المحفوظة.

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٠٦]

٧٤٣- مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعيه تنعقد عن الأخطاء التي يرتكبها التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو بسببها ، كما تتحقق المسؤولية كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل هذه الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله غير المشروع ، أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه . اختلاس مدير فرع أحد البنوك من حساب العميل . أثره . مسؤولية البنك عن خطأ تابعه وإلزامه بالتعويض .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٣٢]

٧٤٤- يعتبر البنك عند أدائه للخدمات المصرفية لعملائه ومنها خدمة تحصيل الأوراق التجارية وكيلاً بما يتطلبه حسن النية من شخص محترف ومتخصص ، ويلتزم ببذل العناية المعتادة والمألوفة للبنك وفق ما استقر

عليه العمل المصرفي . مؤدى ذلك . البنك يعتبر مسؤولاً عن أي إهمال أو تقصير يقع منه في تنفيذ وکالته لتحصیل الحقوق .

- قيام البنك ببذل العناية اللازمة في سبيل الوفاء بالتزامه تجاه العميل لتحصیل شيكات وأن عدم إتمام ذلك الالتزام كان بسبب امتناع المسحوب عليه عن صرفها لوصمها بالتزوير . أثر ذلك . لا مسؤولية على البنك عن قيمة تلك الشيكات .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٥١]

٧٤٥- ثبوت قيام البنك باستقطاع مبالغ غير مستحقة من حساب العميل . أثره . إلزام البنك بردها .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٥٤]

٧٤٦- لا يفترض وجود الضرر لمجرد إخلال المدين بالتزامه إلا في حالة الاتفاق على شرط جزائي . أثره . عدم أحقية العميل المدعي في المطالبة بقيمة الشيكات المصروفة من حسابه بتوقيع مخالف نظراً لكون تلك الشيكات قد صرفت لصالح أنشطة عائدة للعميل المدعي .

[القرار رقم ١٤٢٥/٢٥٦]

٧٤٧- عدم إثبات العميل أن بيع البنك للأسهم المرهونة لم يكن في الوقت المناسب للبيع . مفاده . لا حق للعميل في مطالبة البنك بالتعويض عن البيع .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤]

٧٤٨- الخطأ العقدي واجب الإثبات ولا يفترض . مفاده . عدم أحقية العميل في المطالبة بالتعويض لعدم ثبوت ارتكاب البنك خطأ في حق العميل .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤]

٧٤٩- ثبوت وفاة مالك الأسهم في تاريخ سابق على التفويض المنسوب إليه ببيع الأسهم . أثره . استعمال التفويض في البيع خطأ يترتب مسؤولية البائع المدنية في مواجهة البنك .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٥]

٧٥٠- اتخاذ البنك موقفاً سلبياً إزاء البضاعة موضوع الاعتماد المستندي ، مثل إهماله في استلامها أو اتخاذ إجراءات التنفيذ عليها بالبيع ، يترتب مسؤوليته المدنية في حالة الأضرار بالآمر .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٩]

٧٥١- ثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد تم الحصول عليه عن طريق النصب والاختلاس مما خول الساحب الاعتراض على صرفه . مؤدى ذلك . امتناع البنك عن صرف قيمة الشيك إلى المستفيد يتفق وحكم النظام وينتفي معه خطاه الموجب للتعويض .

[القرار رقم ١٤٢٦/٣٣]

٧٥٢- امتناع البنك عن تسليم عميله نماذج توقيعاته على الشيكات لدى البنك للاحتجاج بها لدى جهة ما ، لا يرتب مسؤولية البنك المدنية إذا كان ذلك الامتناع ليس السبب المباشر فيما لحق بالعميل من ضرر .

[القرار رقم ١٤٢٦/٤٦]

٧٥٣- ثبت أن ما قام به البنك من بيع أو إقفال لمراكز العميل كان بسبب تعرض الأخير لخسائر في عمليات المضاربة وقد حاول البنك بما أتخذه من إجراءات إيقاف تلك الخسائر أو الحد منها ، أو لعدم تقديم العميل التأمين الكافي بعد تجاوز نسبة الخسارة للحد المتفق عليه بينهما أو الاقتراب من التجاوز حال كون العميل قد أناب البنك في أن يقوم الأخير بحصر أو الحد من خسائره المحتملة أثناء عملية المضاربة. مؤدى ذلك . البنك يكون قد التزم حدود وكالته وبذل العناية الواجبة في المحافظة على حقوق العميل . أثره . انتفاء خطأ البنك العقدي .

[القرار رقم ١٤٢٦/٦٨]

٧٥٤- حصول العميل على حكم قضائي ضد المزور بقيمة شيكات زورت على العميل وصرفت من حسابه . أثره . ذلك الحكم قد جبر ما لحق بالعميل من ضرر . مؤداه . انتفاء ركن الضرر الموجب لمسئولية البنك المدنية في التعويض عن صرف الشيكات المزورة .

[القرار رقم ١٤٢٦/٨١] [القرار رقم ١٤٢٦/١٩٣]

٧٥٥- إحلال البنك ابن العميل في حساب مشترك محل والده . وجود وكالة من الأب لابنه على ذلك الحساب وغيره من الحسابات البنكية وعدم اعتراض الأب أو باقي الشركاء في الحساب على ذلك وعلى العمليات التي أجراها الابن أثناء التعامل على الحساب أو بعد قفله . مفاده . رضائهم بذلك . أثره . انتفاء خطأ البنك بشأن نقل تبعية الحساب إلى اسم ابن أحد الشركاء فيه مع الشريكين الآخرين .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٥]

٧٥٦- ثبوت تزوير توقيع عميل على استمارة طلب استخراج بطاقة صراف . أثره . مسئولية البنك عن استخراج البطاقة وعن المبالغ التي سحبت بها .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٦]

٧٥٧- عدم مسؤولية البنك بسبب رفض طلب العميل دفع ما تبقى من الدفعة الأخيرة من الاعتماد في تاريخ لاحق لمواعيد انتهاء الاعتماد لانتهاء صلاحيته .

[القرار رقم ١٤٢٦/٩٩]

٧٥٨- قيد مبلغ بالخطأ في حساب عميل للبنك . أثره . للأخير الحق في المطالبة باسترداد القيمة تصحيحاً للأوضاع ونتيجة طبيعية لرد البنك ذلك المبلغ لمن هو صاحب الحق فيه ، حتى لا يكون هناك إثراء غير مشروع لمن دخل المبلغ في حسابه بالخطأ .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٢٨]

٧٥٩- تحصيل أوراق تجارية . عدم مسؤولية البنك إلا في حالة إهماله وعدم بذل العناية اللازمة لتحصيل حق العميل . مؤداه . عدم مسؤولية على البنك عن عدم تحصيل شيكات بسبب غلق حساب الساحب في البنك المسحوب عليه .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٠]

٧٦٠- عدم تحصيل شيكات العميل نظرا لكون حساب الساحب مغلق وتقايس العميل لمدة طويلة في معرفة ما آلت إليه عملية التحصيل ومطالبة البنك بردها . أثره . عدم مسؤولية البنك عن عدم ردها . مؤداه . عدم جواز تعويض العميل المستفيد بما يساوي قيمة تلك الشيكات وما قد تحقق لها من ربح منذ تقديم الشيكات للتحصيل .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٠]

٧٦١- إضافة عبارة ((يصرف للمستفيد الأول فقط)) على الشيك المحتوي كلمة " لأمر " لا تلغي تلقائياً كلمة لأمر . مؤدى ذلك . لا يسري أثر هذه العبارة إلا إذا شطبت كلمة لأمر . أثره . لا يعتبر البنك مخالفاً في حالة قبول تظهيره .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٣]

٧٦٢- النص في عقد الرهن على أن البنك ملزم بإجراء تقييم شهري للأسهم المرهونة ولدى نقصان قيمة الضمانات عن ٢٠٠% من الحد الممنوح للعميل فعليه أن يطلب من العميل زيادة الضمانات أو سداد التجاوز أو بيع الأسهم الضامنة . أثره . عدم تنفيذ ذلك يعد إهمالا من البنك في حفظ الأسهم المرهونة يلزمه بالتعويض عن نقصان قيمتها عن المديونية المضمونة .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٩]

٧٦٣- مدة الشهرين تعد مهلة كافية يتمكن فيها البنك من العلم بعدم رغبة العميل في سداد التجاوز وبالتالي ممارسة البنك لحقه في بيع الأسهم .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٥٩]

٧٦٤- عدم مسئولية البنك عن التحقق من صحة التظهيرات المثبتة على الشيك .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٦١]

٧٦٥- متى كان اسم المستفيد من الشيك غير محدد على وجه ناف للجهالة مثل عبارة وريثة فلان أو فلان وإخوانه . مؤدى ذلك . لا حق لمن لم يذكر اسمه بالشيك المطالبة بقيمته أو بالتعويض في حالة الوفاء الخاطئ .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٦١]

٧٦٦- استمرار البنك في إدراج اسم العميل على قائمة المتعثرين في السداد بعد سداد المديونية خطأ يرتب مسئولية البنك المدنية .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٧٢]

٧٦٧- تقاعس العميل مدة طويلة عن الاعتراض على عمليات السحب والإيداع التي تتم على حسابه . مفاده . إقراره ضمنا بها وبصحتها . أثر ذلك . لا يجوز له إعادة المجادلة فيها بحجة خطأ البنك في إجرائها وذلك حرصا على استقرار المراكز المالية القانونية لطرفي الحساب .

[القرار رقم ١٤٢٦/١٩٠]

٧٦٨- مخالفة الوكيل الملاحى لتعليمات المؤسسة العامة للموآني بتاريخ ٩/١٢/١٤٠٩ هـ بعدم تسليم البضائع المشحونة بسندات شحن لأمر البنوك إلى المستوردين مالم تكن سندات الشحن مظهرة من هذه البنوك

للمستوردين أو أن يقدم المستورد ضماناً بنكياً بقيمة البضاعة الواردة في سند الشحن يعتبر خطأ يرتب مسؤولية الوكيل الملاحى قبل البنك .

[القرار رقم ٢١٨/١٤٢٦]

٧٦٩- صرف البنك شيك موقع عليه بإمضاء من الساحب مالك المؤسسة دون البصم عليه بخاتم المؤسسة ملك الساحب بالمخالفة لنموذج التوقيع المعتمد المثبت به خاتم المؤسسة بالإضافة لإمضاء الساحب مالك المؤسسة . أثره . خطأ لا يرتب مسؤولية البنك .

[القرار رقم ٢٦١/١٤٢٦]

ثانياً - مقاصة:

٧٧٠- يشترط لإجراء المقاصة الإجبارية من قبل البنك بين حساب العميل المدين وحسابه الدائن أن يكون الدين خالياً من النزاع ومستحق الأداء ومعلوم المقدار، إذ إن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإجباري ولا يجبر المدين على الوفاء بدين منازع فيه أو غير معلوم المقدار . ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك .

[القرار رقم ٧٥/١٤١٣] [القرار رقم ١٤٢/١٤١٣]

٧٧١- الحجز من قبل البنك على قيمة الشيك لدين على عميله المستفيد . مناط استخدام الدائن لحق الحبس توافر الارتباط بين الدينين ، ولإجراء المقاصة يشترط خلو كل من الدينين من النزاع بأن يكون الدين محققاً بثبوته بذمة المدين مستحق الأداء معلوم المقدار . عدم الارتباط بين الدينين فضلاً عن أن مقدار الدين غير معلوم . أثره . إلزام البنك بدفع مقابل الوفاء إلى عميله المستفيد .

[القرار رقم ١٣٠/١٤١٥] [القرار رقم ١٣١/١٤١٥]

٧٧٢- يشترط لوقوع المقاصة أن يكون كل من الدينين خالياً من النزاع والمراد بخلو الدين من النزاع أمران : الأول أن يكون هذا الدين محققاً لا شك في ثبوته في ذمة المدين . والثاني أن يكون الدين معلوم المقدار . انتفاء أحد هذين الشرطين . أثره . لا محل لإعمال المقاصة من الدين الذي على العميل للبنك نظراً لخلو ذمة البنك من دين لصالح العميل .

[القرار رقم ٩٦/١٤٢٥]

ثالثاً - مديونية:

٧٧٣- صدور قرار من لجنة الأوراق التجارية بإلزام العميل بسداد قيمة سند لأمر البنك وإذ كان المستفاد من الأوراق أن هذا السند قد صدر ضماناً للمديونية ومن ثم فإنه تحقيقاً للعدالة ومنعاً من ازدواج المديونية يلزم مراعاة هذا القرار في مجال تسوية النزاع وحسم المبلغ المشار إليه من المديونية المستحقة للبنك حيث يمكن للأخير المطالبة بتنفيذ القرار سالف الإشارة إليه .

[القرار رقم ١٤١٤/٧١]

٧٧٤- المستقر عليه أنه إذا كان المبلغ الذي عرضه المدعي لتحديد مديونيته للبنك وسداده في مواعيد محددة يتناسب في تقدير اللجنة مع الرصيد الإجمالي للمديونية وفقاً للمستفاد من كشوف الحساب بعد تصفيتها . مؤدى ذلك . للجنة تسوية النزاع على أساس العرض المشار إليه .

[القرار رقم ١٤١٤/٧٢]

٧٧٥- إخلال العميل بتنفيذ أحكام الاتفاقية التي تحكم علاقته بالبنك . أثر ذلك . من حق البنك مطالبتة بسداد مبلغ المديونية أمام اللجنة .

[القرار رقم ١٤٢٢ / ٢٠٢]

٧٧٦- قيام البنك بترحيل المديونيات الخاصة بعميله إلى حسابه الاحتياطي العام لا تعني بالضرورة إسقاط المديونية الخاصة بالعميل كما لا يعني أيضاً سقوط حق البنك في المطالبة بالدين .

[القرار رقم ١٤٢٢/٢٣٤]

(ن)

نقل مصرفي:

٧٧٧- تفرغ حساب الأمر بناء على طلبه من مبلغ معين وقيده بالجانب الدائن بحساب آخر للأمر نفسه أو لآخر يسمى المستفيد ، مجرد القيد بالحساب ينشئ للمستفيد الحق في المبلغ المحول ولا يحق للأمر الرجوع عن التحويل . مؤداه . استقلال حق المستفيد ضد البنك عن حق الأمر . أثره . عملية النقل لا تتوقف على صحة العملية التي يهدف إلى تسويتها .

[القرار رقم ١٤١٥/١٨٧]

(و)

أولاً - وكالة:

٧٧٨- الوكالة المطلقة في كل شئ لا تتعقد ويجب أن تكون مقيدة بتصرف معلوم حتى يجوز التعامل بها، التوجيه السامي رقم ٧س٢٣٣٠٨ وتاريخ ٢٦/١٠/١٣٩٩هـ يحظر توكيل السعودي للأجنبي توكيلاً عاماً يخوله حق التصرف أو التنازل عن الحقوق والالتزامات ، وتحديد التوكيل في شئ معين بحيث لا يكون هناك مجال لإساءة استعماله من قبل الوكيل . حدود إعماله . ألا يترتب على مخالفة هذا الحظر الإضرار بالغير وألا يستفيد من الأنظمة من يخالف أحكامها .

[القرار رقم ١٢/١٤٠٨]

٧٧٩- قيام الوكيل بتنفيذ تعليمات موكله بشأن عملية ما . أثر ذلك . ليس للموكل بعد ذلك لسبب أو لآخر المطالبة بإبطال العملية أو الرجوع فيها طالما أنها تمت بالفعل وفقاً لتعليماته وترتبت أثارها النظامية في حقه وتحددت معاملاته مع الغير على أساسها .

[القرار رقم ١٣٨/١٤٠٨]

٧٨٠- من المقرر أن آثار الوكالة تنصرف إلى الموكل وغيره ممن تعامل معه ولا يلحق الوكيل أي منها .

[القرار رقم ٢٤٠/١٤٠٩]

٧٨١- علاقة الموكل بوكيله مرجعها إلى الوكالة . إذا لم تحدد الوكالة الحد الأقصى للتصرف الذي لا يتجاوزه الوكيل . مفاد ذلك . التزام الموكل بالتصرف .

[القرار رقم ٢٧٣/١٤٠٩]

٧٨٢- من المقرر أنه بفرض تجاوز الوكيل لحدود وكالته ، بتظهيره شيكا استعمالاً لتلك الوكالة ، فليس للموكل أن يرجع على البنك بدعوى المسؤولية تأسيساً على ذلك التجاوز .

[القرار رقم ٢٨٨/١٤٠٩]

٧٨٣- تجاوز الوكيل حدود وكالته . عدم إقرار الموكل لتصرف وكيله ، تحمل الوكيل تبعه تصرفه ، عدم تقييد البنك بحدود الوكالة الصادرة من العميل إلى وكيله . أثره . عدم التزام العميل بقيمة التسهيلات التي أبرمها وكيله مع البنك بما يجاوز حدود الوكالة .

[القرار رقم ١٤١٤/١٩٦]

٧٨٤- توكيل المدعية لآخر لسحب وتوقيع الشيكات على حسابها لدى أحد البنوك باسمها ونيابة عنها وأن يعطي أية تعليمات بخصوص حساباتها لدى هذا البنك . أثره . التزامها بتصرفات وكيلها طالما صدرت هذه التصرفات في حدود الوكالة الممنوحة له وذلك إلى حين إلغاء هذه الوكالة وعلم البنك بذلك .
- صرف الشيك يوم إلغاء الوكالة . عدم ثبوت الساعة التي تم فيها صرف الشيك والساعة التي قدمت فيها المدعية طلب إلغاء الوكالة للبنك . أثر ذلك . للجنة أن تقرر توزيع مبلغ هذا الشيك مناصفة بين البنك والمدعية.

[القرار رقم ١٤١٤/١٨]

٧٨٥- عقد الوكالة من عقود التفسير الضيق بما لا يجوز معه التوسع في تفسيره .

[القرار رقم ١٤١٤/١١٩]

٧٨٦- عقد فتح حساب جاري مدين . عدم شمول الوكالة الصادرة من الموكل إلى وكيله فتح حساب جاري مدين أو الاقتراض من البنك . قيام البنك بفتح حساب جاري مدين باسم الموكل بناء على طلب الوكيل غير المخول بذلك . أثره . براءة ذمة الموكل من المديونية المترتبة على هذه الحسابات ، وعلى البنك الرجوع بما على الوكيل شخصياً لتجاوزه حدود الوكالة .

[القرار رقم ١٤١٧/١٢٨]

٧٨٧- الثابت لدى فقهاء القانون أن الوكالة العامة لا تنصرف إلا إلى أعمال الإدارة مع جواز انصرافها إلى أعمال التصرف في حالة كون تلك الأعمال الأخيرة متطلباً أساسياً لإتمام عملية الإدارة إلى درجة أنه يجوز للوكيل فيها أن يقتصر المال اللازم لإدارة أموال الموكل .

- الوكالة العامة تشمل أن يُشغل الوكيل ما بيده من مال للموكل في وجوه الاستغلال المختلفة مما يدخل في نطاق الإدارة الحسنة ومنها فتح الحساب والسحب منه .

[القرار رقم ١٤١٩/١٦٥]

٧٨٨- المستقر عليه أن الوكالة في الاقتراض لا يصح أن تكون إلا محلاً لوكالة خاصة.

[القرار رقم ١٤٢١/١٨١]

٧٨٩- من المقرر أنه عند اختلاف الموكل مع الوكيل في صفة الوكالة فإن للجنة كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده الطرفان منها مستعينة في ذلك بنصوص الاتفاقية المشار إليها.

[القرار رقم ١٤٢٣ / ٢٠٢]

٧٩٠- البنك ، حال قيامه باستثمار أموال عميله ، لا يعدو أن يكون وكيلاً عنه في ذلك. فإذا جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه الى الموكل الذي له الخيار بين إجازة هذا التصرف بقصد إضافة أثره إلى نفسه أو طلب إبطاله .

- عدم إجازة العميل تصرف البنك بتصفية وحدات العميل في الصناديق الاستثمارية وتسييلها دون موافقته. أثر ذلك . إلزام البنك برد تلك الوحدات للعميل .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٩]

٧٩١- وكالة البنك عن العميل في بيع الأسهم ترتب التزاماً عليه بالمحافظة على هذه الأسهم وبذله العناية المطلوبة وعدم التأخر في بيعها .

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٤٢]

٧٩٢- إبرام النائب في حدود نيابته عقداً باسم الأصيل . أثره . ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصيل.

[القرار رقم ١٤٢٤ / ٥٠]

٧٩٣- يتعين على الوكيل أن يلتزم حدود وكالته وألا يتجاوزها . أثر مخالفة ذلك وعدم إجازة الموكل للتصرف . التزام الوكيل بما نتج عن تصرفه من آثار .

- حصول الوكيل على تسهيلات من البنك باسم موكلته مع أن وكالته لا تجيز له الاقتراض . أثر ذلك .
إلزام الوكيل بالرصيد المدين لتلك التسهيلات .

[القرار رقم ٧٣ / ١٤٢٤]

٧٩٤- إذا طرأ نقص على أهلية الموكل أو على أهلية الوكيل، كأن حجر على أي منهما، انتهت الوكالة. فإذا
حجر على الموكل فأصبح غير أهل للتصرف القانوني الذي صدر منه التوكيل فيه، انتهت الوكالة لأن
الوكيل لا يستطيع مباشرة هذا التصرف إذ لا يمكن أن ينصرف أثر التصرف إلى الموكل وهو غير أهل له.
- قيام الوكيل بسحب أموال موكله من البنك بناء على وكالة منتهية. أثر ذلك. إلزام الوكيل برد تلك
الأموال للبنك .

[القرار رقم ٩٣ / ١٤٢٥]

٧٩٥- يلزم لإبراء الوكيل لذمة آخر قبل موكله النص في الوكالة على حقه في ذلك.

[القرار رقم ١٢١ / ١٤٢٥]

٧٩٦- البنك يقوم بخدمات مصرفية متعددة لعملائه ومن قبيل هذه الخدمات خدمة تحصيل الأوراق التجارية
لعملائه. مؤدى ذلك. البنك في أدائه لهذه الخدمة يقوم باعتباره وكيلا بما يتطلبه حسن النية من شخص
محترف ومتخصص .

[القرار رقم ٢٥١ / ١٤٢٥]

٧٩٧- إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقداً باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات
يضاف إلى الأصيل . مؤداه . يجب أن يعمل الوكيل في حدود وكالته حتى ينصرف أثر التصرف الذي
يعقد مع الغير إلى الموكل .

- الأصل أن على الغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يتأكد من قيام الوكالة وحدودها وله في سبيل ذلك أن
يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره.

[القرار رقم ٢٦٤ / ١٤٢٥]

٧٩٨- تجاوز الوكيل حدود الوكالة وسداده مديونية موكله . أثره . صحة السداد .

[القرار رقم ١٣٨ / ١٤٢٦]

٧٩٩- الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن صدورها .
مؤدى ذلك . عليه أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعليه تقصيره .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٢٨]

٨٠٠- إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائناً أو مدينا . مؤدى ذلك . تضاف جميع الحقوق التي تنشأ من التعاقد مع الغير إلى الوكيل المسخر فيكون هو الدائن بها للغير ، كما تضاف إليه أيضا جميع الالتزامات فيكون هو المدين بها للغير ، وفي علاقة الموكل بالغير فإنه متى كان الوكيل قد تعاقد لحساب موكله باسم نفسه فإن الموكل يبقى أجنبيا عن العقد ، ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تجيز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة . أثر ذلك . لا يجوز لمن وكل آخر في إدارة أسهمه باسم الوكيل أن يقاضي البنك بشأن تلك الأسهم .

[القرار رقم ١٤٢٦/٢٧] [القرار رقم ١٤٢٦/٢٨]

ثانياً - ورثته:-

٨٠١- من المقرر أن حقوق الورثة تتعلق فقط بتركة المتوفى ولا تمتد إلى التصرفات التي أجراها المورث وانصرفت أثارها إليه حال حياته . مفاد ذلك . إذا كان النزاع المطروح يتعلق بتصرفات أجراها مورث المدعين ونفذت وانصرفت أثارها إليه حال حياته ولا تتعلق بتركته فإنه لاحق لهم في دعواهم . مؤداه . إقرار المورث بصحة حسابه ومديونيته للبنك المدعى عليه حجة على ورثته لتعلق هذا الإقرار بعد موته بتركته التي آلت إليهم فيلزمهم ما لزم مورثهم .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٤٠]

٨٠٢- ثبوت المديونية على المورث . أثر ذلك . إلزام الورثة بسدادها كل في حدود ما آل إليه من تركة مورثه .

[القرار رقم ١٤٠٩/٢٤٨] [القرار رقم ١٤٢٥/٤١]

ثالثاً - وديعة نقدية:-

٨٠٣- إذا كان الثابت أن للعميل وديعة محددة المدة وتتجدد تلقائياً كل شهر بالاتفاق الضمني بينه وبين البنك فإنه كان يتعين على الأخير الاستمرار في تجديدها عند الاستحقاق جرياً على ما كان يفعل منذ إنشاء الوديعة، أما وقد أقدم البنك على عدم تجديد الوديعة بدون طلب من العميل فإن البنك يكون قد أخطأ . أثر ذلك . إلزامه بتعويض الأضرار التي لحقت بالعميل من جراء ذلك .

[القرار رقم ١٤١٠/١٥٩]

٨٠٤- التزام البنك المودع لديه بالمحافظة على المبالغ المودعة لديه ، وأن يرد مثلها في حالة طلب استردادها من قبل المودع ولو هلكت بقوة قاهرة . إلغاء فئة معينة من العملة المكونة للوديعة . أثره . إلزام البنك بأن يرد إلى المودع مبلغ الوديعة بفئات العملة التي لازالت سارية.
[القرار رقم ١٤١٥/٧٤]

رابعاً - وفاء بالدين:

٨٠٥- وفاء الدين قد يصدر من غير المدين نفسه أو نائبه بحيث يكون الموافي أجنبياً ليس له مصلحة قانونية في الوفاء . مؤدى ذلك . ليس للدائن أن يمتنع عن قبول الوفاء.
[القرار رقم ١٠١ / ١٤٢٤]